

الجملة المقيدة بالنواسخ الحرفية

د/ ممدوح عبد الرحمن الرّمالي

أستاذ ورئيس قسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم - جامعة المنيا

رقم الإيداع

٥١٢٥

اهداءات ٢٠٠٤
د/ ممنوح عبد الرحمن الرمالي
الإسكندرية

الجملة المقيدة بالنواسخ الحرفية

د/ ممدوح عبد الرحمن الرّمالي

أستاذ ورئيس قسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم - جامعة المنيا

رقم الإيداع

٥١٢٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ

وَمُرْسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسُيَرَّدُونَ إِلَى عَالَمِ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العظيم

[التوبة ١٠٥]

إهداء

إلى معلمتى الأصيلة السيدة / جلييلة حسنين منصور التى علمتني
أبجديات الحياة والمعرفة وشمعتني التى تضيئ لى السبيل بعد أن أظلمت عيناى
وعونى وساعدى يوم لم ينفعنى جهدى واجتهادى وكهفى الذى أخفى فيه ضعفى
عن أعين الناس وصديقتى بعد أن دفنت أصحابى فى التراب وشراعى الذى يشق
لى الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكبى ومركبى الذى يقلنى بعد أن ضاق الطريق
بقدمى

فعدت كذى رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت

وكت كذات الظلم لما تحاملت على ظلها بعد العثار استقلت

جعلنا عنوان هذا الكتاب [الجملة المقيدة] تمييزاً لها عن الجملة المطلقة التى قسمها النحاة إلى اسمية وفعلية اعتماداً على معيار الإسناد ، أى تكون الجملة المطلقة بصفة عامة من مسند ومسند إليه ، أما هذا النوع من الجمل - وأعنى المقيدة - جعلها النحاة جملة لتكونها من أكثر من عنصر وهذا أحد معايير تصنيفها ، والمعيار الآخر الاعتماد على فكرة العوامل ، سواء أكانت هذه العوامل من الأفعال أم من الحروف ، وإن كان هذا الكتاب يعتمد على الحروف الناسخة والنحاة يسمونها بالجملة الاسمية المنسوخة ، بالرغم من أن هذه الجملة تعتمد فى أغلب استعمالاتها على { إن وأخواتها } التى يعدها النحاة حروفاً مشبهة بالفعل ، وبهذا لا تختلف هذه الجملة فى تكوينها من تلك الجملة المقيدة بالأفعال الناسخة التى تدل على الزمن فحسب دون الحدث تلك التى تتأثر معمولاتها بالأفعال الناسخة { كان وأخواتها } ، وأفعال الرجاء ، والمقاربة ، والشروع .

لذلك ولإيضاح هذا اللبس الناشئ عن التداخل فى التصنيف قسمت هذا الكتاب إلى أربعة أبواب :

الأول : يتناول فكرة العامل والعوامل المؤثرة وعلاقتها بالفكر النحوى .
والباب الثانى : جعلته للأحرف الناسخة التى تشبه فى عملها عمل ليس ، بالرغم من أننى لم أضم هذا الباب إلى الجملة المقيدة بالأفعال الناسخة ؛ لأن أخوات ليس من الأحرف وليست من الأفعال ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لعدم اعتمادى على معيار العلاقة الإعرابية ووحداتها .

أما الباب الثالث : فجعلته للجملة المنسوخة بـ "إن وأخواتها" .

والباب الرابع : خصصته لـ " لا النافية للجنس ومعمولاتها " ، وما يرتبط

بذلك من حديث عن الفرق بين الإعراب والبناء من ناحية ، وبين

البناء العام والعارض من ناحية أخرى لعلاقة معمولي " لا " بهذه

الظاهرة . ولم أغفل في ثنايا هذا تناول ضرورياً من التطبيقات .

والله هو الموفق وهو نعم الولى ونعم النصير

الإسكندرية في ٢٠٠٣/٢/٢١

د/ ممدوح عبد الرحمن الرمالي

أستاذ رئيس قسم النحو والصرف والعروض

بكلية دار العلوم - جامعة المنيا

الباب الأول

العمل والفكر النحوى

الفصل الأول

نظرية العامل والعمل النحوى

عندما نتعرض للحديث عن عمل النواسخ الحرفية ، ومنها الحروف المشبهة بـ " ليس ، إن ، ولا النافية للجنس " فلا بد أن يعترضنا الحديث عن نظرية العامل بوجه عام .

العامل : وقد قسم النحاة العوامل إلى نوعين :

[أ] لفظى . [ب] معنى .

واللفظى : ضريان : [أ] قياسى . [ب] سماعى .

وقد عرفوا العامل القياسى : بأنه ما صح أن يقال فيه : كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا ، وجملتها سبعة هى : { للفعل على الإطلاق - واسم الفاعل - واسم المفعول - والصفة المشبهة - والمصدر - والاسم للمضاف - والاسم التام وهو الذى ينصب به التمييز ؛ لأنه تم بالتثوين } ، وكل واحد من هذه له عمل خاص ، فمنها ما يعمل الرفع والنصب معاً ، ومنها ما يعمل للنصب فصحب .

وأما العوامل اللفظية السماعية :

فهى ثلاثة أصناف : { حروف - أفعال - أسماء } وجملتها واحد وتسعون عاملاً ، فالحروف العاملة منها ما يعمل فى الاسم وهما نوعان :

[١] نوع عامل فى المفرد . [٢] نوع عامل فى الجملة .

ومنا يعمل فى المفرد إما جار وإما ناصب ، ومنها ما يعمل فى الجملة ، ومن الحروف العاملة ما يعمل فى الفعل المضارع ، إما النصب أو الجزم .

ومن العوامل اللفظية السماعية : أسماء تجزم المضارع على معنى " إن " ، ومنها أسماء تنصب اسماً نكرة على أنه تمييز ، ومنها أسماء الأفعال .

وأما العوامل اللفظية السماعية التى هى أفعال أربعة : وهى الأفعال الناقصة - وأفعال المقاربة - وأفعال المدح والذم - وأفعال القلوب .

وأما العوامل المعنوية فهي شيئان عند سيبويه هما : { الابتداء - ورافع الفعل المضارع وهو وقوعه موقعاً يصلح للاسم } ، ويضيف أبو الحسن الأخفش عاملاً ثالثاً هو عامل الصفة ، وهو أن ترفع لكونها صفة لمرفوع ، وتتصب وتجر لكونها صفة لمنصوب أو مجرور وهذا معنى وليس بلفظ .

ولم تسلم هذه العوامل من خلاف بين النحاة ، فمنها العامل القوى ، ومنها العامل الضعيف ، ومنها ما هو أصل ، ومنها ما هو فرع ، ومنها ما اختلف في تحديده ، ومنها ما اختلف فيه هو نفسه ، فمثلاً : عامل الرفع في الفعل المضارع قيل : هو معنوى على الصحيح . وذهب الكمائى إلى أن عامله لفظى وهو حروف المضارعة وعلى أنه معنوى اختلف فيه فقيل : هو تجرده من الناصب والجازم وعليه القراء ، وقيل : هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقاً ، وعليه جماعة من البصريين منهم الأخفش .

وقال الأعمى : ارتفع بالإهمال ، وقال جمهور البصريين : هو وقوعه موقع الاسم كقولك : " زيد يقوم " ، فكونه وقع موقع قائم هو الذى أوجب له الرفع ، وقال ثعلب : ارتفع بنفس المضارعة ، وقال بمضم : ارتفع بالسبب الذى أوجب له الإعراب ؛ لأن الرفع نوع من الإعراب . ويقول أبو حيان : " وليس لهذا الخلاف فائدة ولا ينشأ عنه حكم نطقى " ^(١) ، فالفعل المضارع مرفوع فى بعض حالاته وكفى .

العامل اللفظى والعامل المعنوى :-

يقسم النحاة العامل قسمين :

[أ] عامل لفظى . [ب] عامل معنوى .

أما العامل اللفظى فمثاله الفعل الذى يعمل الرفع فى الفاعل وحرف الخفض أو الجر الذى يعمل الجر فى الاسم .

وأما العامل المعنوى فمثاله الابتداء الذى يعمل الرفع فى المبتدأ عند جمهور البصريين . وفى المبتدأ والخبر عند طائفة منهم ، ومثاله أيضاً تجرد

(١) السيوطى : الأشباه والنظائر ، ٢٦٤/١ - ٢٦٥ .

الفعل المضارع من الناصب والجازم فإنه يعمل الرفع فى الفعل المضارع ، ومن العوامل المعنوية الإضافة وهى التى تعمل الجر فى المضاف إليه .

ويحكى أيضاً أنه اجتمع أبو عمر الجرمى وأبو زكريا بن زياد الفراء ، فقال الفراء للجرمى : أخبرنى عن قولهم : " زيد منطلق " بم رفعوا زيدا ؟

فقال له الجرمى : بالابتداء .

فقال الفراء : وما معنى الابتداء ؟

قال : تعريته من العوامل .

قال له الفراء : فأظهره .

قال الجرمى : هذا معنى لا يظهر .

قال له الفراء : فمثله .

قال الجرمى : لا يتمثل .

قال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل .

فقال الجرمى : أخبرنى عن قولهم : " زيد ضربته " لم رفعتم زيدا ؟

قال : بالهاء العائدة على زيد .

قال الجرمى : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم .

قال الفراء : نحن لا نبالي من هذا ، فإننا نجعل كل واحد من المبتدأ الخبر

عاملاً فى صاحبه فى نحو : زيد منطلق .

قال الجرمى : يجوز أن يكون كذلك فى نحو " زيد منطلق " ؛ لأن كل

واحد من الاسمين مرفوع فى نفسه فجاز أن يرفع الآخر . وأما الهاء فى " ضربته "

ففى محل النصب ، فكيف يرفع الاسم ؟

فقال له الفراء : لم نرفعه به ، وإنما رفعناه بالعائد .

فقال له الجرمى : وما العائد ؟

قال الفراء : معنى .

قال الجرمى : أظهره .

قال : لا يظهر .

فقال الجرمى : مثله .

فقال له الفراء : لا يتمثل .

فقال الجرمى : لقد وقعت فى ما فررت منه ^(١).

ونحن نجدهم فى مواضع أخرى يتحدثون عن أحوال الإعراب ، فيذكرون أن الرفع علم الفاعلية ، والجر علم الإضافة ، والنصب علم المفعولية ، وقد يكون معنى كلامهم هذا أن معنى الفاعلية هو الذى ينتج عنه الرفع ، ومعنى النسبة - الإضافة - هو الذى ينتج عنه الجر ، وهكذا .

وإذا قارنا كلامهم هذا بما سبق أن روينا من كلامهم فى العامل المعنوى ، أمكننا أن نفر إلى حد ما ذهب إليه الأستاذ/ إبراهيم مصطفى فى " إحياء النحو فى أحوال الإعراب " ومعانيه من أن الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة .

وأمكننا أيضاً أن نلمح إدراكهم آثار المعانى التى تتقلب فيها الألفاظ ولاسيما الأسماء والأفعال ، فى نحو قولنا : أخاك أعنه ، يقولون : أن الاسم المنصوب معمول لفعل محذوف تقديره " أعن أخاك أعنه " ، وهم لا يبالون أجاز مثل هذا التركيب أم لم يجز .

ولقد خصص ابن قتيبة المتوفى [٢٧٦ هـ] باباً لتفسير " حروف المعانى وما شاكلها " فى كتابه " تأويل مشكل القرآن " ففتح الباب إلى من جاء بعده ، فكتب ابن السيد البطليوسى المتوفى [٥٢١ هـ] باب الحروف التى تأتى للمعانى ، وقد فصل ابن يعيش المتوفى [٦٤٣ هـ] ما ذكره الزمخشري من الحروف فى شرحه لكتاب " المفصل " للزمخشري ، وعقد أبو حيان النحوى المتوفى [٧٤٦ هـ] باباً بكتابه " غاية الإحسان فى علم اللسان " سماه باب " الحرف معمل ومهمل " كما خصص باباً للحروف فى كتابه " ارتشاف الضرب أيضاً " ، وقد فصل القول فيها بدر الدين الزركشى المتوفى [٧٩٤ هـ] فى كتابه " البرهان " تناول الأدوات .

(١) ابن الأثير : نزهة الألباب ص ١٠٠ .

خلافات حول العامل :

[١] رأى أبى القاسم الزجاجى :

قسم أبو القاسم الزجاجى علل النحو إلى : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل نظرية .

فأما الأولى : فهي التى يتوصل بها إلى تكلم كلام العرب ، وذلك من المسموع عنهم ، فتوصل بهذا إلى المسموع إلى وضع القواعد وتعلمها ، فمثلاً : سمعنا مجيء " إن " مثناة بمنصوب ، علمنا أن " إن " تنصب الاسم وترفع الخبر ، فإن قيل : بم نصبتم زيدا فى قولنا : " إن زيدا قائم " ، قلنا : بـ " إن " ؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر .

وأما الثانية : فهي القياسية ، فإن يقال لم وجب أن تنصب " أن " الاسم ؟ فالجواب لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول فحملت عليه ، فأصلت إعماله لما ضارعت ، فالمنصوب بها مثبتة بالمفعول لفظاً ، والمرفوع بها مثبته بالفاعل لفظاً ، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله ، نحو : ضرب أخاك محمد ، وأما العلل الجدلية فهي أن تسأل :

[أ] من أى جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأى الأفعال شبهتموها ؟

[ب] وما السبب فى تشبيهها بالأفعال التى تقدم مفعولها على فاعلها ؟

[ج] وإذا كنتم شبهتموها بالأفعال المقدم فيها المنصوب ، فلماذا أجزتم " إن خلفك زيدا " بتأخير المنصوب ؟

[د] وأنتم تشبهونها بالأفعال ، وتعرفون أن الفاعل لا يكون " أبوه قائم " جملة وقعت فى موضع فاعلها ؟

[هـ] ولماذا أجزتم " إن زيدا يركب " فيكون الفعل " يركب " فى موقع الفاعل رأيتم فعلاً وقع موقع الفاعل بدلاً منه أو نائباً عنه ؟

ذلك أنهم اعتبروا النحو نوعاً من العلوم المنطقية التي يكون لكل شيء فيها سبب ولكل معلول علة، متأثرين في ذلك بالعلوم المضبوطة ، ولو أنهم أخذوا النحو بشواهد ، وبما ورد على لسان فصحاء العرب لأراحونا من هذا القياس الجبلى .

[٢] رأى ابن مضاء القرطبي :

وهذه التعليقات والأقيسة لقدامى النحاة جعلت من أبواب النحو مسائل معقدة صعبة المنال عسيرة الإدراك ، مما جعل ابن مضاء القرطبي يرفض نظرية العامل ويرفض ما يتبعها من تأويلات وأقيسة يقول ^(١) : " وظاهر - هذا - يشير إلى كسالم سابق لمسيبويه - أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك بين الفساد ، وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جنى ^(٢) وغيره قال أبو الفتح : " وأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله لا لشيء غيره وهذا قول المعتزلة . وأما مذهب أهل السنة فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية .

وأما القول بأن الألفاظ هي العاملة فباطل عقلاً وشرعاً ؛ لأن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ، والإعراب يحدث بعد عدم وجود الفاعل أو العامل ، فلا ينصب زيداً بعد " إن " في قولنا " إن زيداً " إلا بعد عدم " إن " أى إلا بعد أن ننطق كلمة " إن " فكانها غير موجودة عند نطقنا زيداً . والفاعل إما أن يكون فاعلاً بالإرادة كالحيوان وإما بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ، والألفاظ ليست فاعلة لا بالإرادة ولا بالطبع .

ونلاحظ في كلام ابن مضاء القرطبي ميلاً إلى المناقشة الفلسفية واعتماداً على نظرية أصحاب الكلام والمناطق ، فكانه وقع مما حذر في الوقوع فيه وارتكب ما نهى عن ارتكابه ، والأصوب أن نظرية العامل لا غبار عليها فهي تبني النحو على أسس ثابتة ، ومعايير مقننة على ألا يؤدي الأخذ بها إلى الإغراق

(١) ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة ص ٨٦ ، تحقيق د/ شوقي ضيف .

(٢) ابن جنى : الخصائص ١١٠/١ .

فى السأؤىلات والقرقرىات والمناقشات ، وعلى ألا يؤدى ذلك أفضاً إلى إغفال الشؤاهد الأابئة التى ورنبت عن العرب وتقدير أمثلة من صنع النأاة .

والكوفىون لم يستبعدوا فكرة العامل وأثره فى الألفى وؤؤه الإعراب ، إلا أنهم لم يمنؤه أصاص العلة ، ولم يفلسؤوه قء كان العامل عندهم متصفاً من فهم الطبعفة اللؤؤفة وفقه أصاصها ، وقء ءوصلوا إلىه من ملاحظاة أأفر الحروف فى الحروف والكلمات فى الكلمات أئن ءألف وءتمازج ، ولذلك لم يبالوا باءتماع عاملفن على معمول واءء ، وبأعمال العامل الواحد فى معمولفن من وءه واءء ، ولم فعبروا اءتماماً إنكار البصرفن علهم منهءهم . وءملأهم على طرىقأهم^(١) .

وفرق كبفر بفن العامل والمعمول فى النؤو وبفن العلة والمعلول فى العلوم الطبعفة ، فى النؤو لا فلفم وؤوء العامل وؤوء المعمول لزوماً أءمفاً ولا فلفم أفضاً غفاب المعمول ، وإلا فهل هناك مانع طبعف فمفع لساناً من عءم نصب المفعول عءء وؤوء الفعل أو عءم جر المجرور عءء وؤوء حروف الجر ؟

صأفأ أن هذا أأأ فى الإعراب ، ولكنه لا فرفى إلى ءرأة أءمة ، كما هو الحال فى العلوم الطبعفة بأفء فؤوء المعلول عءء وؤوء العلة .

[٣] رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى :

وفنكر الأستاذ/ إبراهيم مصطفى نظرفة العامل ، وفرفى أن علامات الإعراب ءوال على معان^(٢) ، فالأصمة علم الإسءاء ، والأسرة علم الإأافاة ، والأفأة لفست علامة إعراب ، ولا ءاللة على شفع ، بل هى الأركة المسأأفة عءء العرب التى فراء أن ءأأهى بها الكلمة كلما أمكن ذلك ، فهى بمأابة السكون فى لغة العامة . وبذلك فإن " إن " لا أعمل فى اسمها ، بل هو مسءء إلىه ، ءءل على هذا الإسءاء الأصمة علىه ؛ إذ الأصل فى اسم " إن " الرفع بءلفل الآفة ﴿ إن هذان

(١) ء/ مهءى المأزومى : مءرسة الكؤفة ص ٣٩٤ ، ط ٢ .

(٢) / إبراهيم مصطفى : إأفاء النؤو ص ٥٠ ، ١٩٣٧ .

لساحران (١)، والعطف على اسمها بالرفع فى الآية : ﴿ إن الذين ءامنوا والذين هادوا والصابغون ﴾ (٢)، وفى قول الشاعر :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا فى شقاق

ولكن غلب على اسم " إن " النصب ؛ وذلك لأن الاستعمال الغالب على اسمها كونه ضميراً متصلاً بها نحو : " إنا وإنك وإنى وإنه " يدل على الاستعمال القرآنى ، فلما وصل الضمير بالأداة استبدل بضمير الرفع ضمير النصب ؛ لأن ضمير الرفع لا يتصل إلا بالفعل فقط ، فلما كثر استعمال " إن " متصلاً بها اسمها وهو ضمير نصب متصل توهم العرب أن الأصل فيه هو النصب ، فلما استعملوه اسماً ظاهراً نصبوه أيضاً ، والتوهم ظاهرة موجودة فى العربية أثبتتها النحاة وسموها الإعراب على التوهم ، وتوسع فى بحثه ابن جنى ، ومن أمثلته : ما زيد قائماً ولا قاعداً ، فالجر على توهم أنه جر بالياء ؛ لأن الموضع يقلب أن تجيء فيه الباء ونظير ذلك " لولا " ، فالاسم الظاهر بعدها لا يكون إلا مرفوعاً ومع ذلك فالضمير المتصل بها ضمير نصب وربما استعملوا ضمير الرفع ، فيقال : لولاه ، ولولاه هو ، ولولاكم ، ولولا أنتم (٣) .

نظير ذلك أيضاً الفعل " عسى " ، فإنه عندما جمد فأنشبه الأداة وحرّم خصائص الفعل من التصرف والدلالة على الزمن حول الضمير بعده إلى ضمير نصب قبل : عساه وعساك ، فإذا وليه الاسم الظاهر لم يكن إلا مرفوعاً نقول : ﴿ عسى الله أن يأتينى بهم جميعاً ﴾ (٤) .

[١] فصاحب إحياء النحو الذى خصص كتابه كله لمهاجمة تأويلات النحاة وتوهمهم ، نراه يؤمن بما يسميه بالتوهم حتى يقيم قاعدته فى تحليل عمل " إن " ، فكان المتكلم قد تخيل وجود الباء الزائدة مع أنها غير موجودة بالفعل

(١) سورة طه : ٦٣ .

(٢) سورة المائدة : ٦٩ .

(٣) أ/ إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ص ٦٤ .

(٤) سورة يوسف : ٨٣ .

ومن العجيب أن يتوهم ويتخيل ما لا وجود له ويبنى عليه آثاراً ، وهذا أمر يجب الفرار منه ، لما فيه من الخلط والإغناء والدول عن الطريقة المستقيمة الواضحة عن أخرى ملتوية ، فإن قهرتنا بعض الأساليب القديمة على الالتجاء إليها وجب أن نحصرها في المسموع وألا نتوسع فيها بالمحاكاة والقياس ؛ إذ لا ضرورة تلجئنا إلى اتباعها ^(١) .

[٢] هذا بالإضافة إلى أنه لو ثبت أن الاستعمال الغالب لأن كون اسمها ضميراً متصلاً ، فهذا لا يعنى أولويته في الاستعمال حتى يكون هو الأصل ونقيس عليه .

[٣] ونحن نقول - كما بين الأستاذ إبراهيم مصطفى - { لولاه - لولاك - لولاهم - لولاكم - لولا أنتم } ، ولكننا لا نقول : { إنه - وإن هو - وإنكم - وإن أنتم } ، والظاهر أن هذه الفكرة قد استوحاها أ/ إبراهيم مصطفى من قول برجستراسر : وقد ينوب الضمير المتصل عن المنفصل نحو " لولاك " وهي في الأصل غلط ، ونقيس بها على أنك وأمثالها ^(٢) .

نستنتج من قول برجستراسر أن اتصال " إن " بالضمير المتصل هو الأصل ، ونقيس على هذا الأصل اتصال لولا بالضمير المتصل .

[٤] ونلاحظ أنه قد قطع الصلة بين العربية وأخواتها السامية الأخرى ، وفيها نظير لـ " إن " واستعمالها ..

[٥] وأما الآية الكريمة ﴿ إن هذان لساحران ﴾ ^(٣) ففيها قراءات أخرى وأبحاث كثيرة.

[٦] لو سلمنا برأى أ/ إبراهيم مصطفى من أن الرفع هو الأصل في اسم " إن " ، ولكن غلب عليه النصب للسبب الذي ذكره ، فكيف يتأتى لنا تعليل النصب

(١) أ/ عباس حسن : النحو الوافي ص ٨٢ .

(٢) برجستراسر : التطور النحوي ص ٨٢ .

(٣) سورة طه : ٦٣ .

فى أسماء { لكن - وكان - ليت - لعل } ، وهذه لا ينطبق عليها السبب الذى ذكره بالنسبة للحرف " إن " .

[٤] رأى ابن قيم الجوزية :

يرى ابن قيم الجوزية أن هذه الحروف قد عملت فيما بعده ؛ لأنه يصح الوقوف عليها بدليل " فقلت أن " و " ليت شعرى وأين منى ليت " ، فلو لم تعمل فيما بعدها - أى رفع ما بعدها على الأصل بالابتداء - لم يظهر تشبثها بالحديث الذى دخلت لمعنى فيه فكان إعمالها فى الاسم المبتدأ بظهاراً لتشبثها بالجملة كى لا يتوهم انقطاعها عنها ، حيث يجوز الوقف على هذه الحروف (١) .

ورأى ابن قيم الجوزية يدل على نكاء ومملكة نحوية سليمة ، إلا أنه بين لم كان من المحتمل أن تعمل " أن " ، ولم يبين لنا سبب إعمالها هذا العمل بالذات دون غيره .

وبعد فهذه هى الآراء المختلفة فى تعليل عمل " إن " ، ونلاحظ أن هذه الآراء جميعاً قد فسدت هذا العمل بالنسبة لـ " إن " فقط دون بقية أخواتها .

والمنصوب بعد " إن " يرجع إلى قوة الفعل " يرى " أو ينظر المتضمنة فى هذه الأداة ، والمرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف تقديره " هو " .

فقولنا " إن زيدا قائم " تقديره : " إن انظر زيدا هو قائم " . وهذا هو السبب فى خروج اسم " إن " على القاعدة التى وضعها الأستاذ/ إبراهيم مصطفى مع أن الرفع علم الإسناد .

وبذلك يتفق د/ سيد يعقوب بكر مع الكوفيين فى قولهم أن : " خبر إن " مرفوع ؛ لأنه كان كذلك قبل دخول هذه الأدوات ، يقول : " فهذا رأى ليس شديد البعد من رأينا الذى بنينا عليه قولنا أن : " قائم " فى " إن زيدا قائم " هو فى الواقع خبر لمبتدأ محذوف تقديره " هو " وإن التقدير : انظر زيدا هو قائم " .

(١) د/ يعقوب بكر : دراسات فى فقه اللغة ص ٥٠ ، بيروت ١٩٦٩ م .

بعكس البصريين الذى يرون أن : "إن" عاملة فى الجزأين ، وليس فى الاسم وحده ؛ لأنها فى رأيهم تطلب الجزأين معاً ، ومن ثم وجب أن تعمل فيهما . على أن الأمر يختلف بالنسبة لبقية أخوات "إن" فإننا إن كنا قد وجدنا ما يناظر "إن" فى الساميات ، وبقية أخوات إن عملت عمل الفعل تشبهاً لها فى معناها ، وهذا رأى متصل بنفس عمل "إن" ، فكما أن هذه الأخيرة تضمنت معنى "انظر" فكذلك "لكن" تضمنت معنى الفعل "استدرك" وكان "شبه" وليت "تمنى" ولعل "ترجى" .

وفى هذا يقول سيبويه : " هذا باب الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده ، وهى من الفعل بمنزلة كلمة "عشرين" من الأسماء بمنزلة الفعل ، ولا تتصرف تصرف الأفعال .

كما أن كلمة "عشرين" لا تتصرف تصرف الأسماء التى أخذت من الفعل ، وكانت بمنزلة ، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التى أخذت من الأفعال وشبهت بها فى هذا الموضع فنصبت درهماً ؛ لأنه ليس من نعتها ولا مضافة إليه ، ولم نرد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ، ولكنه واحد بين به العدد ، فعملت فيه كعمل الضارب ولا معمولاً على ما حمل عليه الضارب ، وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال ، وهى : { أن - لكن - ليت - لعل - كان } وذلك كقولك : إن زيدا منطلق - إن عمراً مسافر - إن زيدا أخوك ، وكذلك أخواتها^(١) .

وبالرغم من غموض نص سيبويه إلا أن المفهوم منه أن هذه الحروف تعمل عمل الفعل ، ولكنها لا تتصرف تصرفه ، فنسبناها إلى الفعل كنسبة عشرين إلى اسم الفاعل ، فـ"عشرون" تنصب درهماً ، كما أن اسم الفاعل ينصب مفعولاً .
إلا أن - عشرين - لا تتصرف تصرف اسم الفاعل ، فاسم الفاعل "ضارب" مثلاً يأتى منه الفعل "ضرب" ، والفعل "يضرب" والفعل الأمر "اضرب" ويأتى منه اسم المفعول "مفعول" ، ويأتى منه اسم الآلة "مضرب" ، واسم المكان "مضرب" بعكس عشرين فلا يأتى منها شيء ، ولكنها شبهت باسم الفاعل

(١) سيبويه : للكتاب ٢٧٩/١ - ٢٨٠ .

عندما تنصب درهما في قولنا : معى عشرون درهماً . وكلاهما - أى اسم الفاعل وعشرون - لا يمتان بصلة الإسناد أو الإضافة أو النعت إلى منصوبيهما .

فكنذك هذه الحروف تعمل عمل الفعل ، ولكنها لا تتصرف تصرفه ، أما الإسناد في " إن " وأخواتها ، فداخل فيه اعتبار أنها حروف ، وفي الوقت نفسه لها تأثير الفعل على ما بعدها مباشرة دون غيره . فقولنا " زيد قائم " جملة اسمية من مبتدأ وخبر وهما طرفا الإسناد ودخول " إن " عليها لم تمنع من كونها اسمية ، فلم تحولها إلى فعلية وبقي طرفا الإسناد كما هما .

ولقد يكون معنى الحرف - بالنسبة لـ " إن " ولغيرها من أخواتها - منصباً على ما بعدها مباشرة ، أى على مبتدأ الجملة الاسمية ، ولكن بمرور الزمن أصبح هذا المعنى منصباً على الجملة الاسمية بأسرها ، أو على نسبة الإسناد بين المبتدأ والخبر ، وإن ظل المبتدأ وحده هو المنصوب ^(١) .

ومن هذا يتضح أن :

- [١] الحروف الناسخة لا تأثير لها على التركيب الإسنادي للجملة الاسمية .
- [٢] نصبها للمبتدأ هو ترجمة عملية لشبهها بالفعل في هذه الحالة .
- [٣] مع بقاء نصب المبتدأ إلا أنه - بمرور الزمن - أصبحت معانيها منصبة على الجملة الاسمية .

[٤] مما يدل على عدم تأثيرها في التركيب الإسنادي للجملة الاسمية استعمال بعضها أحياناً مع اسم فقط أى مع طرف واحد من طرفي الإسناد ، فتكون في هذه الحالة مثل " هل " أو " من " أو أى حرف آخر ، وذلك على نحو " ما جاعنى زيد لكن عمرو " .

ومما يدل على ذلك أيضاً دخول حرفين متجاورين على جملة واحدة ، نحو قول النابغة :

(١) د/ يعقوب بكر : دراسات في قه اللغة ص ٥٠ .

إني كائن لدى النعمان خبره بعض الأود حديثاً غير مكتوب^(١)
وقول الشاعر^(٢) :

إني كائن أرى من لا حياء له ولا أمانة وسط الناس عريانا
فلو لم يكن لها تأثير في التركيب الإسنادي ما كان يتسنى لحرفين معاً
الدخول على جملة اسمية ، وكذلك الحال في مثل " ليت أنك " .
وعدم أو ضعف تأثيرها في التركيب الإسنادي للجملة الاسمية هو السبب
في جواز العطف بالرفع أو بالنصب على منصوب بعضها ، سواء تقدم الخبر أو
تأخر . ونستطيع أن نقرأ جدلاً عنيفاً ونقاشاً طويلاً فيه فلسفة لا طائل من ورائها ،
وتعليلاً لجواز أو لمنع كل حالة من حالات النصب أو الرفع كما يراها صاحبها^(٣) .
والحقيقة ما ذكرت من جواز الحالات الأربع بسبب ضعف تأثير الحروف
الناسخة في التركيب الإسنادي للجملة الاسمية ، فمن شواهد نصب المعطوف مع
تقدم الخبر قول الشاعر :

إن الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والضيوفا
ومن شواهد رفع المعطوف مع تقدم الخبر قوله تعالى : ﴿ إن الله برئ من
المشركين ورسوله ﴾^(٤) .

ومن شواهد نصب المعطوف مع تأخير الخبر قوله تعالى : ﴿ إن الله
وملائكته يصلون على النبي ﴾^(٥) .
ومن شواهد رفع المعطوف مع تأخر الخبر قوله تعالى : ﴿ إن الذين ءامنوا
والذين هادوا والصابئون من آمن بالله ﴾^(٦) .

(١) مختار الشعر الجاهلي : جمع وتعليق / مصطفى السقا ، ٦٣ ١ ، طبعة الحلبي .

(٢) النوادر لأبي زيد الأنصاري ص ٤٥ .

(٣) انظر : شرح الأشعوني على الألفية ، تحقيق محمد محيي الدين ٢٢٩/٢ .

النحو الوافي : عباس حسن ٥٠٢/١ .

(٤) سورة التوبة : ٣ .

(٥) سورة الأحزاب : ٥٦ .

(٦) سورة المائدة : ٦٩ .

فاحير المعطوف وتنقيمه مع نصبه او رفعه دليل على ضعف تماسك الجملة الاسمية ، من حيث البناء التركيبى بسبب دخول " إن " عليها ، فجاز إقحام اسم قبل الخبر أو بعده منصوباً كان أم مرفوعاً .

وإن فالإسناد هنا غير الإسناد عند دخول فعل ناسخ على الجملة الاسمية ، فهذا الأخير قد غير من كيفية الإسناد ، وانقلبت الجملة الاسمية بعد دخوله إلى نظام آخر غير النظام الذى كانت عليه قبل دخول الناسخ الفعلى عليها .

والعناية بصيغ المسند فعلاً كان أو غير ذلك أمر مهم ، فالمسند أو الوصف يكون مرة فعلاً صريحاً ويكون فرعاً من الفعل أو أصلاً له مرة أخرى ، وأعنى ذلك الأسماء المشتقة من الفعل كـ { اسم الفاعل - واسم المفعول - والصفة المشبهة باسم الفاعل - وكذلك المصادر التى تستعمل خالصة لمعنى الحدث } . ولنضرب لذلك مثلاً : فنحن نستطيع أن نسند القيام إلى زيد أو نصف زيدا بالقيام على وجوه عديدة يختص كل منها بهيئة أو زمن معلوم ، نقول :

يقوم زيد	- قام زيد	- قد قام زيد
زيد قائم	- قيام زيد خير من قعوده	
كان زيد قائماً	- كان زيد قد قام	
كان زيد يقوم	- قياماً زيد	
سيقوم زيد	- كان زيد سيقوم	- أقام زيد .
قم يا زيد	- ليقم زيد .	

وكل واحد من هذه التراكيب يدل على معنى وزمن مختلف عن معنى الآخر وزمنه ، ولكن اشتراط التركيب إلى العامل قد يوحى بأن العامل فى نظر النحويين كان محور العلاقات بين الكلمات ومولد الحركة الديناميكية بين عناصر الكلام ، ولذلك يتبع تغييره تغير فى حركات أواخر الكلمات أو فى اللواصق فى حالات التنثية والجمع والأسماء الخمسة ... إلخ .

وقرر السنويون ان هذا التغيير الذى يعترى اواخر الكلمات يدل على المعانى النحوية التى تعتور الأسماء وألحقوا بذلك الأفعال المضارعة ^(١) .

وتسببوا إلى أن الارتباط بين العامل والمقتضى للإعراب أو الموجب للإعراب ، وتغيير أواخر الكلم ليس مطرداً ، يقول الصبّان فى تطبيقه على معنى الإعراب ، لكن هذا التعريف يقتضى اطراد وجود الثلاثة ، أعنى المقتضى والإعراب والعامل مع كل معرب ، وليس كذلك بل هو أغلبى فقط لعدم تحقق المقتضى فى " لم يضرب زيد " ^(٢) ، ولنتأمل الجمل الآتية :

- الشمس طالعة - إن الشمس طالعة

- كانت الشمس طالعة - ظننت الشمس طالعة

فى هذه الجمل الأربع اختلفت العلامات الإعرابية لاختلاف العوامل فى كل جملة كما تصور النحويون فى نواسخ المبتدأ والخبر ، ولكن العلاقة بين كلمتى " الشمس - وطالعة " علاقة ثابتة وهى الإسناد وإن كان ثمة اختلاف فهو فى جهات الإسناد - **ففى الأول** : كان الإسناد مطلقاً عاماً ، **وفى الثانية** : مؤكداً ، **وفى الثالثة** : كان الإسناد مقيداً بزمن ماض ، **وفى الرابعة** : كان الإسناد مشكوكاً فيه . ولا يزيل نصب الطرفين فى الجملة الرابعة علاقة الإسناد ^(٣) ، بنيل بقاء الرفع وهو مذهب الكوفيين ^(٤) ، وجواز نصب الطرفين بعد " إن " عند بعض النحويين ^(٥) .

ويمكن أن نفهم أن العمل هو المؤكد فى تغيير العلاقات بين الكلمات أو بضيف جديداً إلى العلاقات ، أو يؤثر فى تشكيل المعانى النحوية ، وهذا ما يفهم من كلام الرضى : " إن العامل فى الاسم ما يحصل بمواطته فى ذلك الاسم

(١) شرح الكافية : ١٨/١ .

(٢) راجع شرح حاشية الصبان .

(٣) جلال الدين السيوطى : مع الهوامع ٩٢/١ .

(٤) المرجع السابق : ٩٢/١ .

(٥) المرجع السابق : ١٣٤/١ .

المعنى المفتضى للإعراب ، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافاً إليه العمدة أو الفضلة " (١) .

وقد يظهر ذلك واضحاً فى الفعل وربما كان هذا هو السبب فى جعلهم الفعل أصلاً فى العمل ، وحملت عليه الأسماء والحروف العاملة إما لشبهها بالفعل أو لتضمنها معنى الفعل أو لاختصاصها .

وربما دفعهم إلى ذلك أنهم رأوا علاقات كثيرة من الأسماء ترجع للفعل ؛ لأنه يقتضى عدة أمور من فاعل يقوم به ومفعول يقع عليه ، ومكان وزمان يتم فيهما ، وقد يقتضى ما يبين درجة الحدث ونوعه وسببه ، ومن ثم قالوا: إن الفعل يعمل فى الفاعل ، والمفعول به ، والظرف والمفعول المطلق بأنواعه ، والمفعول لأجله .

مذهبان فى العامل :

الرأى الأول : أن إجراء الكلام يعمل بعضها فى بعض ، ويؤثر أحدها فى الآخر ، فالفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، والمبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، هذا فى رأى نحاة الكوفة وحرف الجر يجر الأسماء ، وحروف النصب تنصب الأفعال وحروف الجزم تجزمها إلى غير ذلك .

الرأى الثانى : إن أحوال الإعراب وما يطرأ على الكلم من تغيير فى أواخرها إنما هو عمل المتكلم ، هو الذى يحدثه حين يؤلف الكلام ، وهو الذى ينشأ المعنى فيكون عليه أن يتبع سبيل المعنى فى كل جزء من أجزائه ، وهى أجزاء التركيب ، فتبدو آثار ذلك فى أواخر الكلم .

يقول ابن جنى (٢) : " وإما قال النحويون عامل لفظى وعامل معنوى ليروك أن بعض العمل يأتى مسبباً عن لفظ يصحبه كـ " مررت بزيد وليت عمراً قائم " ، وبعضه يأتى عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول " .

(١) شرح الكافية : ٢٥/١ .

(٢) ابن جنى : الخصائص ١١٥/١ .

فأما فى الحقيقة ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره " (١) ، وإنما قالوا لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح " (٢) .

ونحن نلمح من هذا الخلاف بين الرأيين ملامح التنقلس ، فمذهب ابن جنى هو مذهب المعتزلة الذى يقولون بخلق الأفعال ، وأن الإنسان هو الذى يوجد لها ، وأن له إرادة واختياراً فى ما يصدر عنه من الأفعال بخلاف الذين يذهبون إلى أن الأشياء تتفاعل ويؤثر بعضها فى بعض .

جعل الحروف أسماء :

جعل سيبويه الحروف الناسخة أسماء ، وجعل لها استعمالين فى هذا الضرب (٣) :

[١] أن يسمى بها :

[أ] فإن سُمى بها مؤنث كانت هذه الحروف ممنوعة من الصرف لتوافر علتين هما العلمية والتأنيث ، ويجوز صرفها وإن كان وسطها ساكناً مثل " لبت " كما تُصرف " هند " .

[ب] وإن سُمى بها مذكر صرفت .

[٢] أن تكون مسنداً إليه أى أن يخبر عنها فى نفسها .

[أ] فتذكر على تأويل حرف أو لفظ مثل " يعمل " إن " النصب والرفع فإن لحقته " ما " الكافة أهمل .

[ب] أو تؤنث على تأويل كلمة ، مثل : " تعمل إن " النصب والرفع فإن لحقتها " ما " الكافة أهملت .

(١) المرجع السابق : ١١٥/١ .

(٢) المرجع السابق : ص ١١٥ .

(٣) سيبويه : الكتاب ٣٢/٢ .

وسيبيويه فيما ذكره مصيب ، ما فى ذلك شك ، ولكن من الوجهة الشكلية البحتة فهو يتصرف فى اللغة بتطبيق القواعد النحوية على أية جهة من جهاتها دون مراعاة للناحية العملية ؛ إذ أننا لو طبقنا قواعده هذه على كلام العرب الذى ينطقونه فى حياتهم اليومية لما وجدنا أى أثر له فى كلامهم :

[١] فأما الاستعمال الأول - فنحن لم نجد علماً - رجلاً كان أم امرأة - اسمه إن ، أو لعل ، أو كان .

ولم يذكر سيبويه شواهد على ذلك ، بل أنه سأل الخليل عن رجل سماه " أن " فهل بفتح همزة " إن " أم بكسرهما ، فأجابه الخليل بأن يفتحها لأن " أن " تشبه الاسم و " إن " تشبه الفعل بدليل أنك تقول : علمت أنك منطلق ، فيكون معناه " علمت انطلاقك " .

ولو قلت: " هذا إن " لاختلط الأمر بين الاسم والفعل ، فتسمى رجلاً " يضرب " بـ " ضارب " ، ورجلاً " ضارب " بـ " يضرب " (١) .

وفى ذلك أيضاً ما يدل على الملكة النحوية الممتازة للخليل وتلميذه سيبويه ، لكن قولهما بعيد عن التطبيق العملى ولا شواهد على صحة استعماله .

[٢] وأما الاستعمال الثانى فله شواهد كثيرة عند صاحب الألفية فأبياته تشمل كثيراً من الحروف وغيرها من المصطلحات النحوية مخبراً عنها أو مخبراً بها ، مثل : ---

إن - أن - ليت - لكن - لعل كان عكس ما كان من عمل

وغیرها من الأبيات الكثيرة والألفية وما شابهها من منظومات النحو شيء وكلام العرب شيء آخر ، وما أورده سيبويه فى هذا الاستعمال الثانى من شواهد ، فهى إما تختص بالحروف عامة وفيها يشبه الشعراء آثار الديار بالحروف المظموسة وهى :

- كافا وميمين وسيناً طاسماً

(١) سيبويه : للكتاب ٣٢/٢ .

- أهاجتك آيات أبان قديمها كما بنيت كاف تلوح وميمها

وذلك على عادة الشعراء بتشبيه الرسوم بالكتاب الطاسم ، وإما تختص بـ

" ليت " و " لو " التى بمعناها دون غيرهما من الحروف ، وهى :

- ليت شعرى وأين منى ليت إن ليتاً وإن لوأ عناء

وفى المعنى (١) :

- ليت وهل ينفع شيئاً ليتُ ليت شباباً بوع فاشتريتُ

-ليت شعرى مسافر بن أبى عمرو وليت يقولها المحزون

وهذه الشواهد على الإسناد اللفظى للحرف " ليت " يبيع لنا الأخذ به فى

مجال ليت فقط دون غيرها ومقصود به التمنى بالنسبة للمستحيل .

فالشاهد الأول : تقديره " إن التمنى فى المستحيل عناء " .

والشاهد الثانى : تقديره " وهل ينفع التمنى فى المستحيل شيئاً .

والشاهد الثالث : تقديره " والتمنى فى المستحيل يقول به المخزون .

وعليه فإن الاستعمال الأول الذى قال به سيبويه مرفوض تماماً ، والثانى

غير مستعمل إلا فى " ليت فقط ، ولم تجيء الشواهد إلا على " ليت " فقط ،

وربما كان ذلك راجعاً إلى طبيعة الشعر فى تعبيره عن الأماني واستحالة تحقيقها

فى بعض الأحيان ، فاستعمل الشعراء لذلك هذا الحرف للتعبير عن هذا المعنى .

(١) ابن هشام : معنى اللبيب ص ٣٩٣ .

الباب الثانى

الفواسخ المشبهة بلعيس

الفصل الأول

معنى الابتداء والإخبار

مقدمة :

وللإبتداء من اسمه نصيب أى نصيب ، فهو فى الأصل وضع ما هو مدار الكلام فى أول الكلام ، أى ابتداء الكلام وهو فى الجملة الاسمية ما نعرفه بالمسند إليه وهو المبتدأ ، ثم يليه المسند وهو الخبر .

وهذا النظم ذو صلة بما نعرف فى التركيب العربى من ترتيب الموصوف والوصف ، والمسند وصف ، والخبر وصف ، والنعته وصف ، والحال وصف ، وكل أولئك لابد أن يجاء به بعد الموصوف فى الأصل ، أما خلاف الأصل وهى المجيء بالوصف قبل الموصوف ، فإنه يكون رعاية لغرض معنوى وتخصيصاً على ضرب من الاهتمام خارجاً عن المؤلف المتبع ، كأن يكون ما هو مدار الكلام فى الأصل أقل تعريفاً وأدنى مرتبة فى المعنى عند من ينشئ الكلام وهو يفترض ذلك عند من يتلقى منه الكلام ويظنه فيه .

ومن يتأمل فى ألقاب الإعراب ، من رفع نصب وخفض وجزم ، يجد أنها لم توضع ارتباطاً بلا قصد إلى العلاقة فيها بين معنى اللفظ ومعنى الاصطلاح ، بل إن الذين وضعوها من أول الأمر ، لابد أنهم قصدوا إلى قدر كبير من معناها اللغوى ، ولكن يبدو أن كثرة تداولها وتطاول العهد بها جعل تلك المعانى غير ملحوظة فى وضوح لدى الدارس للعربية .

وبيان ذلك أن الرفع هو أرفع مراتب الإعراب وأعلاها ، وهو أولى تلك المراتب بما يعرف بالعمدة فى الكلام - كما يسميه النحاة - وهو ما لا يكون إسناد إلا به ، ولا يتم تركيب الكلام إلا بوجوده .

والنحاة يرون أن الرفع علم الفاعلية ، وهو قول ، وإن لم يكن تمام الانطباق فى كل ما هو مستحق للرفع من الأسماء فهو من جانب آخر يدل على أنهم كانوا يلحظون العلاقة بين الرفع فى معناه اللغوى وما يقع فى موقع الرفع من

الأسماء خاصة ، والمبتدأ وخبره ، وخبر " إن " وأخواتها ، ولا التى لنفى الجنس ، واسم " ما " ، " لا " المشبهتين بـ " ليس " ، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ^(١) .

ومثل ذلك جاء فى شرح الرضى على الكافية لابن الحاجب ^(٢) ، هذا كان موقف النحاة من قبل ، ثم جاء أ/ إبراهيم مصطفى - رحمه الله - فتوسّع فى هذه المقالة توسعاً لم يخطئه فيه الصواب على العموم فقال : إن الرفع علم الإسناد ^(٣) . وزاد على ذلك قوله : إن الرفع علم الإسناد ، ودليل على أن الكلمة يتحدّث عنها ^(٤) ، وهذا لا يشتمل إلا على ما يعرف من الأسماء بالمسند إليه والفاعلية إنما تصدق على واحد من طرفى الإسناد وهو المسند إليه ، فاعلاً كان أو ما هو بمنزلة أو كان مبتدأ ذا خبر .

فالرفع إذن معناه المرتبة الرفيعة فى الإعراب ، وذلك حين يقع اللفظ موقع للعمدة فى الكلام ، على أن يتجرد اللفظ اسماً كان أو فعلاً معرباً لذلك الموقع .

وقد يكون هذا هو معنى التجرد الذى قال به طائفة من النحاة فى رفع المبتدأ ، وفى رفع الفعل المضارع ، وقد يكون معنى التجرد أيضاً ألا يكون الاسم الواقع عمدة مستعيناً على وقوعه موقع الإسناد بلفظ آخر ، كالألفاظ التى تعرف بنواسخ الابتداء أفعالاً كانت أم حروفاً ^(٥) كان وأخواتها وإن وأخواتها .

صورة رفع ونصب مع النفى :

أخذت جملة " كان وأخواتها " صورة جملة الفعل والفاعل ، ومن الكلمات التى اعتبرها النحويون من أفعال هذا الباب " ليس " ، وهذه الكلمة من حيث الشكل جامدة جموداً تاماً ، ومن حيث المعنى تدل على النفى ، وقيست حروف أخرى على " ليس " فعملت عملها ، أى : جاء اسم بعدها مرفوعاً والخبر منصوباً .

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٧١/١ .

(٢) شرح الرضى على الكافية : ص ١٩ .

(٣) أ/ إبراهيم مصطفى : مقدمة إحياء النحو .

(٤) المرجع السابق : ص ٥٣ - ٦٠ .

والحق أن هذه المشابهة فى دلالة الكلام ، والمؤسس عليها المساواة فى الحالة لإعرابية التى تتلبس بها كلمات الجملة تبدو غريبة ؛ لأننا إذا كنا نلحق جملة " ليس " بجملة الفعل والفاعل ، من حيث الإطار الشكلى مع التشبيه على الفروق الدقيقة الكامنة فى نسبة الكلمات بعضها إلى بعض ، فإننا لا نستطيع ذلك فى جملة (" ما - إن - لا - لات " النافيات) .

ومعنى ذلك أنه إذا كانت جملة " ليس " تراوحت بين الفعلية شكلاً ومظهراً والاسمية نسبة وعلاقة فإن جملة الحروف النافيات الأخرى لا تسمح بهذا التراوح؛ إذ هى اسمية شكلاً ومظهراً ونسبة وعلاقة أو هى - إذن - جملة خالصة الولاء للجمال الاسمية ، إذ لا تولى وجهها نحو قبلة أخرى .

وإن كانت الحالات الإعرابية للكلمات التى تكونها تشبه الحالات الإعرابية لكلمات جملة " ليس " الشبيهة بدورها بكلمات جملة من فعل وفاعل ومفعول ، وكأن " ليس " ألحقت بكان ، من حيث الشكل فتشابه نمط جملتيهما ، لكن هذه الحروف ألحقت بـ " ليس " من حيث المعنى ، فتشابه نمط جملها كذلك ، أى أن الذهن العربى يعتبره مرة المشابهات الشكلية ، وأخرى المشابهات المعنوية ، ويرتب فى كل مرة الأوضاع التركيبية التى تقتضيها هذه المشابهات .

النفى وأدواته :

إن الخبر المسمى يكون بأدوات النفى التى تفيد بها حكم الإسناد، سواء سلطت على العلاقة القائمة بين طرفيه كالحروف (ما - لا) " لات " التى يَرْمَعُ أنها " لا " وألحقت بها التاء ، وكالفعل " ليس " أو سلطت على المسند كحروف النفى التى تدخل على الأفعال كـ " ما ، لا ، لم ، لما ، لن " فإن أثر هذه الحروف يكاد ينصبُّ على الفعل الذى ينفى بها فتقول :

- ما حضر زيد - ما حضر زيدٌ ولا سافر

- لم يحضر - إن يحضر - لما يحضر

فالنفى متجه إلى الفعل وهو المسند ثم يكون المعنى نفى الإسناد بجملة بنفى المسند ، والنفى بالنواسخ وظيفة أخرى لنواسخ الجملة الاسمية ، وهى - أى

النواسخ - تشترك في تادية هذه الوظيفة مع بعض الحروف الاخرى ، وكعادة للنحاة قسموا هذه الحروف النافية على حسب أثرها الإعرابى ووزعوها على الأبواب المختلفة ولم يفردوا لها باباً مستقلاً تحت عنوان " النفى " يتحدثون فيه عن هذه الحروف ودلالاتها المختلفة ، ووجه الاختلاف فى استعمال كل منها بالإضافة إلى الأثر الإعرابى الذى تحدثوا عنه ، ولكنهم كما ذكرت اتخذوا الأثر الإعرابى الذى تحدثوا عنه ، ولكنهم اتخذوا الأثر الإعرابى مقياساً للتبويب ، فـ " ليس " وما ألحق بها من حروف تعمل عملها { لا - لات - إن - ما } فى باب النواسخ ؛ لأنها تشترك جميعاً فى الرفع والنصب ، و " لن " مع نواصب أخرى فى " نواصب المضارع " ، و " لا " الناهية ، ولم ، ولمّا وضعت مع غيرها فى جوازم الفعل المضارع ، فمن الكلمات ما يشترك فى العمل الإعرابى مثل : " لم ، وكى ، ولمّ النافية - إن الشرطية " وتختلف من حيث المعنى والدلالة والاستعمال . وبالرغم من ذلك فقد جمع بينها النحاة على أساس الاشتراك فى العمل الإعرابى ، ولو أنهم تعرضوا للنفى كظاهرة مستقلة لها استعمالاتها وأدواتها المختلفة لكان ذلك أنسب وأليق ودافعاً لهم إلى أن يتناولوا موضوعات لم يتح لهم تناولها عندما اتبعوا منهجهم كالنفى الضمنى مثلاً وهو ما يفهم من الجملة دون أن ينص عليه حرف من حروف النفى .

الفصل الثانى

المشبهات بـ " ليس "

الحروف التى تشبه " ليس " فى المعنى والعمل :

تنفى الجملة الاسمية بـ " ليس " كما تنفى بالمشبهات بها وهى هذه الأحرف " ما - لا - لات - إن " ، وهذه النواسخ حروف نفى وليست أفعالاً ، ويسمىها النحاة المشبهات بـ " ليس " ؛ لأنها تشبهها فى إفادة معنى النفى والعمل ، وقد أفردت فى كتب النحو ؛ لأنها تعمل عمل كان ، أى ترفع الاسم وتنصب الخبر بشروط إذا توافرت هذه الشروط عملت هذا العمل وإذا اختلف أحد هذه الشروط بطل عملها .

وهذه الحروف تشبه الفعل " ليس " فى معناه وهو النفى ، وفى عمله وهو رفع الاسم ونصب الخبر ، ولهذا سميت مشبهات بـ " ليس " ، كما عُدَّت من أخوات كان ؛ لأنها تشبهها فى العمل فقط .

{ ١ } ما :

يطلق النحاة عليها " ما الحجازية " ، حيث ترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها ، أما فى لغة تميم فهى لا تعمل شيئاً وتعرب الجملة بعدها مبتدأ وخبر وتسمى " ما التميمية " .

فـ " ما " النافية لا تعمل شيئاً فى لغة بنى تميم ، بل تهمل فيقولون : ما القمر مضىء ، فـ " القمر " : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة . مضىء : خبر . ولا عمل لـ " ما " فى شيء منها ، وذلك لأن " ما " لا تختفى بالاسم أو الفعل ، بل تدخل على الاسم فتقول : ما على فاهم .

وعلى الفعل فتقول : ما يفهم على .

وما لا يختص ، فحقه ألا يعمل .

وهكذا فإن " ما " فى لغة بنى تميم تكون مهملة ولا عمل لها ويعرب ما بعدها مبتدأ وخبراً .

وقد استار النحاة إلى ورود " ما " زائدة منذ المراحل الباكرة ، فقوله تعالى :
(إن كل نفس لما عليها حافظ) ^(١) ، إنما هي لعلها حافظ .

وقوله تعالى : (إن كل لما جميع لدينا محضرون) ^(٢) ، إنما هم لجميع ،
و " ما " لغو أى زائدة .

وقد استدل على زيادتها بتعدى " الخافض " وعمله فيما بعده ، كما فى قوله
تعالى : (فيما رحمة من الله لنت لهم) ^(٣) ، وقوله تعالى : (عما قليل ليصبحن
نادمين) ^(٤) .

وتوقف النحاة أمام المواضع التى تزداد فيها " ما " ، فقد تقع زائدة بين الفعل
ما يضاف إليه وذلك نحو كلمة آية ، قال الشاعر :
ألا من مبلغ عنى تيمماً بآية ما تحيون العطايا
وتزداد مع " إن " الشرطية مؤكدة :

نحو قولك : إماً تأتئى آتك ، والأصل : إن تأتئى آتك .
زبدت " ما " على " إن " لتأكيد معنى الجزاء .

وتزداد فى التعجب فى نحو " ما أحسن زيدا " وحكموا بزيادتها ؛ لأنها فى
غاية الإبهام ، والشئ إذا كان مبهماً كان أعظم فى النفس لاحتتماله أموراً كثيرة ،
فلهذا كانت زيادتها فى التعجب أولى من غيرها .

وقد استغل النحاة ورود " ما " الزائدة فى " الجملة العربية " فى تخريج
بعض " حالات الإعراب " ، من ذلك قول الشاعر :
ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد
فنصب كلمة " الحمام " على أن تكون " ما " زائدة مؤكدة .

(١) سورة الطارق : ٤ .

(٢) سورة يس : ٣٢ .

(٣) سورة آل عمران : ١٥٦ .

(٤) سورة الشعراء : ١٥٧ .

وعلى الرغم من ان " ما " قد ترد زائدة في بعض العبارات فإنه لا يحسن حذفها وينبغي أن تبقى كما هي .

وتعمل " ما " عمل " ليس " في لغة الحجازيين ، فيرفعون بها الاسم ، وينصبون الخبر فيقولون : ما القمر مضيقاً ، وذلك لأنها شبيهة بـ " ليس " في أنها لنفي الحال عند الإطلاق ؛ وذلك لأن القرآن الكريم والشعر العربي قد جاء بها عاملة ، ولغة الحجاز هي الأشهر وقد جاء بها القرآن الكريم ، وسميت " ما " بالحجازية ؛ لأنها تعمل عمل " كان " أو عمل " ليس " في لهجة أهل الحجاز وحدهم وليس لها هذا التأثير في لهجة بني تميم .

ما النافية في القرآن الكريم :

أولاً : { ما - لا } :

قوله تعالى : ﴿ وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ﴾ ^(١) .

[١] الفعل الماضي : في قوله تعالى : ﴿ تبت يدا أبي لهب وتب * ما أغنى عنه

ماله وما كسب ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ ما أغنى عنى ماله * هلك عنى

سلطانيه ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا

أفئدتهم من شيء إذ كانوا يجحدون بآيات الله ﴾ ^(٤) .

[٢] الفعل المضارع : في قوله تعالى : ﴿ وما يغنى عنه ماله إذا تردى ﴾ ^(٥) .

{ ٢ } الأسماء :

[١] العلم : قوله تعالى : ﴿ وما الله بغافل عما تعملون ﴾ ^(١) .

(١) سورة آل عمران : ١٤٤ .

(٢) سورة المسد : ١-٢ .

(٣) سورة الحاقة : ٢٧ - ٢٨ .

(٤) سورة الأحقاف : ٢٦ .

(٥) سورة الليل : ١١ .

(١) سورة البقرة : ١٤٩ .

[١] الصمير: قوله تعالى : ﴿ وما انت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف وعيد ﴾ (١).

[٣] الإشارة : قوله تعالى : ﴿ ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم ﴾ (٢) .

[٤] اسم التفضيل: قوله تعالى: ﴿ وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين ﴾ (٣).

وهكذا نرى " ما " تأتي لمختلف الأساليب المنفية ، سواء منها الاسمية العاملة أو غير العاملة ، المحصورة وغير المحصورة ، والفعلية الماضوية أو المضارعية ، والمفردات أعلاماً كانت أو صفات أو ضمائر أو إشارة ... إلخ .

و " ما " تعتبر فى ذلك أكثر الألوات ثراء ، حيث لم تخصص بزمان محدد ، ومثل " لم - لن " للمضارع .

أمثلة قرآنية على " ما " الحجازية :

[١] قال تعالى : ﴿ ما هذا بشراً ﴾ (٤) .

الشاهد : نصب الخبر " بشراً " فى الآية بالفتحة .

هذا : اسم " ما " مبنى على السكون فى محل رفع .

بشراً : خبر " ما " منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

[٢] وقوله تعالى : ﴿ ما هن أمهاتهم ﴾ (٥) .

هُنَّ : اسم " ما " مبنى على الفتح فى محل رفع .

أمهاتهم : خبر " ما " منصوب وعلامة نصبه الكسرة ؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

(١) سورة ق : ٤٥ .

(٢) سورة يوسف : ٣١ .

(٣) سورة يوسف : ١٠٣ .

(٤) سورة يوسف : ٢١ .

(٥) سورة المجادلة : ٢ .

شروط عمل " ما " الحجازية :

[١] ألا يقع بعدها " إن " الزائدة ، فإن وقعت بعدها بطل عملها ، مثل : ما إن الحق مغلوبٌ ، برفع " مغلوب " ولا يجوز نصبه .

ونحو قول الشاعر :

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخرف
قد رويت بالنصب " ذهباً " وخرجت على اعتبار " إن " مؤكدة للنفي وليست زائدة .

[٢] ألا يتناقض نفى خبرها بـ " إلا " فإن انتقض بـ " إلا " بطل عملها ، وإن انتقض بغير " إلا " مثل : ما زيد غير قائم .

وتعمل " ما " ولا تهمل ، مثل :

- ما على إلا شجاعٌ ، برفع " شجاع " ولا يجوز نصبها .
 - وقوله تعالى : ﴿ وما محمد إلا رسول ﴾ ^(١) .
 - وقوله تعالى : ﴿ ما أنتم إلا بشرٌ مثلنا ﴾ ^(٢) .
 - وقوله تعالى : ﴿ وما أنا إلا نذير مبين ﴾ ^(٣) .
- فما بعد " ما " يعرب مبتدأ وخبر ، ولا يجوز نصب الخبر خلافاً لبعضهم .
- وما محمد إلا رسول :-

محمد : مبتدأ مرفوع . رسول : خبر .
وما أنتم إلا بشر :
أنتم : مبتدأ . بشر : خبر مرفوع .

(١) سورة آل عمران : ١٤٤ .

(٢) سورة يس : ١٥ .

(٣) سورة الأحقاف : ٩ .

[٣] ألا يتقدم خبرها على اسمها : وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ، فإن تقدم

وجب رفعه ، فنقول : ما مسافر أخوك :

مسافر : خبر مرفوع مقدم . أخوك : مبتدأ مرفوع مؤخر .

ولا نقول : ما مسافراً أخوك ، ولجاز ذلك بعضهم .

فإن تقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور : جاز إعمالها ، وإهمالها

[على خلاف] ، مثل : - ما عندي محمد . - وما في الدار خالد .

فمن جعلها عاملة : قال : إن الظرف والجار والمجرور في محل نصب

خبر مقدم .

ومن جعلها مهملة : قال : إنها في موضع رفع خبر مقدم .

والإهمال هو ظاهر كلام ابن مالك ، فإنه اشترط الترتيب بين المبتدأ

والخبر ، فلا يتقدم الخبر عنده بأى حال حتى ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

[٤] ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها ، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ،

فإن تقدم بطل عملها ، ففي مثل : ما أخوك آكلاً طعامك :

طعامك : مفعول لآكل ، أى : معمول له .

فإن قنمت المفعول على اسم " ما " نقول : ما طعامك أخوك آكل برفع آكل .

والذين يجيزون إعمال " ما " مع تقدم الخبر يجيزون إعمالها مع تقدم

معمول الخبر ، فيقولون : " ما طعامك أخوك آكلاً " .

ولكننا نقول : لا يلزم من جواز عملها مع تقديم الخبر ، جواز عملها مع

تقدم معمول الخبر ؛ لأن في إعمالها مع تقدم معمول فضلاً بين الحرف وما

يعمل فيه ولا يوجد في تقدم الخبر .

فإن كان معمول المتقدم ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز إعمالها وإهمالها ،

مثل : ما عندك زيد مقيماً ، ويجوز " مقيم " بالرفع ، وما بى أنت معنياً ، ويجوز

" معنى " بالرفع ؛ لأن الظرف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها .

[٥] أن لا تتكرر " ما " فإن تكررت بطل عملها ، مثل :

" ما ما الجندي جبان " ؛ لأن ما الأولى للنفي و " ما " الثانية للنفي ، ونفي النفي إثبات ، فينقلب معنى الجملة إلى إثبات .
وأجاز بعضهم إعمالهم مع التكرار :

الجندي : مبتدأ مرفوع - جبان : خبر مرفوع

[٦] أن لا يبدل من خبرها موجب ، فإن أبدل بطل عملها ، مثل : ما خالد بشيء إلا شيء لا يعبأ به ، فكلمة " بشيء " : جار ومجرور خبر " ما " في موضع رفع لإعمالها ،

ويجوز أن يكون في موضع نصب على أنها عاملة ؛ لأنه قد أبدل منها موجب وهو شيء من الثانية ، و " ما " لا تعمل في الموجب وأجازه قوم .
وهذا الشرط لم يشترطه الكثير ، ولم يعبأ به ، وكلام سيبويه يحتمل اشتراطه وعدم اشتراطه .

حكم المعطوف على خبر ما :

إذا وقع بعد خبر " ما " الحجازية معطوف : فإن كان حرف العطف " لكن أو بل " وجب رفع المعطوف ، مثل :
- ما محمد مسافراً لكن مقيم .
- وما خالد جباناً بل شجاع .

ويرفع المعطوف على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : لكن هو مقيم ، وبل هو شجاع ، ولا يجوز نصب المعطوف بعد لكن أو بل ؛ لأنهما يقتضيان أن يكون ما بعدهما موجباً ، أى مثبتاً ، و " ما " لا تعمل في المثبت .
وإن كان حرف العطف غير " لكن أو بل " كـ " الواو والفاء " جاز نصب المعطوف ورفعه ، والمختار النصب ، مثل :

ما محمد خطيباً ولا كاتباً ، ويجوز ولا كاتب ، فالنصب عطف على خبر " ما " ، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا هو كاتب .

وإلى هذا أشار ابن مالك :

ورفع معطوف بـ " لكن لو دل "

من بعد منصوب بـ " ما " الزم حيث حلّ

زيادة " باء الجر على الأخبار المنفية :

إذا كان خبر الناسخ منفيًا ، جاز أن يدخل عليه حرف الجر الزائد " الباء " لتأكيد النفي ، وتقويته ، مثل : ليس الحليم بضعيف - لم أكن بمهمل

زيادة الباء على الخبر المنفي ، متفاوتة ، فتارة تكثر زيادتها وتارة تقل :

[١] فتزداد الباء بكثرة في خبر " ليس " و " ما " مثل قوله ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾ ^(١)

، وقوله تعالى : ﴿ أليس الله بعزيز ذي انتقام ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وما

ربك بظلام للعبيد ﴾ ^(٣) ، ومثل قوله تعالى : ﴿ وما ربك بغافل عما

يعملون ﴾ ^(٤).

ولا تقتصر زيادة الباء على خبر " ما " الحجازية ، بل تزداد عليها وعلى خبر

" ما " التميمية .

وقد أشار سيبويه فلا التفات إلى من منع زيادتها على خبر ما التميمية ؛

لأن ذلك موجود في أشعار العرب وفي كلامهم ، وقد اضطرب رأى الفارسي في

ذلك ، فمرة قال : لا تزداد الباء إلا بعد " ما " الحجازية ، ومرة قال : تزداد في

الخبر المنفي ، أى مطلقاً ، وتزداد الباء بقلة في موضعين :

الأول : في خبر " لا " نحو قول الشاعر :

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمَعْنَى فَتَيْلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

الثاني : في خبر مضارع " كان " المنفي بـ " لم " نحو قول الشاعر :

(١) سورة الزمر : ٣٦ .

(٢) سورة الزمر : ٣٧ .

(٣) سورة فصلت : ٤٦ .

(٤) سورة الأنعام : ١٣٢ .

وإن مدَّت الأيدى إلى الزَّاد لم أكن بأعجلهم إذ أجسُّ القوم أعجل

الشاهد :

بمغن : حيث دخلت الباء الزائدة على خبر " لا " وهذا قليل .

الإعراب :

إين : حرف شرط . مدت : فعل الشرط .

الأيدى : نائب فاعل . إلى الزاد : جار ومجرور متعلق بمدت.

أكن : مضارع مجزوم بـ " لم " واسمه مستتر تقديره " أنا " .

بأعجلهم : الباء حرف جر زائد ، أعجل : خبر أكن منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حرف الجر الزائد والضمير مضاف إليه .

إذ : تعليلية . أجسُّ القوم : مبتدأ ومضاف إليه . أعجل : خبر .

وعلى ذلك تزداد الباء بكثرة في خبر " ليس " و " ما " وبقلة في خبر " لا " ونفى كان ، والخبر بعد " ليس " و " ما " و " لا " يقرن بالباء كثيراً ، بل إنه يطرد اقتترانه بالباء إن كان اسماً مشتقاً كالذى كان في آي الكتاب العزيز ، ذلك أنه لم يوجد في المواضع التي ورد فيها " ما - لا " خبر منصوب إلا الاسم الجامد في قوله تعالى : ﴿ قلن حاش لله ما هذا بشراً ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم ﴾ ^(٢)

والنحاة يعدون هذه الباء زائدة مع اعترافهم بأنها إنما جيء بها لتوكيد المنفى ، على أن اطراد ورودها في خبر " ما ، و لا " في آي الكتاب الحكيم يدل دلالة قاطعة على أنها في موضعها وفي معناها حرف جر " خفض " يراد به توكيد النفي وتقويته ، وهو معنى ينبغي أن يضاف إلى معاني الباء كالإلصاق والسببية والمصاحبة

(١) سورة يوسف : ٣١ .

(٢) سورة المجادلة : ٢ .

آراء العلماء في " ما - وعملها :

التمييزيون لا يعملونها فنحولها كخروجها إعراباً وحجتهم في ذلك أنها حرف غير مختص ويطلقون عليها " ما الدوارة " أى تدخل على الاسم والفعل ، وغير المختص لا يعمل ^(١) .

ولا يصح تشبيهها عند التمييزين بـ " ليس " ؛ لأنها ليست بفعل ولا يكون فيها إضمار لذلك فإن إهمال التمييزين لها هو القياس ^(٢) .

وهذا غير مقبول من سيوييه ، فالأمر أمر استعمال أو عدم استعمال لا أمر قياس أو عدم قياس .

أما الحجازيون فأعملوها عمل " ليس " مع عدم اختصاصها ، و " ليس " مختصة بالمبتدأ والخبر ، فإذا دخلت " ما " على المبتدأ والخبر أشبهتها من جهتين :

- النفي . - الدخول على المبتدأ والخبر .

وللدكتور مهدي المخزومي تعليق حسن في الاختلاف في إعمال " ما " عند الحجازيين والتمييزيين ^(٣) فهو يرجح : " أن يكون أساس هذا الاختلاف بين اللغتين قائماً على ما بين اللغتين من تفاوت ، ولغة أهل الحجاز أعلى في التطور من لغة بنى تميم وأدق في التعبير عن معانيها ، ويبدو للدارس أن العربية في الحجاز جرت على أن الخبر يرتفع إذا كان صفة للمبتدأ أو كان عين المبتدأ ، فإذا لم يكن عينه نصب كما نصب الخبر في قولهم : " زيد أمامك " ، ونصب الاسم بعد " ولو " فقدت دلالتها على المشاركة ، ودلت على المصاحبة في نحو قولهم " سرت وشاطيء النيل " مما أخذ به الكوفيون في مقالاتهم بالنصب على الخلاف ، فإذا كان الخبر في قولنا : " محمد قائم " عين المبتدأ ارتفع الخبر تبعاً لارتفاع المبتدأ ، فإذا دخلت " ليس " نفت أن يكون الخبر عين المبتدأ أو صفة له فنصب ، ولو قيل في تعليل انصب بعد " ليس " بالخلاف لكان القول صواباً .

(١) شرح المفصل : ابن يعيش ١٠٨/١ .

(٢) سيوييه : الكتاب ٢٨/١ .

(٣) د/ مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ص ٢٤٩ .

ولم يخرج القائل عن حدود التفسير اللغوي لظاهرة النصب في هذا الموضوع وأمثاله ، و " ما " هذه مثل " ليس " إذا دخلت على المبتدأ والخبر كان لها ما لـ " ليس " من دلالة على النفي ، ونفت أن يكون الخبر عين المبتدأ وصفة له ، فانتصب على الخلاف .

ولعل ارتفاع الخبر بعد " ما " و " لا " و " ليس " عند بنى تميم إذا انتقض النفي بالأ يعود إلى أن الخبر أصبح بانتقاض النفي عين المبتدأ أو صفة له ، ولذلك ارتفع الخبر حتى عند الحجازيين إذا قيل " ما زيد إلا شاعر " ؛ لأن الشاعرية أصبحت بعد انتقاض النفي بالأ صفة لزيد ، بل أصبح التركيب تأكيداً لوصف زيد بالشاعرية .

وهناك فريق من بنى تميم يعملها بذليل قول سيبويه ^(١) بعد أن ورد الآية في قوله تعالى : ﴿ ما هذا بشراً ﴾ ^(٢) ، وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف ، وابن قيم الجوزية يورد سبباً معقولاً لإبطال عمل " ما " إذا تقدم خبرها أو كان غير منفى .

فيذهب إلى أن الحرف إذا كان يجوز الوقف عليه فإنه يعمل في الاسم بعد خشية أن يتوهم المخاطب انقطاع هذا الحرف عما بعده إذا بقي الإعراب كما هو دون إعمال هذا الحرف ، لذلك أعمل أهل الحجاز " ما " النافية لشبهها بالجملة يقصد: النفي

ومن العرب من اكتفى في إظهار تعلق هذا الحرف بالجملة بعده بأن ذكر الباء في الخبر ورأها تغنى عن النصب ونشعر في الوقت نفسه أن هناك حرفاً قبل المبتدأ هو الذي أوجب ذكر الباء .

أما إذا كان الخبر غير منفى ، نحو : " ما زيد إلا قائم " لم يعملها أحد من العرب ؛ لأنه لا يتوهم انقطاع " زيد " عن " ما " ؛ لأن " إلا " لا تكون إيجاباً إلا بعد نفي ، أي لا يجوز القول : " زيد إلا قائم " ، فلم يتوهم انفصال الجملة عن " ما " ؛

(١) سيبويه : الكتاب ٢٨/١ .

(٢) سورة يوسف : ٣١ .

لان " إلا " لا تكون إيجابيا إلا بعد نفى ، أى : لا يجوز القول : " زيد إلا قائم " ، فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عما قبلها لهذا السبب ، فلم يحتج إلى إعمالها وإظهارها وبقي الحديث كما كان قبل دخولها مستغنياً عن تأثيرها فيه ^(١) .

فابن قيم الجوزية يرى أن سبب إعمال " ما " هو إظهار تعلقها بالجملة بعدهما وربط الحديث بها ، ولو تحقق ذلك الربط وهذا التعلق بشيء آخر غير الإعمال فلا تعمل " ما " .

[٢] لا النافية وشروط إعمالها :

" لا " النافية للوحدة تعمل عمل " ليس " عند الحجازيين ، ومذهب بنى تميم إعمالها ، ويشترط لعمالها عمل " ليس " عند الحجازيين ثلاثة شروط :

الشرط الأول : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، مثل : لا مالاً مع التبذير باقياً ، ونحو قول الشاعر :

تعزّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقياً

الشاهد : فى قوله : فلا شيء " ولا وزر " ، حيث عملت " لا " عمل ليس

فى نكرتين :

الإعراب : تعزّ : فعل أمر ، والفاعل : أنت .

فلا : الفاء للتعليل ، و " لا " : نافية تعمل عمل ليس " شيء " .

اسمها " على الأرض " متعلق بباقيها الواقع خبر لا .

ولا وزر : وزر : اسمها . واقياً : خبرها .

ومما قضى الله : متعلقاً بواقياً .

ما : اسم موصول ، وجملة قضى الله صلة الموصول .

وقول الشاعر :

نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل فبوثت حصناً بالكماة حصينا

(١) ابن قيم الجوزية : بدائع الفوائد ، ٣١/١ ، مطبعة المنيرية بمصر .

الشاهد : لا صاحب غير خاذل ، حيث عملت " لا " عمل " ليس " فى نكرتين .
الإعراب :

إذ : ظرف للزمن الماضى متعلق بـ " نصرتك " .

لا صاحب غير خاذل : لا واسمها وخبرها ومضاف إليها .

فَبَوَّكْتُ حصناً : الفاء للتفريع والفعل الداخلة عليه مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، و " حصناً " مفعول به ثان .
حصيناً : صفة لحصن .

ولا تعمل " لا " فى المعرفة ، وزعم بعضهم أنها قد تعمل فى معرفة ،
ومنها قول الشاعر :

بدت فعلَ ذى ودٍ فلما تَبَعْتُها تولّت وبَقْتُ حاجتى فى فؤاديا
وحلّت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن حبها متراحياً

الشاهد : لا أنا باغياً : حيث عملت لا عمل ليس فى المعرفة .
الإعراب :

بدت : فعل ماض مبنى على الفتح والتاء للتأنيث ، الفاعل مستتر تقديره
"هى" .

فعل : منصوب على نزع الخافض ، أى كـ " فعل " .
ذى ود : مضاف إليه .

فلما : حرف ربط أو ظرف بمعنى حين منصوب بجوابه " تولّت " .
وتبعته : الجملة فى محل جر بإضافة لما إليها .
بقت : معطوف على تولّت .
حاجتى : مفعول بقت .

حلّت سواد القلب : فعل ومفعول ومضاف إليه .
لا أنا باغياً : لا واسمها وخبرها .
سواها : مفعول باغياً مضاف إلى الضمير .

لا : نافية .

عن حبها : متعلق بـ " متراخياً " الواقع خبر لا واسمها محذوف دلٌ عليه ما قبله .

أى أن " لا " قد عملت فى معرفة فى قوله " لا أنا باغياً " ، وقد اضطرب كلام ابن مالك فى هذا البيت فمرة قال : إن " لا " لا تعمل إلا فى نكرة وهذا البيت مؤول ، ومرة قال : أنها تعمل فى معرفة ، وأن القياس على البيت سائب .
والصحيح أنها لا تعمل إلا فى نكرتين ، ولما البيت فقد خرجوه وأولوه ، فمن منع عملها فى معرفة خرج هذا البيت بعدة تخريجات منها جعل أنا نائب فاعل لفعل محذوف .

باغياً : حال أو مفعول ثان . والتقدير : لا أرى باغياً ، ويجوز أن يجعل .
أنا : مبتدأ وخبره الفعل المقدرة بعده ، وباغياً : حال أو مفعول ثان ،
والتقدير : أنا لا أرى باغياً .

الشرط الثانى : ألا يتقدم خبرها على اسمها ، فلا يجوز أن تقول :

لا قائما رجل - ولا واقعياً لظالم حصن - ينصب المتقدم بل يجب رفعه

الشرط الثالث : ألا ينتقض النفى بـ " إلا " فلا يجوز أن تقول : " لا سعى إلا مثمراً " بالنصب بل يجب الرفع ، فيكون : " لا سعى إلا مثمراً " .

وحذف خبر " لا " كثير فى الكلام كأن تقول للمريض : لا بأس ، أى : لا بأس عليك .

وهذا الحرف - لا - أحياناً يأتى بعده مرفوع ثم منصوب ، وأحياناً أخرى يعمل عمل إن ، وربما كان مهملأ لا يعمل ، فأما " لا " العاملة عمل " ليس " ، فالنحاة اختلفوا فيها :

[أ] من حيث عملها : أجازوه قوم ، وآخرون قالوا بشذوذه ، وذهب فريق ثالث إلى أنها لا تعمل عمل ليس ، لا شاذاً ولا قياساً .

[ب] من حيث تنكير اسمها : منهم من أوجبه ومنع التعريف ، ومنهم من أجاز الاثنين ، ومنهم من اضطربت كلمته فأحياناً يجيز أن يكون الاسم معرفة ، وأحياناً لا يجيز كما فعل ابن هشام في كتابيه : { شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، وكتاب قطر الندى وبل الصدى } ، ففي الأول أجاز ومنع في الثاني .

[ج] واختلفوا أيضاً في معناها : فمنهم من قال أنها تعيد نفى الجنس كما تعيد نفى الوحدة ، ومنهم من يقول أنها لنفى الوحدة فقط .

ويرى برجشتراسر^(١) أنها من أقدم أدوات النفي ، ويبدو أن هذا هو السبب في التوسع في استعمالها وفي اختلاف معانيها وعملها أيضاً وفي اختلاف تنكير اسمها أو تعريفه .

نتائج الشواهد المختلفة لإعمال " لا " عمل ليس :

[أ] الاستعمال السائد الآن يؤيد بشدة أن اسم " لا " عندما يكون نكرة ، فهي لنفى الجنس وليس لنفى الوحدة ، نقول : لا استعمال بعد اليوم . نقصد نفى وجود الاستعمار بكافة أشكاله ، والتنكير أمر مناسب ويتمشى مع استعمالها .

[ب] بناء على ما تقدم فإن " لا " لابد أن يظهر لها عمل ، حيث إنها قد أفادت معنى لذلك فإن اسمها يكون مبنياً على الفتح والبناء هنا شيء مطابق لاستعراق جنس " الاسم " كله ؛ لأن الإعراب - وهو عكس البناء - .

[ج] فإذا كان الاسم نكرة ، ولكنه فقد درجة بسيطة من درجات التنكير كأن يكون مضافاً أو شبه مضاف بأن العمل أيضاً ، ولكن يكون هذا العمل هو النصب ، وليس البناء إشارة إلى أن الاسم مُنْكَرٌ تنكيراً محضاً .

[د] إذا كان اسم " لا " معرفة كانت لنفى الوحدة ، نحو قول الشاعر :

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن حبها متراحياً

(١) برجشتراسر : التطور النحوي .

ولا يتسنى نفى الجنس هنا ؛ لأن الاسم وهو " أنا " مفهوم له ما صدق واحد ، وكذلك الأمر في قول :

أنكرتها بعد أعوام مضين لها لا الدار داراً ولا الجيران جيراناً
ومن أمثلة ذلك قول الشاعر :

إذا الجواد لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً
وقول الآخر :

لا القوم قومي ولا الأعوان أعواني إذا ونى يوم تحصيل العلا وإن
[هـ] ونلاحظ في اسم " لا " المعرفة أنه مرفوع والخبر منصوب ، أى أنه معرب ، فليس فيها نفى الجنس ، ونلاحظ أيضاً أن اسمها جاء على هذه العلامة الإعرابية والخبر مذكور ويكون منصوباً .

[و] وردت شواهد للحرف " لا " مع اسم نكرة ومرفوع في الوقت نفسه وهذا شيء غريب ؛ لأنه يناقض ما قررته في الفقرة " ب " من أن التذكير يناسب البناء ، ولكن السذى يبرّر ذلك أن خبرها في هذه الحالة إما محذوف وإما جار ومجرور ، بحيث يتسنى لك تقديره مرفوعاً أيضاً فتكون " لا " مهملة نحو :
من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح
ونحو قول الشاعر :

وما صرمتك حتى قلت معلنة لا ناقة لى في هذا ولا جمل

ففي الشاهد الأول الخبر محذوف تقديره " لى " ، وفي الشاهد الثانى الخبر " لى " جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر في محل رفع .
ولم تأت " لا " عاملة عمل " ليس " في الاسم والخبر جميعاً عملاً صريحاً إلا في شاهد واحد وهو :

تعز فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقياً
والشاهد أو الشاهدان لا يقيمان قاعدة ، وربما كانت الضرورة الشعرية هي التي ألجأت الشاعر إلى رفع " شيء " ونصب " باقياً " ؛ إذن " لا " هنا تدل على

نفس الجنس ، فكان الواجب البناء هذا إلى أن كثيراً من النحاة قد رفض البيت وأول الإعراب، والإسناد في " لا للتبرئة كما يراه مسيويه وغيره من البصريين^(١) .

فإنها حينئذ تدل على نفس جنس اسمها عن خبرها لذلك فإن مسيويه اعتبر الاسم النكرة الواقع بعدها في هذه الحالة مبنياً على الفتح ، وترك التثوين والسبب في ذلك أن " لا " والاسم بعدها ركباً تركيباً خمسة عشر فصاراً بمنزلة الاسم الواحد ، والاثنان في موضع الابتداء ، وركباً تركيب خمسة عشر ؛ لأن قولك : " لا رجل في الدار " الأصل فيه : " لا من رجل في الدار " ؛ لأنه جواب من سأل : هل من رجل في الدار ؟

فلما حذفت " من " من النكرة وركبت مع " لا " تضمنت معنى الحذف ، فوجب أن تثني ، وإنما بنيت على حركة لأنها لها تمكن قبل البناء ، وإنما كانت الحركة فتحة ؛ لأنها أخف الحركات .

والكوفيون : يرون أنه منصوب وحذف التثوين بناء على الإضافة والظاهر أنهم يقصدون بذلك أن الاسم " لا قابل للإضافة " أي قابل ؛ لأن يكون مضافاً ، والمضاف لا ينون لذلك منع اسم " لا " من التثوين . ويرى بعض العلماء أنها أي " لا " نافية للوحدة لا الجنس ، ويرى البعض أنها نافية للجنس .

- قال ابن هشام^(٢) : واحتصل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة ، ويقال في توكيده على الأول : " أي على أنها نافية للجنس " بل امرأة " . وعلى الثاني : " أي على أنها نافية للوحدة ، بل رجلان أو رجال ، أما النافية في نحو قولهم : " لا رجل في الدار " بفتح رجل فهي متعينة لنفي الجنس ، ويقال في توكيده أي : توكيد نفي الجنس بل امرأة .

(١) مسيويه : الكتاب ٣٤٥/١ . ابن الأثيري : ١ - أسرار العربية ص ٩٩ . ٢ - الإصناف في مسائل الخلاف ٢٠٣/١ . ابن هشام : معنى اللبيب ٢٣٨/١ .

(٢) ابن هشام : معنى اللبيب .

أمثلة : قوله تعالى : ﴿ لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ﴾ ^(١) ، والحديث عن الخمر وأنها لا تأثير لها على أهل الجنة كما هو الحال في الدنيا ، وقوله تعالى : ﴿ يتنازعون فيها كأساً لا لغو فيها ولا تأثيم ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ لا هنّ حلّ لهم ولا هم يحلون لهن ﴾ ^(٣) .

للعمل : إن عمل " لا " عمل ليس قليل حتى ادعى أنه ليس بموجود ^(٤) ، وشروط " لا " أربعة .

ومسئ يتحقق الشروط رفع الاسم ونصب الخبر ، ولقد جعل ابن هشام في كتابه " قطر الندى " الشرط الرابع في عملها أن يكون ذلك في الشعر " أن يكون اسمها وخبرها نكرتين " ، أي أن عمل " لا " مخصوص بالشعر ، وردّ على ذلك الرأي بقوله :

نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل فبؤنت حصناً بالكماة حصيناً

(١) سورة الصافات : ٤٧ .

(٢) سورة الطور : ٢٣ .

(٣) سورة الممتحنة : ١٠ .

(٤) ابن هشام : معنى اللبيب .

دراسة " لا " وتطبيقاتها :

أولاً : استعمالها نافية للجنس : قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ لَنَا إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ ﴾ ^(٢) ، واسمها نكرة مع خبرها إذا كان الخبر مفرداً ، واسمها منصوب وخبرها مرفوع ، حيث يعمل عمل " إن " وهي نافية لكل الجنس .

ثانياً : لا العطف : وتتميز " لا " هنا بأنها تأتي عاطفة لمتناقضين ، فالمعطوف عليها مثبت ، أما المعطوف بها فمنفي نحو : يفوز المتقون لا العاصون برضا الله " .

و " لا " هنا مع كونها نافية لما بعدها لا تنفي نسبة ، بل مفرداً ، فالنفي ليس منصباً على النسبة ، بل على طائفة خاصة ، أما النسبة فقد فهمت من الإثبات في صدر الجملة و " لا " في النوعين السابقين ، أي كونها عاملة عمل " ليس - وإن " ، أفادت نفي النسبة لا نفي الأفراد .

واستعمال - لا - عاملة عمل " كان وليس " رافعة للاسم ناصبة للخبر " لا + اسمها + خبرها " .

قوله تعالى : ﴿ لَا لِقَا فِيهَا وَلَا تَأْتِيْم ﴾ ^(٣) .

- لا باطل دائماً شواظه .	- لا عادل مغبوناً .
- لا إثم منجياً صاحبه .	- لا باحث عن الحق مضيعاً .

ومن الشواهد : قول الشاعر :

تعر فلا شيء على الأرض باقياً	ولا وزر مما قضى الله واقياً
------------------------------	-----------------------------

وقول الشاعر :

نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل	فبؤنت حصناً بالكماة حصيناً
---------------------------	----------------------------

(١) سورة يوسف : ٩٢ .

(٢) سورة الشعراء : ٥٠ .

(٣) سورة الطور : ٢٣ .

ونلاحظ أن البناء في الأمثلة والبيتين قد تحقق فيما يلي :

١- كل من الاسم والخبر نكرة .

٢- وقوع الخبر بعد الاسم .

٣- عدم وجود " إلا " بين الخبر والاسم ، أى عدم انتقاض النفي بـ "إلا" .

٤- عدم اقتران " لا " بالباء .

ثالثاً : نفي الفعل : كما تأتي لا نافية للجملة الاسمية تأتي أيضاً نافية للجملة الفعلية :

[أ] الماضوية .

[ب] المضارعية .

أولاً : الماضوية :

وتأتى " لا " مكررة في قوله تعالى : ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ ^(١) ، ومثال

المضارع قوله تعالى : ﴿ لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم ﴾ ^(٢) ،

وقوله تعالى : ﴿ لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبديل بهن من أزواج ﴾ ^(٣) .

إن : إن النافية وعملها عمل ليس :

اختلف النحاة في عمل " إن " النافية .

البصريون : ذهب كثير من البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئاً .

والكوفيون : وذهب الكوفيون - خلا الفراء - أنها تعمل عمل " ليس " .

وقال بهذا بعض البصريين ومعهم ابن مالك ، وقد ورد السماع بإعمالها

مثل قول الشاعر :

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين

أى : ليس هو مستولياً .

الشاهد : إعمال " إن " النافية عمل ليس وهو قليل .

(١) سورة القيامة : ٣١ .

(٢) سورة النساء : ١٤٨ .

(٣) سورة الأحزاب : ٥٢ .

الإعراب : إن : نافية تعمل عمل ليس ، هو : اسمها .

مستولياً : خبر إن منصوب بالفتحة .

إلا : أداة استثناء مفرغ .

على : حرف جر . أضعف : مجرور وهو مضاف

المجانين : مضاف إليه .

وقول الشاعر :

إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يُبغى عليه فيخذل

أى : ليس المرء ميتاً .

الشاهد : إعمال " إن " النافية عمل " ليس " .

الإعراب : إن : نافية تعمل عمل ليس .

المرء : اسم إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

ميتاً : خبر إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

بانقضاء : الباء : حرف جر ، انقضاء : اسم مجرور بالباء .

والجار والمجرور متعلقان بـ " ميتاً " وهو مضاف .

حياته : مضاف إليه مجرور بالكسرة .

لكن بحرف استعراك .

بأن : الباء حرف جر ، وأن : مصدرية .

يبغى : فعل مضارع مبنى للمجهول .

عليه : جار ومجرور فى محل رفع نائب فاعل لـ " يبغى " وإن وما دخلت

عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف .

والنقدير : ولكن يموت بالبغي عليه .

فيخذل : الفاء عاطفة ، " يخذل " مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير

يعود على المرء .

وقد ذكر ابن جنى فى المحتسب : أن سعيداً بن جبير رضي الله عنه قرأ : ﴿ إن الذين تَدْعُونَ من دون الله عباداً أمثالكم ﴾ ^(١) بنصب عباداً .

والمعنى : ليست الأصنام التى تعبثونها عباداً أمثالكم ، بل هى حجارة ، ويشترط فى عملها أن ينتقض نفى خبرها ، وألا يتقدم خبرها على اسمها ، ولا يشترط فى اسمها وخبرها أن يكون نكرتين ، بل تعمل فى النكرة والمعرفة :

مثل : إن رجلاً قائماً - إن للذهب رخيصةً

بمعنى : ليس رجلاً قائماً - ليس للذهب رخيصةً

وتفسيده "إن" فى بعض وظائفها النفى فتعمل عمل "كان" أو "ليس" كما يقول النحاة لكن عملها نادر وأنكره بعضهم .

وإعمالها عمل "ليس" فى لغة أهل العالية كقولهم : "إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية" ، وكقراءة سعيد بن جبير "عباداً" بالنصب فى قوله تعالى : ﴿ إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ﴾ .

والمشهور رفعها أى رفع عباد والقراءة بتخفيف "إن" والمشهور تشديدها "إن" واستشهدوا بقول الشاعر :

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين

بنصب "مستولياً" على أنها خبر لا النافية أى ما هو مستولياً .

وقول الشاعر :-

إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يبغي عليه فيخذل

أى : ما المرء ميتاً فنصب الخبر "ميتاً" .

(١) سورة الأعراف : ١٩٤ .

إن فى أسلوب القصر والجملة فعلية :

وكما جاءت "إن" فى أسلوب القصر مع الجملة الاسمية فإنها تـجـيء أيضاً فى أسلوب القصر مع الجملة الفعلية ، قال تعالى : ﴿ إن يدعون من دونه إلا إنائاً وإن يدعون إلا شيطاناً مريداً ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ إن يقولون إلا كذباً ﴾ ^(٢) .
أى : ما يقولون إلا كذباً .

إن فى أسلوب غير القصر :

قال تعالى : ﴿ وإن أدرى لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين ﴾ ^(٣) ، أى : ما أدرى .
وقوله تعالى : ﴿ قل إن أدرى أقرب ما توعدون ؟ أم يجعل له ربي أمداً ؟ ﴾ ^(٤) ، أى : ما أدرى .
وقوله تعالى : ﴿ إن عندكم من سلطان بهذا ﴾ ^(٥) ، أى : ما عندكم من سلطان بهذا .

لات :

وأصلها " لا " النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة ، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل " ليس " فترفع الاسم وتنصب الخبر .
ومن أمثلة عاملها :

تسرع فى الإجابة ولات حين تسرع ، أى : وليس الحين حين تسرع .
شروط عملها :

وتختص " لا " عن أخواتها بأمرين أى بشرطين هما :

(١) سورة النساء : ١١٧ .

(٢) سورة الكهف : ٥ .

(٣) سورة الأنبياء : ١١١ .

(٤) سورة الجن : ٢٥ .

(٥) سورة يونس : ٦٨ .

١- أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان ، مثل : كلمة حين .

٢- أنها لا ينكر معها الاسم والخبر معاً ، بل ينكر أحدهما ويحذف الآخر والغالب حذف اسمها ، مثل قوله تعالى : « ولات حين مناص » ^(١) بنصب " حين مناص " خيراً لها وحذف الاسم .

والنقدير : ولات الحين حين مناص : أى حين فرار .

الإعراب : لات : حرف نفى ، والحين المحذوف اسمها وحين مناص خبرها .

وقد قرئ شذوذاً " ولات حين مناص " برفع الحين على أنها اسم "لات" والخبر محذوف ، والنقدير : ولات حين مناص لهم ، أى : كأننا لهم .

هذا وقد اختلف فى المراد على اشتراط أنها لا تعمل إلا فى أسماء الزمان ، فهل يشترط أن يكون الزمان لفظ الحين ، أو أنها فى لفظ الحين وما مثله ، مثل : ساعة ووقت وأوان .

والصحيح أنها تعمل فى الحين وما مثله ، من اسم الزمان ، وقد تقدم مثال لعملها فى لفظ " الحين " ومن عملها فى ما رادفها فى قول الشاعر :

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغى مرتع مَبْتَغِيهِ وَخِيم

الشاهد : فى قوله : " ولات ساعة مندم " ، حيث عملت " لات " فيما رادف الحين من أسماء الزمان وهو الساعة .

الإعراب : ولات : الواو للحال .

لات : نافية تعمل عمل " ليس " . واسمها محذوف تقديره الساعة ، " ساعة " خبرها مندم مضاف إليه .

البغى : مبتدأ أول مرفوع .

مرتع : مبتدأ ثان مرفوع بالضممة .

مبتغيه : مضاف إليه .

وخيم : خبر المبتدأ الثانى .

(١) سورة ص : ٣ .

والمبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

ومذهب الأخفش وفريق من العلماء أن " لات " لا تعمل شيئاً فإن وجد الاسم بعدها منصوب مثل " ولات حين مناص " يكون ناصبة عندهم فعلاً معتمداً .

والتقدير : ولات أرى حين مناص " .

وإن وجد مرفوعاً فهو مبتدأ ، والخبر محذوف .

والتقدير : ولات حين مناص كائن لهم .

وهذا الحرف - لات - يستعمل للنفي في الماضي المنتهى الذي لا يرضى من ورائه إثبات واستعماله الآن نادر ، بل لا يكاد يعرف إلا حين توضع الآية ﴿ ولات حين مناص ﴾ ^(١) ، في وسط الكلام للدلالة على استحالة رجوع الأمر إلى ما كان عليه .

وفى العربية الفعل " لات " ماضى " يليت " ولاته حته أى نقصه حقه ، ونفس المعنى فى آلات يليت ^(٢) .

ومنه قوله تعالى: ﴿ وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئاً ﴾ ^(٣) .

وتستعمل " آلات " يليت لغة فى لات يليت ، قال ابن الأعرابي : سمعت بعضهم يقول الحمد له الذى لا يفات ولا يلات ولا تشبه عليه الأصوات ... ومعناه لا ينقص ولا يحبس عنه الدعاء ^(٤) .

والملاحظ أن " لات " بمعنى أنقص لها علاقة بمعنى " لات " النافية للماضى ، فالنفي نقض للإثبات أو إنقاص له ، وقيل فى أصلها .

[أ] هى " لا " النافية " ثم زيدت عليها التاء للتأنيث كما زيدت فى ربت وثمت ليقوى شبهها بالفعل ليس الذى تراد فيه التاء ، فيقال : " ليست " .

(١) سورة ص : ٣ .

(٢) ابن منظور : لسان العرب ٣٩١/٢ .

(٣) سورة الحجرات : ١٤ .

(٤) د/ سيد يعقوب بكر : فى قه اللغة ص ١٤٠ .

[ب] هى " لا " النافية ويدت عليها التاء للمبالغة فى النفى كما فى علامه ونسابة للمبالغة ، وحركت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل .

[ج] أصلها " ليس " ثم قلبت الياء ألفاً والسين تاء .

[د] أن الأصل فيها " لا " فقط ، وأما التاء فتزاد فى أول الحين وفى أول الآن فنقول تحين وتلان وعليه جاء قوله :

العاطفون تحين ما من عطف والمطمعون زمان ما من مطعم

وقول الآخر : وصلينا كما زعمت تلاتنا

ولم يرتض ذلك ابن الأعرابي وقال : إنما هو " العاطفونه " بالهاء ، ثم تبدئ فنقول : " حين ما من عاطف " فإذا وصلته صارت الهاء تاء ، وكذلك قوله : " وصلينا كما زعمته " ثم تبدئ فنقول : لاتنا ، فإذا وصلته صارت الهاء تاء ، وذهبت همزة الآن ، قال : وسمعت الكلابى ينهى رجلاً عن عمل فقال : حسبك تلاتن أراد حسبكه الآن ، فلما وصل صارت الهاء تاء^(١) .

ولم يرتض الطبرى^(٢) ذلك أيضاً فقال : أراد الشاعر بقوله : وصلينا كما زعمت تلاتن .

وصلينا كما زعمت " تلاتن " وصلينا كما زعمت أنت الآن فأسقط الهمزة من أنت فلبقت التاء من " زعمت " النون من " أنت " وهى ساكنة فسقطت من اللفظ ، وبقيت التاء من " أنت " ثم حذفت من " الآن " فصارت الكلمة فى اللفظ كهيئة تلاتن . والتاء الثانية على الحقيقة منفصلة من " الآن " ؛ لأنها تاء " أنت " .

وقول ابن الأعرابى مقبول وقريب بعكس قول الطبرى غاية فى البعد والتأويل ،

واعترض ثالث : ما للقول فى " لات ساعة " هل يصح لاتساعه ، وهل وردت شواهد عليه .

(١) ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ص ٤٠٤ .

(٢) تفسير الطبرى : ٧٨/٢٣ .

[هـ] وقال صاحب النحو الوافى : " من الخير ترك الآراء المتشعبة والاقتصار على اعتبار كلمة " لات " كلمة واحدة معناها النفى وعملها عمل كان ^(١) . وتستعمل " لات " فى الحين كقوله تعالى : ﴿ ولات حين مناص ﴾ ^(٢) . وكقول الشاعر :

تذكرت ليلى لات حين ادكارها وقد حنىء الأصلاب ضل بتضلال
ولقد جاءت أيضاً فهى عاملة فى غير الحين كقول الشاعر :

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغى مرتع مبتغيه وخيم
قال سيبويه ^(٣) : " كما شبهوا بها لات - أى كما شبه أهل الحجاز لات بليس - فى بعض المواضع وذلك مع الحين خاصة لا تكون " لات " إلا مع الحين تضمراً فيها مرفوعاً وتنصب الحين ؛ لأنه مفعول به ، يقصد لأنه مشبه بالمفعول به .
والظاهر أن سيبويه يقصد أنها تختص بالحين وما كان من مترادفات فى المعنى ، نحو " ساعة - أو " أوان " ، وهذا التخصيص فيما يبدو من جهة العمل ؛ إذ إنها جاءت وبعدها غير هذه الألفاظ ، ففى هذه الحالة تكون مجرد حرف نفى لا عمل له ... فلقد جاءت بعد مجير فى قول القائل :

لهفى عليك للهفة من خائف يبغى جوارك حين لات مجير
فـ " لات " حرف نفى مهمل .

مجير : مرفوع إما على الفاعلية ، أى أن " لات " يحصل مجير ، وإما أنها مرفوعة على الابتداء ، أى : لات له مجير ^(٤) .

كما جاءت أيضاً " لات " لتأكيد النفى فى حرف نفى غيرها كقول الشاعر :

ترك الناس لنا أكتافهم وتولوا - لات - لم يغن الفرار ^(٥)

(١) عباس حسن : النحو الوافى ١/٤٤٩ .

(٢) سورة ص : ٣ .

(٣) سيبويه : الكتاب ١/٢٨ .

(٤) شرح الأسمونى على الألفية ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين ٢/١٦٢ .

(٥) السيوطى : جمع الهوامع ١/١٢٧ .

والسحويون اهتموا بها من حيث العمل ولم يهتموا باستعمالاتها المختلفة ،
مسواء أدخلت على الزمان أم على غيره ، فهي في الحالتين النفي الذي لا يرجى
من ورائه إثبات .

ونلمح أيضاً في هذه الشواهد معنى الحصرة أو الندم على ما فات ، وهذا
فرق بين النفي في " لات " وفي غيرها من الحروف .

ويبين لنا سيبويه^(١) فرقاً في الاستعمال بين " ليس " و " لات " وهو أن
الأولى تضمير فيها فتقول : " لست وليسوا " ولا تضمير في الثانية فلا يصح القول
: " لاتوا " .

واستعمل القرآن الكريم " لات " مرة واحدة فقط لا غير في قول الله تعالى
: ﴿ ولات حين مناص ﴾^(٢) ، واستعمل القرآن الكريم " اللات " أيضاً مرة واحدة
فقط في قوله تعالى : ﴿ أفرأيتم اللات والعزى ﴾^(٣) ، وهو صنم كان يعبد
الجاهليون .

والقارئ لأقوال النحاة والمفسرين في أصل كلمتي " لا - اللات " يستطيع
أن يستشف أنهم قد ربطوا بصلة ما بينهما ، فيرى بعض المفسرين أن الألف
واللام في " اللات " زائدة ، والأصل فيها " لات " . وبعض القراء يجعل تاءها
زائدة ويقف عليها هاء ، ومنهم من يراها أصلية ، وأصله من لات يليت ، فألفها
عن ياء .

إن: فالنحاة والمفسرون كلاهما يصدر عن وجهة نظر واحدة، عند تأصيلهم
للكلمتين مع أنه لا يوجد بينهما علاقة .

(١) سيبويه : الكتاب ٢٨/١ .

(٢) سورة ص : ٣ .

(٣) سورة النجم : ١٩ .

المعمول المنصوب ورأى العلماء فيه :

[١] الفراء : يرى أنها لا تعمل إلا فى لفظ الحين فقط دون غيره من الزمان .

[٢] الفاريسى : تعمل فى الحين ، وفيما رادفه من ألفاظ للزمان من كلمات مثل : وقت - ساعة - إلخ ، نحو قول الشاعر :

نَدِمَ البَغَاةُ وَلَاتِ سَاعَةٍ مَنَدِمٍ والبغى مرتع مبتغيه وضيم

[٣] الزمخشري : يشعر رأييه بأنه موافق للفاريسى ؛ إذ قال : زيدت التاء على "لا" وخصت بنفى الأحيان فقوله : " وخصت بنفى الأحيان " يشعر بأن الأحيان كل ما دل على الزمان .

ولقد حاول النحاة تبرير دخولها على غير لفظ "الحين" فى قول الشاعر:

لهفى عليك للهِف من خائفٍ يبغى حِمَاكَ حِينَ لَاتٍ مُجِيرُ

فقالوا :

[١] إن "لات" فى البيت مهمة .

مجير : مبتدأ خبره محذوف تقديره "له" ، أى : حين لات مجير له .

[٢] أو أن ما بعدها فاعل لفعل محذوف ، أى : لات يوجد مجير ، وهو عندهم أفضل . ولا أظن أن النحويين أنصفوا حينما أهملوا "لات" فى البيت الأول ؛ إذ قد ذُكِرَ لفظ "الحين" حقيقة قبلها ، فلا داعى لإهمالها ، والقول بأن ما بعدها فاعل بل هو من باب تقدم الاسم عليها .

ومجىء "لات" فى القرآن فى موضع واحد قد يشعر بقلة استعمالها وندرتها دورانها فى النفى ، وذلك لتحديدتها بضميمة معينة هى "الظروف الزمانية" بعكس أخواتها فإنها تعمل عند القصد وعدمه فى الأعلام والصفات والضمائر والإشارات .

الباب الثالث

إن وأخواتها

ظاهرة النصب :

والنصب فى معناه اللغوى معنى التوسط بين الطرفين طرفى الرفع والخفض ، فهو تارة رفع ما هو مستحقّ الخفض إلى المرتبة الوسط ، وتارة خفض ما كان مستحقاً للرفع إلى ما دون مرتبة الرفع .

وقد يكون أصل معناه نصب المخفوض ، أو ما حقه أن يكون مخفوضاً - أى إقامته وإقالته من الخفض والنصب فى النحو معنى واسع .

ولقد ذهب جمهور النحاة إلى أن النصب علم المفعولية ، وتكلفوا لذلك ردّ كل الأسماء المنصوبة إلى هذا المعنى - معنى المفعولية - وإن لم يتضح فيها هذا المعنى ، بل لم يلمح فيها على الإطلاق .

يقول ابن يعيش فى شرح المفصل ^(١) : وكذلك النصب علم المفعولية .

والمفعول خمسة : المفعول المطلق - المفعول به - المفعول فيه - المفعول

معه - المفعول له - الحال - التمييز - المستثنى المنصوب - الخبر فى باب كان - الاسم فى باب " إن " - والمنصوب بـ " لا " التى لنفى الجنس ، وخبر " ما - لا " المشبهتين بـ " ليس " ملحقات بالمفعول .

على أن ثمة حالتين من حالات الاسم المنصوب لم يتيسر إخالهما فى المعنى العام للنصب عند قدامى النحاة .

الحالة الأولى : حالة خبر " كان وأخواتها " من الأفعال والحروف التى تدخل فى الجملة الاسمية ، فيصير ما كان مبتدأ قبل دخولها اسماً لها ، والاسم الثانى خبراً لها فينصب .

والحالة الثانية : ما يكون فى اسم " إن " وما يعمل عملها فإنه يكون منصوباً ، وقد كان قبل دخولها مبتدأ مرفوعاً .

(١) ابن يعيش : شرح المفصل : ٧١/١ .

وقد ذهب الأستاذ/ إبراهيم مصطفى فى نصب خير " كان وأخواتها " مذهب
نحاة الكوفة الذين يعدون هذا الخبر المنسوب حالاً أو ضرباً من الحال .

وفى نصب اسم إنَّ وما يعمل عملها ذهب الأستاذ /إبراهيم مصطفى مذهباً
آخر ، فقال : إنه نصبٌ على التوهم ، ذلك أنهم حين وجدوا الضمير الذى يقع
اسماً لها مثل : " إنه - إنك " حين وجدوه ضمير نصب توهموا أن الاسم الواقع
بعدها لابد أن يكون منصوباً فنصبوه وكان حقه أن يرفع ^(١) ، ولذلك أتبعوه
بالمرفوع كما جاء فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ
وَالنُّصَارَى ﴾ ^(٢) ، وقول الشاعر :

فمن يك ألقى بالمدينة رحله فإنى وقيار بها لغريب

واستدل على ذلك أيضاً بقراءة من قرأ : ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ ^(٣) بتشديد
نون " إنَّ " ، ولقد أجاب النحاة على كل ذلك وفسروه ، فقالوا فى الاتباع على اسم
"إنَّ" بالرفع كما فى الآية وفى البيت المذكور ، إنه لتباع على محل "إنَّ" هى
واسمها ؛ لأنهما فى موقع المبتدأ أو المسند إليه .

وأما قراءة : إنَّ هذان لساحران " بتشديد النون وإثبات الألف فإن الاسم
"هذان" مبنى ؛ لأنه اسم إشارة فهو ليس بمرفوع وإن كان فيه ألف التنثية وهو
يعرب ، حين يعرب ، ويعدل عن بنائه تغليبا لظاهرة التنثية وعلامتها وهما
تقريبانه من الأسماء المعربة .

وقد يصح القول بأن النصب فى هذين الموضعين - خير كان ، اسم إنَّ -
لأنَّ الاسم الواقع فى موقع الإسناد لم يستقل بهذا الموقع موقع الإسناد ولم يتجرد
له ، وإنما استعان عليه بأداة أخرى وهى ما يعرف بالفعل الناقص " كان وأخواتها"

(١) أ/ إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، ص ٧٨ .

(٢) سورة المائدة : ٦٩ .

(٣) سورة طه : ٦ .

أو الحروف المشبهة بالفعل "إنّ وأخواتها" ، فكأن الخبر في "كان زيد حاضراً" - كان حاضراً - وفي :

- إنّ زيدا حاضراً - إنّ واسمها معاً

- "زيد كان حاضراً - زيداً إنه حاضراً .

من أجل ذلك انحط الخبر في جملة "كان" والمبتدأ في جملة "إنّ" عن مرتبة الإسناد ، وهي الرفع إلى المدينة التي هي دونها ، وهي النصب .

إنّ وأخواتها :

إنّ وأخواتها حروف تدخل على الجملة الاسمية فتتصب المبتدأ ويسمى اسمها ، وترفع الخبر ويسمى خبرها ، وهي ستة أحرف .

وإنّ وأخواتها تسمى بالأحرف المشبهة بالفعل وعددها ستة حروف وهم :

إنّ - كان - ليت - لعل - لكن - ...

حكم إنّ وأخواتها :

وحكم إنّ وأخواتها أنها تدخل على المبتدأ والخبر فتتصب الأول ويسمى اسمها ، وترفع الآخر ويسمى خبرها ، نحو :

- ﴿ إنّ الله رحيم ﴾

- كأنّ العلم نور

- ليت الشباب يعود يوماً .

لماذا سميت إنّ وأخواتها مشبهة بالفعل ؟

وسميت مشبهة بالفعل لفتح أو آخرها ، كالماضي ووجود معنى الفعل في كل واحدة منها ، فإنّ التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي هي من معاني الأفعال ، وهذه الحروف تنسخ الحكم الإعرابي للمبتدأ والخبر ، فيكون المبتدأ منصوباً والخبر مرفوعاً ، ويسمى المبتدأ اسماً للناسخ والخبر خبراً له ، والحروف الناسخة تؤدي معاني في الجملة الاسمية تؤدي في العادة بصيغة الفعل .

ويرى الكوفيون أن الخبر مرفوع بالمبتدأ كما كان مرفوعاً قبل دخول هذه الأحرف ، وهذه الأحرف تعمل عكس عمل كان وأخواتها ؛ إذ تدخل على الجملة الاسمية فتصيب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها .

وهذه الحروف لا تدخل على جملة اسمية حذف مبتدؤها كالنعت المقطوع إلى الرفع مثل : " الحمد لله الحميد " ، أو كان المبتدأ فيها له صدر الكلام كأسماء الاستفهام ، ويستثنى من ذلك ضمير الشأن ، أو كان واجب الابتداء به كأيمن ، كما لا تدخل على جملة اسمية خبرها طلبى مثل : " زيد اضربه " ، ويستثنى من ذلك أن المفتوحة المخففة فإن خبرها يجوز أن يكون جملة دعائية مثل قوله تعالى : **﴿ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾** .

معانى إن وأخواتها ودلالاتها :

إن : بكسر الهمزة ، وتفيد التوكيد فى نسبة الخبر للاسم ، ولهذا الحرف صدرته الكلام فى جملة ، نحو قوله تعالى : **﴿ إِنَّ نَازِئَاتِكُمْ عَلَى اللَّهِ بِسِيرَاتٍ ﴾** ^(١) ، وقوله تعالى : **﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِكَفُورٍ ﴾** ^(٢) .

وقد يفيد الحصر - إن اقترن بما - كما فى قوله تعالى : **﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾** ^(٣) .

أن :

وهو حرف يستخدم للصلة ويربط ما قبله بما بعده ، وإن ذكر النحاة أنه مفيد للتوكيد ، ولكنه من خلال الاستعمالات القرآنية غير ذلك فشأنها شأن الحروف المصدرية فى إفادة الصلة والربط ، لذا لا يجوز أن يبدأ به كلام ، أو يأتى فى صدره التركيب ، بل يأتى فى أثناة كما فى قول القرآن :

(١) سورة الحج : ٧٠ .

(٢) سورة الحج : ٦٦ .

(٣) سورة فصلت : ٦ .

قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ﴾ (١) .

وقوله تعالى : ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ ﴾ (٢) .

وقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ (٣) .

و " إِنْ - أَنْ " وهما للتوكيد ، والجملة مع " إِنْ " بكسر الهمزة مستقلة
المعنى مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ ﴾ .

أما مع " أَنْ " - بفتح الهمزة - فغير مستقلة ؛ لأنها في حكم المفرد ؛ إذ هي
مصدر مسؤول مثل : يسعدني أنك مجتهد ، أى : اجتهداك .

لكنَّ :

ومعناها الاستدراك ، وهو أن تنسب إلى شيء صفة ، ونخشى إن سكتَ
على ذلك أن يظن مخاطبك أنه خال من كل ما ينافي هذه الصفة فتبعب كلامك الأول
ما يفيد خلوه من صفة أخرى ، وذلك إذا قلت : محمد كريم ، وتخشى إن سكتَ
عند هذا الحد أن يظن من تحدثه أن محمداً قوى مثلاً فتبعب كلامك الأول قائلاً :
لكنه ضعيف ، أى : محمد كريم لكنه ضعيف ، ومثل : على شجاع لكنه بخيل .
كانَّ :

وتفيد التشبيه بين طرفيها ، أى تشبيه اسمها بخبرها ، ولها حق الصدارة
فى جملتها كما فى قولك : كأنَّ السيارة سَهْمٌ ، وقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يقاتلون فى
سبيلهِ صفًا كأنهم بنيان مرصوص ﴾ (٤) .

(١) سورة المطففين : ٤ .

(٢) سورة الهمزة : ٣ .

(٣) سورة الحشر : ١٣ .

(٤) سورة الصف : ٤ .

وقد تفيد التقريب فى التشبيه كقوله : ﴿ فإذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم ﴾ ^(١) ، كما تفيد أحياناً تأكيد التشبيه كقوله تعالى : ﴿ قيل أهكذا عرشك؟ قالت : كأنه هو ﴾ ^(٢) .

وتأتى مسبوقة بلفظة " وى " لتفيد لليقين كما فى قوله تعالى : ﴿ ويكأنه لا يفلح الكافرون ﴾ ^(٣) .

وتأتى كذلك لتفيد التشكيك ، كما فى قولك : كائى رأيتك بالأمس ، كما تأتى للتفخيم فى التشبيه كقوله تعالى : ﴿ كأن فى أذنيه قرأ ﴾ ^(٤) .

وكان :

وهى للتشبيه الذى يفيد نوعاً من التأكيد ، مثل :

— كان الجندى أسدً . — كان الجارية قمرً .

... وذهب ابن السيد إلى أن " كان " تكون للتشبيه إذا كان خبرها اسماً أرفع من اسمها أو أخط ، وليس صفة من صفاته ، مثل : كان المحارب أسدً ، فإذا كان الخبر ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً أو فعلاً أو صفة من صفات اسمها كانت للظن ، مثل :

— كان محمداً قائم . — كان أحمد قائم

— كان الضيف عندك . — كان زيدا فى الدار .

— كأنك بالدنيا لم تكن .

وذهب بعضهم إلى أنها قد تكون للتقريب ، مثل :

— كأنك بالشتاء مقبل .

— كأنك بالفرج آت .

(١) سورة فصلت : ٣٤ .

(٢) سورة النمل : ٣٤ .

(٣) سورة القصص : ٨٢ .

(٤) سورة لقمان : ٧ .

وقال الفارسي : الكاف حرف خطاب ، والباء زائدة في اسم كان ، قال ابن
عصفور : الكاف والياء في كأنك وكأني زائدتان .
لعل :

وهي للترجي ، وهو طلب الشيء المحبوب المتوقع ، نحو قوله تعالى :
﴿ لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ ، ولعل لها حق صدارة التركيب ، كما في قوله
تعالى : ﴿ وإذ آتينا موسى الكتاب والفرقان لعلكم تهتدون ﴾ ^(١) .

وتأتي "لعل" لتفيد الإشفاق كما في قوله تعالى : ﴿ لعل الساعة قريب ﴾ ^(٢) .
كما تأتي لتفيد الرجاء مع التعليل ، كما في قوله تعالى : ﴿ ارجع إلى الناس
لعلهم يعلمون ﴾ ^(٣) .

وتأتي لتفيد الاستفهام أحياناً ، كما في قوله تعالى : ﴿ لا تدري لعل الله
يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ ^(٤) .

كما تستعمل "لعل" مفيدة للشك بمنزلة "عسى" أو تفيد التمني إن كان
المرجو بها بعيداً تحقيقه قوله تعالى : ﴿ قال فرعون يا هامان ابني لي صرحاً
لعلني أبلغ الأسباب ﴾ ^(٥) .

ليت :

وهي تفيد التمني وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما في تحقيقه عسر ، مثل :
ليت الشباب يعود يوماً ، و "ليت" تفيد التمني ، ولها حق صدارة التركيب ، كما
في قوله تعالى : ﴿ يا ليت قومي يعلمون . بما غفر لي ربي وجعلني من
المكرمين ﴾ ^(٦) .

(١) سورة البقرة : ٥٣ .

(٢) سورة الشورى : ١٧ .

(٣) سورة يوسف : ٤٦ .

(٤) سورة الطلاق : ١ .

(٥) سورة غافر : ٣٦ .

(٦) سورة يس : ٢٦ .

وقد وردت في أغلب الاستعمالات القرآنية مسبوقة بحرف التنبيه " يا " ،
كما تفيد ليت " الندم " والحصرة على ما فات ، كما في قوله تعالى : ﴿ يا ليتنا
ليتنا لم نأخذ فلاناً خليلاً ﴾ (١) .

وتفيد " ليت " : التمني الذي ينتج عن الخوف والهلع مثل قوله تعالى : ﴿ يا
ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ﴾ (٢) .

دراسة إن وتطبيقاتها :

وردت " إن " مجردة من الزيادة في أولها وآخرها في القرآن الكريم
خمسمائة وسبعاً وتسعين مرة (٣) ، نحو قوله تعالى : ﴿ إن ربكم الله ﴾ (٤) ، وقوله
تعالى : ﴿ قال رب إن قومى كذبون ﴾ (٥) ، وقوله تعالى : ﴿ اتقوا ربكم إن زلزلة
الساعة شيء عظيم ﴾ (٦) .

وردت " إن " في القرآن الكريم متصلة بهمزة الاستفهام مرة واحدة ،
وهي مجردة من الاتصال بالضمائر نحو قوله تعالى : ﴿ أنن لنا لأجراً ﴾ (٧) .

وردت مجردة أيضاً لكنها مسبوقة بالفعل سبعين مرة ، نحو قوله تعالى :
﴿ فإن الله لغنى حميد ﴾ (٨) ، وقوله تعالى : ﴿ فإن مع العسر يسراً ﴾ (٩) .

(١) سورة الفرقان : ٢٨ .

(٢) سورة الأنعام : ٢٧ .

(٣) مصباح الإخزان لتحريات القرآن ، ص ٤١ - ٤٢ .

(٤) سورة الأعراف : ٥٤ .

(٥) سورة الشعراء : ١١٧ .

(٦) سورة الحج : ١ .

(٧) سورة الشعراء : ٤١ .

(٨) سورة إبراهيم : ٨ .

(٩) سورة الشرح : ٩ .

كما أنها وردت مجردة أيضاً وقبلها الواو تسع وسبعين مرة ، نحو قوله تعالى : ﴿ هذا . وإنَّ للطاغين لشرَّ مآب ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ وإن لنا للآخرة والأولى ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وإن ربك ليحكم بينهم ﴾ ^(٣) .

وجاءت " إن " متصلة بياء المتكلم مائه وأربع وعشرين مرة نحو قوله تعالى : ﴿ إني أنا ربك ﴾ ^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ قال إني عبد الله ﴾ ^(٥) ، وقوله تعالى : ﴿ قالت إني أعوذ بالرحمن منك ﴾ ^(٦) ، وقوله تعالى : ﴿ قال إني أعلم ما لا تعلمون ﴾ ^(٧) ، وقوله تعالى : ﴿ إني جاعل في الأرض خليفة ﴾ ^(٨) .

ووردت " إن " متصلة بالياء وقبلها الفاء ، أى : فإني ست مرات ، نحو قوله تعالى : ﴿ فإني قريب ﴾ ^(٩) .

وجاءت " إن " متصلة بالياء وتسبقها الواو ، أى : " وإني أربع عشرة مرة ، نحو قوله تعالى : ﴿ وإني كلما دعوتهم لتغفر لهم ﴾ ^(١٠) .

وجاءت متصلة بالياء تفصلهما عنها نون الوقاية ، نحو قوله تعالى : ﴿ إني أنا الله لا إله إلا أنا ﴾ ^(١١) ، وقوله تعالى : ﴿ قال لا تخافا إني معكما ﴾ ^(١٢) .

(١) سورة ص : ٥٥ .

(٢) سورة الليل : ١٣ .

(٣) سورة النحل : ١٢٤ .

(٤) سورة طه : ١٢ .

(٥) سورة مريم : ٣٠ .

(٦) سورة مريم : ١٨ .

(٧) سورة البقرة : ٣٠ .

(٨) سورة البقرة : ٣٠ .

(٩) سورة البقرة : ١٨٦ .

(١٠) سورة نوح : ٧ .

(١١) سورة طه : ١٤ .

(١٢) سورة طه : ٤٦ .

وجاءت "إن" المكسورة متصلة بكاف الخطاب تسع وأربعين مرة دون أن تسبق بحرف عطف ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ تَقْبَلُ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَرَسُولٌ ﴾ ^(٤) .

وقد وردت متصلة بالكاف وتسبقها همزة الاستفهام "أإنك" مرتين ، ومتصلة بالكاف لكنها مسبقة بالواو ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ^(٥) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَتُلْقَى الْقُرْآنَ ﴾ ^(٦) ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٧) .

كما أنها وردت متصلة بكاف المخاطبة وتسبقها واو العطف مرة واحدة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ كُنتَ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴾ ^(٨) ، وجاءت متصلة بكاف المخاطبين في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُعَذَّبُونَ ﴾ ^(٩) .

ووردت "إن" متصلة بكاف المخاطبين في قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ مَتَّبِعُونَ ﴾ ^(١٠) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ مَنَا لَا تَتَّصِرُونَ ﴾ ^(١١) .

(١) سورة طه : ٣٥ .

(٢) سورة البقرة : ١٢٩ .

(٣) سورة البقرة : ١٢٧ .

(٤) سورة المنافقين : ١ .

(٥) سورة الشورى : ٥٢ .

(٦) سورة النمل : ٦ .

(٧) سورة البقرة : ٢٥٢ .

(٨) سورة يوسف : ٢٩ .

(٩) سورة المؤمنون : ١٦ .

(١٠) سورة الشعراء : ٥٢ .

(١١) سورة المؤمنون : ٦٥ .

ووردت متصلة بكاف المخاطبين ولكنها مسبوقة بهمزة الاستفهام ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الرَّجَالَ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي ﴾ ^(٢) .

ووردت متصلة بكاف المخاطب مسبوقة بالفاء تسع مرات ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى ﴾ ^(٣) .

وقد وردت "إن" مائة وخمسين مرة متصلة بهاء الغيبة ، وهو ضمير الشأن كما ذكر أحد المفسرين ، نحو قوله تعالى : ﴿ اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ﴾ ^(٤) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ ﴾ ^(٥) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ ^(٦) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ ﴾ ^(٧) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ كَيْدَكُنْ ﴾ ^(٨) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ ^(٩) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ ^(١٠) .

ومتصلة بهاء الغيبة لكنها مسبوقة بالواو الرابطة ثلاث وعشرين مرة نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١١) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ فِي أُمِّ

(١) سورة النمل : ٥٥ ، العنكبوت : ٢٩ .

(٢) سورة فصلت : ٩ .

(٣) سورة الروم : ٥٢ .

(٤) سورة طه : ٤٣ .

(٥) سورة فصلت : ٥٤ .

(٦) سورة فصلت : ٣٦ .

(٧) سورة المؤمنون : ١٠٩ .

(٨) سورة يوسف : ٢٨ .

(٩) سورة الأنفال : ٦١ .

(١٠) سورة الأنفال : ٤٣ .

(١١) سورة الشعراء : ١٩٢ .

الكتاب ﴿^(١)﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ إنه لكتاب عزيز ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ إنه لمن
الصادقين ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ إنه لقسم ﴾ ^(٤) .

ووردت " إِنْ " متصلة بهاء الغيبة مسبوقة بالفاء الرابطة خمس عشرة مرة
، نحو قوله تعالى : ﴿ فإنه آثم ﴾ ^(٥) ، وقوله تعالى : ﴿ فإنه يتوب إلى الله ﴾ ^(٦) .
وقد وردت متصلة بالهاء خمس عشرة مرة ، نحو قوله تعالى : ﴿ ألا أنها
قربة لهم ﴾ ^(٧) ، وقوله تعالى : ﴿ كلا إنها كلمة ﴾ ^(٨) ، وقوله تعالى : ﴿ إنها
كانت من قوم ﴾ ^(٩) .

ووردت " إِنْ " فى القرآن الكريم مرتين بلفظ " وإنها ومرة واحدة بلفظ "
إنهما " و " إنهما و بلفظ فإنهم كما فى قوله تعالى : ﴿ فإنهم عدو لى ﴾ ^(١٠) ، و بلفظ
" إنهم " كما فى قوله تعالى : ﴿ إنهم كانوا قوماً ﴾ ^(١١) ، و بلفظ " وإنهم " كما فى
قوله تعالى : ﴿ وإنهم لفى شك منه مريب ﴾ ^(١٢) .

(١) سورة الزخرف : ٤ .

(٢) سورة فصلت : ٤١ .

(٣) سورة يوسف : ٥١ .

(٤) سورة الواقعة : ٧٦ .

(٥) سورة البقرة : ٢٨٣ .

(٦) سورة الفرقان : ٧١ .

(٧) سورة التوبة : ٩٩ .

(٨) سورة المؤمنون : ١٠٠ .

(٩) سورة النمل : ٤٣ .

(١٠) سورة الشعراء : ٧٧ .

(١١) سورة القصص : ٣٢ .

(١٢) سورة فصلت : ٤٥ .

وقد وردت بلفظ " إِنْ " مائة وسبعاً وخمسين مرة ، نحو قوله تعالى : ﴿ إنا أرمِلُناكَ شاهداً ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ إنا فتَحنا لَكَ فِتْحاً ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ إنا رَسولُ رَبِّ العالمين ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ إنا أنزَلنا التوراة فيها هدى ﴾ ^(٤) .

ووردت " إِنْ " فى القرآن بلفظ " إنما " تسع مرات ، كما فى قوله تعالى : ﴿ إنما حرَّم عليكم ﴾ ^(٥) ، وقوله تعالى : ﴿ إنما ذلَّكم الشيطان ﴾ ^(٦) ، وقوله تعالى : ﴿ قل إنما أنا بشر مثلكم ﴾ ^(٧) ، وقوله تعالى : ﴿ إنما المؤمنون الذين ءامنوا بالله ﴾ ^(٨) ، وقوله تعالى : ﴿ إنما أمرت ﴾ ^(٩) ، وقوله تعالى : ﴿ إنما نحن مستهزئون ﴾ ^(١٠) .

ووردت بلفظ " فإنما " كما فى قوله تعالى : ﴿ فإنما يشكر لنفسه ﴾ ^(١١) .

ووردت بلفظ " وإنا " كما فى قوله تعالى : ﴿ وإنا لجميع حاذرون ﴾ ^(١٢) .

ووردت " إِنْ " فى القرآن بلفظ " وإنما " كما فى قوله تعالى : ﴿ وإنما يخشى الله ﴾ ^(١٣) ، وقوله تعالى : ﴿ إنما أنا نذير ﴾ ^(١٤) .

(١) سورة الفتح : ٨ .

(٢) سورة الفتح : ١ .

(٣) سورة الشعراء : ١٦ .

(٤) سورة المائدة : ٤٤ .

(٥) سورة البقرة : ١٧٣ .

(٦) سورة آل عمران : ١٧٥ .

(٧) سورة الكهف : ١١٠ .

(٨) سورة النور : ٦٢ .

(٩) سورة النمل : ٩١ .

(١٠) سورة البقرة : ١٤ .

(١١) سورة لقمان : ١٢ .

(١٢) سورة الشعراء : ٥٦ .

(١٣) سورة فاطر : ٢٨ .

(١٤) سورة المنكبوت : ٥٠ .

والملاحظ في شكل هذه الأداة أنها وردت مجردة من الضمائر وحروف العطف أكثر من اتصالها بها ، وسبقها همزة الاستفهام وهي متصلة بكاف الخطاب ، كما أن نون الوقاية قد فصلت بينها وبين ياء المتكلم دون أن تسبق بحرف عطف.

وسبقت وهي مجردة من الضمائر بالواو ، وبالفاء من حروف العطف ، كما أنها اتصلت بها الواو والفاء ، وهي متصلة بالضمائر .

كما أن اتصال ضمير الغيبة بها أكثر من غيره من الضمائر ، ثم يليه ضمير المتكلم وبعده كاف الخطاب بنوعية المخاطب وهو الأكثر ، ومرة واحدة بكاف المخاطبة .

نصب الجزأين مع إن وأخواتها :

اعتمد قوم على بعض الشواهد في قولهم أن : " إن وأخواتها " تنصب الاسم والخبر في لغة من لغات العرب ^(١) ، وهذه هي الشواهد جميعاً التي وردت في المراجع .

١- إذا أسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أسداً

٢- يا ليت أيام الصبار واجعاً

٣- كأن أذنيه إذا تشوفاً قادمة أو قلما محرفاً

٤- الحديث الشريف : " إن قعر جهنم سبعين خريفاً " .

٥- إن العجوز حية حزوزاً تأكل كل ليلة قفيزاً

(١) مسيبويه : الكتاب ١/١٨٤ . ابن قيم الجوزية : بديع القوائد ٢/٦٦ . شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ٢/١٩٨ . ابن يعيش : شرح المفصل ص ٨٤ ، ابن هشام : مغنى اللبيب : ١/٣٧ ، ٢٨٠ .

مذهب الكوفيين فى نصب خبر كان وأخواتها ونصب اسم - إن - :

ذهب نحاة الكوفة غى نصب خبر " كان " مذهباً يبدو فى ظاهره مقبولاً سهل الفهم ، فزعموا أنه منصوب على الحال ، واعتبروا الأفعال الناقصة أفعالاً تامة ، ووافقهم فى هذا المذهب الأستاذ / إبراهيم مصطفى - رحمه الله - .

ووجد فيه مخرجاً من الاعتراض على الأصل الذى أقره وهو أن الضمة علم الإسناد، على أن هذا المذهب وإن بدا فى ظاهره منسجماً مع الأصول إلا أنه تنقصه ملاحظة الدقة فى التعبير ؛ لأن الحال غير الخبر ، فالحال متحول ، والخبر ثابت لازم ، ولأن معنى الفعل الناقص أو الفعل المساعد ذو قيمة كبيرة فى التعبير وفى تركيب الكلام ؛ لأن فى الحقيقة يفقد دلالته على معنى الحدث ، ولا يبقى فيه إلا مدلوله اللغوى ومعنى الزمن ليس غير .

ولعل ما ذهب إليه أ/ إبراهيم مصطفى فى نصب اسم إن أبعد من أن يسلم به أو يركن إليه ، فقد ذهب إلى أنه منصوب على التوهم ذلك أنهم لما وجدوا أن هذه الحروف تتصل بضمائر النصب حين يكون اسمها ضميراً ، توهموا أن ما بعدها منصوب ، فدرجوا على نصبه وهو مستحق للرفع واستشهدوا لذلك بقراءة من قرأ : ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ بتشديد النون فى " إن " ولا يخفى أن هذا نادر وقليل لا يصح أن يحل محل اللغة الشائعة وأن يركن إليه فى حالة وجودها .

صور الجملة المنسوخة بإن وأخواتها :

- [١] الناسخ إن للتوكيد ، وبعده اسمه : معرفة منصوبة وبعده الخبر : وصف مرفوع، كما فى قوله تعالى: ﴿ إِنْ اللَّهَ عَالَمُ غَيْبِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (١).
- [٢] الناسخ: إن للتوكيد، وبعده اسمه: معرفة منصوب وبعده معطوف مختلف فى إعرابه على وجهين، وبعده الخبر جملة فعلية، كما فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ (٢) .

(١) سورة فاطر : ٣٨ .

(٢) سورة الأحزاب : ٥٦ .

[٣] الناسخ : إن للتوكيد ، بعده اسمه : ضمير متصل للمتكلمين في محل نصب ،
وبعده الخبر جملة فعلية في محل رفع ، كما في قوله تعالى : ﴿ إنا أعطيناك
الكوثر ﴾ ^(١) .

[٤] الناسخ : إن للتوكيد ، بعده اسمه : ضمير متصل في محل نصب ، وبعده الخبر :
جملة اسمية في محل رفع ، كما في قوله تعالى : ﴿ إنه هو الغفور
الرحيم ﴾ ^(٢) .

[٥] الناسخ : إن للتوكيد ، بعده اسمه : جمع مذكر سالم منصوب وبعده الخبر : شبه
جملة في محل رفع ، كما في قوله تعالى : ﴿ إن المتقين في مقام أمين ﴾ ^(٣) .

[٦] الناسخ : إن مقترن بما لإفادة الحصر ، واقعاً بعد القول وبعده المبتدأ ضمير
منفصل في محل رفع ، وبعده الخبر مرفوع ، نحو قوله تعالى : ﴿ قل إنما
أنا بشر مثلكم ﴾ ^(٤) .

[٧] الناسخ : إن للتوكيد - واقعاً في أول جملة جواب القسم - وبعده : الاسم جامد
معرفة منصوب ، وبعده الخبر شبه جملة مقترنة باللام ، كما في قوله تعالى :
﴿ والعصر . إن الإنسان لفي خسر ﴾ ^(٥) .

[٨] الناسخ : إن للتوكيد - مسبوقاً بالآلة الاستفهامية ، بعده الاسم : جمع تكسير
مضاف منصوب ، وبعده الخبر : جملة من لا النافية للجنس ومعمولها في
محل رفع ، كما في قوله تعالى : ﴿ ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ﴾ ^(٦) .

(١) سورة الكوثر : ١ .

(٢) سورة الزمر : ٥٣ .

(٣) سورة الدخان : ٥١ .

(٤) سورة فصلت : ٦ .

(٥) سورة العصر : ١ ، ٢ .

(٦) سورة يونس : ٦٢ .

[٩] الناسخ : إن للتوكيد - واقعاً في أول جملة الصلة للموصول "ما" وبعده اسمه: جمع تكسير منصوب ومضاف وبعده الخبر جملة فعلية مقترنة باللام، كما فسى قوله تعالى: ﴿ وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ ﴾ (١).

[١٠] الناسخ : إن للتوكيد ، بعده الخبر: شبه جملة في محل رفع بعده الاسم: نكرة منصوبة، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ (٢) ، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا ﴾ (٣) .

[١١] الناسخ : إن للتوكيد بعده الخبر: شبه جملة في محل رفع بعده اسمه منصوب نكرة مقترن بلام تسمى المرحقة لزيادة التوكيد، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾ (٤) .

[١٢] الناسخ: إن للتوكيد، بعده الاسم: معرفة منصوبة وبعده الخبر وصف مقترن بلام التوكيد، كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌ حَمِيدٌ ﴾ (٥) .

[١٣] الناسخ : إن للتوكيد بعده الاسم: للإشارة في محل نصب بعده ضمير فصل مقترن بلام للتوكيد ، بعده للخبر : معرفة مرفوعة ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ (٦) .

[١٤] الناسخ : إن للتوكيد، بعده: اسمه : اسم موصول مختص مع جملة صلة في محل نصب، وبعده معطوف مثله، وبعده معطوف مرفوع، وبعده الخبر: جملة اسمية منفية مقترنة بالفاء وهو في محل رفع، كما في قوله تعالى:

(١) سورة القصص : ٧٦ .

(٢) سورة الشرح : ٦ .

(٣) سورة المزمل : ١٢ .

(٤) سورة النحل : ١٣ .

(٥) سورة إبراهيم : ٨ .

(٦) سورة آل عمران : ٦٢ .

﴿ إِنِّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى مِنْ آمَنَ بَإِلَهِهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ﴾ (١).

[١٥] للناسخ: إن للتوكيد، بعده اسمه: موصول مختص مع صلته في محل نصب،
وبعده معطوف مثله، ثم معطوف منصوب، ثم الخبر: جملة اسمية مقترنة
بالفاء في محل رفع، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنِّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا
وَالنَّصَارَى وَالصَّابِقِينَ مِنْ آمَنَ بَإِلَهِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ
رَبِّهِمْ ﴾ (٢).

[١٦] للناسخ: أنَّ المفتوحة : أداة صلة وربط بين سابقها ولاحقها بعدها الاسم:
جامد معرفة منصوبة ، بعده الخبر وصف مرفوع، بعده معطوف مرفوع
أو منصوب وفق القراءة القرآنية المعتمدة، كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَذَانٌ
مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ
وَرَسُولُهُ ﴾ (٣) .

[١٧] للناسخ: إن للتوكيد، بعده الاسم: جامد معرفة منصوبة بعده خبر أنَّ
مرفوعان، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (٤) . وقوله تعالى:
﴿ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ (٥) .

[١٨] للناسخ: إن للتوكيد بعده الاسم جامد معرفة منصوبة بعده: معمول الخبر شبه
جملة بعده الخبر نكرة مرفوعة، كما في قوله تعالى : ﴿ أَنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ
عَدُوٌّ ﴾ (٦) .

(١) سورة المائدة : ٦٩ .

(٢) سورة البقرة : ٦٢ .

(٣) سورة التوبة : ٣ .

(٤) سورة لقمان : ٣٤ .

(٥) سورة الحج : ٦١ .

(٦) سورة فاطر : ٣٥ .

- [١٩] الناسخ: " أنْ " المفتوحة : أداة صلة وربط واسمها: معرفة منصوبة وخبرها: نكرة مرفوعة، كما في قوله تعالى : ﴿ وشهدوا أن الرسول حق ﴾ ^(١) .
- [٢٠] الناسخ : أنْ المفتوحة: أداة صلة وربط واسمها : ضمير متصل ، وخبرها: جملة فعلية ، كما في قوله تعالى : ﴿ أولم يكفهم أنا أنزلنا ﴾ ^(٢) .
- [٢١] الناسخ: أن المفتوحة: أداة صلة وربط، واسمها: جامد معرفة ، وخبرها: جملة اسمية ، كما في قوله تعالى : ﴿ ذلك بأن الله هو الحق ﴾ ^(٣) .
- [٢٢] الناسخ: أن المفتوحة : أداة صلة وربط واسمها : جامد معرفة وخبرها : شبه جملة، كما في قوله تعالى: ﴿ واعلموا أن الله مع المتقين ﴾ ^(٤) .
- [٢٣] الناسخ: أن المفتوحة : أداة صلة وربط، وبعدها خبرها شبه جملة ، وبعده اسمها : نكرة اختصت بالإضافة، كما في قوله تعالى: ﴿ من يحادد الله ورسوله فإنَّ له نار جهنم ﴾ ^(٥) .
- [٢٤] الناسخ: أن المفتوحة " واقعاً بعد لولا " أداة صلة وربط واسمها ضمير متصل وخبرها : كان ومعمولها ، كما في قوله تعالى: ﴿ فلولا أنه كان من المسبحين ﴾ ^(٦) .
- [٢٥] الناسخ: أن المفتوحة: واقعاً بعد فاء الجزاء التي تجب في أول جواب الشرط أحياناً ، أداة صلة وربط، واسمها ضمير متصل وخبرها وصف، متلو بخبر وصف آخر، وقد جاز في " إن " الفتح والكسر ، كما في قوله تعالى : ﴿ من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم ﴾ ^(٧) ، وقد قرئت : " فإنه " كذلك ، ولكل قراءة تأويلها ودلائلها .

(١) سورة آل عمران: ٨٦ .

(٢) سورة العنكبوت: ٥١ .

(٣) سورة لقمان : ٣ .

(٤) سورة التوبة : ١٢٣ .

(٥) سورة التوبة : ٦٣ .

(٦) سورة الصافات : ١٤٣ .

(٧) سورة الأنفال : ٥٤ .

[٢٦] الناسخ: أن المفتوحة: واقعاً في جواب القسم لم يقترن باللام أداة صلة وربط واسمها: معرفة وخبرها : وصف ، كقولك : والله إن الحق واضح ، والله أن الحق واضح .

[٢٧] الناسخ: أن المفتوحة: " واقعاً بعد إذا الفجائية " أداة صلة وربط واسمها: معرفة وخبرها وصف ، كما في قولك : خرجت للزهوة ربيعاً فإذا أن الجو مكفهر: أو فإذا إنه مكفهر ، فعندما تكسر " إن " تفيد التوكيد في جميع حالات الكسر الجوازي، لا الربط كما كانت وهي مفتوحة .

[٢٨] الناسخ: أن المفتوحة " واقعاً بعد لا جرم " : أداة صلة وربط بعده الخبر شبه جملة ،وبعده الاسم معرفة تأخرت ، كما في قوله تعالى : ﴿ لا جرم أن لهم النار ﴾ ^(١) .

[٢٩] الناسخ: أن المفتوحة واقعاً بعد " ذلك " الدالة على تقرير الكلام : أداة صلة وربط واسمها : معرفة ، وخبرها: وصف مضاف ، كما في قوله تعالى: ﴿ وليبلى المؤمنين منه بلاء حسناً . إن الله سميع عليم . ذلكم وأن الله موهن كيد للكافرين ﴾ ^(٢) ، وقد قرئت كذلك : " ذلكم وإن " .

[٣٠] الناسخ : كأن للتشبيه، واسمها: ضمير متصل ، وخبرها: جامد موصوف ، كما في قوله تعالى : ﴿ والذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص ﴾ ^(٣) .

[٣١] الناسخ : كأن للتقريب في التشبيه، واسمها: ضمير متصل وخبرها: وصف وبعده : خبر آخر أو صفة ، كما في قوله تعالى: ﴿ كأنه ولى حميم ﴾ ^(٤) .

[٣٢] الناسخ: كأن لتخفيف التشبيه وتأكيده، واسمها ضمير متصل، والخبر: ضمير رفع منفصل، كما في قوله تعالى: ﴿ قيل أهاكذا عرشك قالت كأنه هو ﴾ ^(٥) .

(١) سورة النحل : ٦٢ .

(٢) سورة الأنفال : ١٧ - ١٨ .

(٣) سورة الصف : ٤ .

(٤) سورة فصلت : ٣٤ .

(٥) سورة النمل : ٤٢ .

[٣٣] الناسخ كأن مسبوقاً بـ: للتشبيه المفيد لليقين، واسمها : ضمير الشأن ،
وخبرها: جملة فعلية منفية ، كما في قوله تعالى: ﴿ ويكأنه لا يفعل
الكافرون ﴾ ^(١) .

[٣٤] الناسخ كأن : مفيداً التشكيك، اسمها : ضمير متصل ، وخبرها: جملة فعلية
، كقولك : كأتى رأيك الأمر .

[٣٥] الناسخ : كأن : مفيداً تعظيم التشبيه، بعده الخبر شبه جملة ، بعده الاسم:
جامد، كما في قوله تعالى : ﴿ كأن في أنثيه قرأ ﴾ ^(٢) .

[٣٦] الناسخ: لكن : مفيداً للاستدراك ، واسمها: جامد ، وخبرها: مضاف ، كما
في قوله تعالى : ﴿ ولكن الله ذو فضل على العالمين ﴾ ^(٣) .

[٣٧] الناسخ: لعل مفيداً الرجاء واسمها: ضمير متصل، والخبر جملة فعلية، كما
في قوله تعالى : ﴿ لعلكم تفلحون ﴾ ^(٤) .

[٣٨] الناسخ لعل : مفيداً الإشفاق ، واسمها: جامد والخبر مفرد، كما في قوله
تعالى: ﴿ لعل الساعة قريب ﴾ ^(٥) .

[٣٩] الناسخ لعل: مفيداً الرجاء والتعليل، واسمها: ضمير متصل ، والخبر : جملة
فعلية ، كما في قوله تعالى: ﴿ لعلى أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون ﴾ ^(٦) .

[٤٠] الناسخ لعل: مفيداً الاستفهام، واسمها: معرفة جامدة ، والخبر : جملة فعلية،
كما في قوله تعالى: ﴿ لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ ^(٧) .

(١) سورة القصص : ٨٢ .

(٢) سورة لقمان : ٧ .

(٣) سورة البقرة: ٢٥١ .

(٤) سورة الأنفال: ٤٥ .

(٥) سورة الشورى: ١٧ .

(٦) سورة يوسف : ٤٦ .

(٧) سورة الطلاق: ١ .

[٤١] الناسخ: لعزل مفيداً الشك بمنزلة عصى واسمها: ضمير متصل ، والخبر: جملة فعلية، كما فى قوله تعالى : ﴿ لعلى أبلغ الأسباب ﴾ (١) .

[٤٢] الناسخ : ليت مسبوqاً بالحرف " يا " مفيداً التمنى، واسمها جامد مضاف إلى ضمير متكلم ، وخبرها: جملة فعلية مثبتة ، كما فى قوله تعالى : ﴿ يا ليت قومى يعلمون بما غفر لى ربى ﴾ (٢) .

[٤٣] الناسخ: ليت: مفيداً الندم والحسرة ،واسمها: ضمير متصل ، وخبرها: جملة فعلية منفية، كما فى قوله تعالى: ﴿يا ويلتا ليتنى لم أتخذ فلاناً خليلاً ﴾ (٣) .

[٤٤] الناسخ: ليت مفيداً التمنى الناتج من الخوف والهلع من عذاب الله ،واسمها ضمير متصل خبرها جملة فعلية مثبتة، كما فى قوله تعالى: ﴿ يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ﴾ (٤) .

ترتيب الجملة المنسوخة بـ " إن " :

للجملة المنسوخة بيان ، أو بإحدى أخواتها شكلان من حيث الترتيب .

[أ] الترتيب الأصلى :

وهو أن يرد الناسخ، فالمبتدأ: اسمه ، فالخبر ، فالمعمول إن كان للخبر معمول، كما فى قوله تعالى : ﴿ ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ﴾ (٥) ، وقوله تعالى : ﴿ ذلكم وأن الله موهن كيد الكافرين ﴾ (٦) ، وقوله تعالى : ﴿ كأنهم بنيان مرصوص ﴾ (٧) .

(١) سورة غافر: ٣٦ .

(٢) سورة يس : ٢٦ .

(٣) سورة الفرقان: ٢٨ .

(٤) سورة الأنعام: ٢٧ .

(٥) سورة يونس : ٦٢ .

(٦) سورة الأنفال : ١٨ .

(٧) سورة الصف : ٤ .

[ب] توسط الخبر بينهما وبين اسمها :

وجواز هذا الأمر ليس على إطلاقه كتوسط خبر كان وأخواتها، وإنما يرتبط جوازها بأن يكون خبرها شبه جملة ، وكذلك معمول خبرها .

فمثال توسط الخبر شبه الجملة قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾ ^(٢)

ومثال توسط معمول خبرها قول شاعرهم :

فلا تَلْحَنِي فيها فإنَّ بحبها أخاك مصاب القلب جم بلائله

فيجب مراعاة الترتيب بين اسم هذه الأحرف وخبرها ، فيتقدم الاسم ويتأخر الخبر ، ففي مثل : إنَّ المجدَّ ناجح ، لا يجوز أن نقول : إن ناجحَ المجدَّ . وفي ذلك يقول ابن مالك :

.. وراع ذا الترتيب إلأى الذى - كليت فيها لو هنا غير البذى -

والمعنى : يلزم تقديم الاسم وتأخير الخبر ، إلا إذا كان الخبر ظرفاً " هنا أو جاراً ومجروراً فإنه يجوز تقديمه وتأخيره على قسمين ، نعرضهما بالتفصيل :

[أ] وجوب تقديم خبر " إنَّ " على اسمها :

أى : الحرف + الخبر + الاسم

نحو : - ليت فى الدار صاحبها . - ليت فى الكلية طلابها .

فنلاحظ أنَّ : { فى الدار - فى الكلية } " خبراً " ، وهذا الخبر نوعه شبه جملة ، تقدم على اسم " ليت " وهو صاحبها - طلابها .

وهذا التقديم واجب ؛ لأن فى الاسم ضمير يعود على متقدم ولا يجوز تأخير الخبر هنا ؛ لأن الضمير لا يعود على متأخر ، فلا يصح قولنا :

- ليت طلابها فى الكلية . - ليت صاحبها فى الدار .

(١) سورة الشرح : ٦ .

(٢) سورة النمل : ١٣ .

وفى هذه الحالة يشترط فيها أن يتصل الاسم بضمير يعود على بعض الخبر ، وإما كان تقديم الخبر واجباً لئلا يعود الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة .
مثال : - إن فى الدار صاحبها . - إن فى المصنع عماله .

- لبت عند سعاد صديقتها

لا يجوز فى كل هذه الأمثلة تأخير الخبر ، بل يجب تقديم الخبر فلا يجوز أن نقول :

- إن صاحبها فى الدار - إن عماله فى المصنع - لبت صديقتها عند سعاد
[ب] جواز تقديم الخبر على الاسم :

يجوز تقديم الخبر على الاسم ، وذلك إن كان الخبر شبه جملة : ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وليس فى اسمها ضمير يعود على الخبر ، فيجوز أن نقول :
- إن خيراً فى العمل أو - إن فى العمل خيراً .
ويجوز أن نقول : - لعل عندنا طعاماً أو - لعل طعاماً عندنا .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إن فى ذلك لعبرة ﴾ ^(١) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إن مع العسر يسراً ﴾ ^(٢) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إن لدينا أنكالا ﴾ ^(٣) ، فيجوز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ولم يجب تقديمه ، مثل :
- إن فى الدار الصديق . - إن هنا رفاقاً كراماً .

فيجوز فى كل تقديم الخبر الظرف أو الجار والمجرور ، وكذلك يجوز تأخيره ، فيجوز : - إن الصديق فى الدار . - إن رفاقاً هنا كراماً .

(١) سورة النازعات : ٢٦ .

(٢) سورة الشرح : ٦ .

(٣) سورة المزمل : ١٢ .

وجوب تأخير معمول الخبر على الاسم :

ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا جار
ومجرور ، نحو : **إِنَّ زَيْدًا أَكَلَ طَعَامَكَ** :

فـ " **إِنْ أَكَلَ** " : اسم فاعل عمل عمل الفعل ، ومعموله هو " **طَعَامَكَ** "
والمعمول يحتاج لعامله " **اسم الفاعل** " وعمل اسم الفاعل عمل الفعل ضعيف ؛
لأنه ليس أصلاً في هذا العمل ، لذلك لا يمكن تقديم معموله عليه :

فلا يجوز قولنا : **إِنَّ زَيْدًا طَعَامَكَ أَكَلَ** .

ولا يجوز كذلك : **إِنَّ طَعَامَكَ زَيْدًا أَكَلَ**

ولا : **إِنْ عِنْدَكَ زَيْدًا جَالِسٌ**

فستقديم معمول الخبر : يتمتع بالإجماع ، **إِنْ** كان غير ظرف أو جار أو
مجرور ، وأما **إِنْ** كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، مثل :

- **إِنْ** **الطفل نائم في المهد** - **وإن سعاد جالسة عندك** - **إِنْ** **محمدًا واثق بك**
فقد اختلف في تقديمه على الاسم : قيل : لا يجوز تقديمه :

فلا تقول : **إِنْ** **في المهد الطفل نائم** - **إِنْ** **عندك سعاد جالسة**

وأجاز بعضهم تقديمه وهو الصحيح ، فتصح عندهم الأمثلة السابقة ، وقد
استدلوا على قولهم بقول الشاعر :

فلا تُلْحَنِي فِيهَا فَإِنْ بَحَبَهَا أَخَاكَ مَصَابِ الْقَلْبِ جَم بِلَا بَلَّةٍ

فقد تقدم معمول الخبر " **بَحَبَهَا** " على الاسم .

الخلاصة : يتلخص لخبر " **إِنْ** " ثلاثة أحوال :

[١] يجب تأخير خبر **إِنْ** ، أي : **يُمتنع تقديمه** : إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً
ومجروراً ، فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، فله حالتان :

فيجوز تقديمه في مثل : **إِنْ** **في الدار علياً** .

ويجب تقديمه في مثل : **إِنْ** **في الدار صاحبها** .

وأما معمول خبر " إن " فيمتنع تقديمه بالإجماع ، إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً
ومجروراً .

وأما إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، ففي تقديمه خلاف ، والصحيح
جواز التقديم .

وقد أشار ابن مالك إلى وجوب تأخير الخبر ، إذا كان ظرفاً أو جاراً
ومجروراً :

وراع الترتيب إلا في الذي كليت فيها - أو هنا - غير البذي

الخبر المفرد ، والجملة ، والشبيه بالجملة :

يقع خبر الأحرف المشبهة بالفعل مفرداً :

أى غير جملة ولا شبهها ، نحو : كأنَّ النجم دينارٌ .

وجملة فعلية : نحو : لملك اجتهدتَ ، وإنَّ العلم يعزُّزُ صاحبه .

وجملة اسمية ، نحو : إنَّ العالمَ قدره مرتفع

وشبه جملة : وهو أن يكون الخبر مقدراً مدلولاً عليه بظرف أو جاراً

ومجروراً يتعلقان به ، نحو : إنَّ العادلَ تحت لواء الرحمن - إن الظالم في زمرة
الشیطان .

والخبر هنا يصح أن تقدِّره مفرداً كـ " كائن وموجود " ، وأن تقدِّره جملة

كـ " كان ووجد " ، أو يكون ويوجد فهو مفرد ، باعتبار تقديره مفرداً ، وجملة

باعتبار تقديره جملة ، فالحقيقة فيه أنه شبيه بالمفرد وبالجملة ، وتسميته بشبه

الجملة فيها اكتفاء ولتقصار .

حذف خبر هذه الأحرف :

يجوز حذف خبر هذه الأحرف وذلك على ضربين : جائز ، وواجب .

الحذف جوازاً :

ويحذف جوازاً إذا كان كوناً خاصاً ، أى : من الكلمات التى يراد بها معنى خاص ، بشرط أن يدل عليه دليل كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴾ ، أى : إن الذين كذبوا بالذکر معاندون أو هالكون .
وقول الشاعر :

أتونى فقالوا : يا جميلُ تبدلتُ بشينة أبدالاً فقلتُ لعلها
أى : لعلها تبدلت ، أو لعلها فعلت ذلك .

الحذف وجوباً :

ويحذف خبر هذه الأحرف وجوباً ، إذا كان كوناً عاماً ، أى : من الكلمات التى تدل على وجود أو كون مطلقين ، فلا يفهم منها حدث خاص أو فعل معين ككائن ، أو موجود ، أو حاصل وذلك فى موضعين :--
الأول : بعد ليت شعرى : إذا وليها استفهام ، نحو :
- ليت شعرى هل تنهض الأمة ؟
- وليت شعرى متى تنهض ؟
قال الشاعر :

ألا ليت شعرى كيف جادت بوصلها وكيف تُراعى وُصلة المتغيِّب
أى : ليت شعرى : أى عظمى ، والمعنى : ليتنى أشعر بذلك .

وجملة الاستفهام فى موضع نصب على أنها مفعول به لشعرى ؛ لأنه مصدر شعر .

الثانى : أن يكون فى الكلام ظرف أو جار ومجرور متعلقان به ، فيستغنى بهما عنه ، نحو : إن العلم فى الصدور .
- إن الخير أمامك
- إن الصديق فى الدار
- إن الطالب أمامك .

فالظرف والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف المقدر بكائن أو موجود أو حاصل .

تقدم خبر هذه الأحرف :

لا يجوز تقدم خبر هذه الأحرف عليها ولا على اسمها ، أما معمول الخبر فيجوز أن يتقدم على الاسم ، إن كان ظرفاً أو مجروراً بحرف جر ، نحو : إن عندك زيداً مقيم ، ومن ذلك أن يكون الخبر محذوفاً منلواً عليه بما يتعلق به من ظرف أو جار ومجرور متقدمين على الاسم ، نحو :
- إن في الدار زيداً .

- ومنه قوله تعالى : ﴿ إن فيها قوماً جبارين ﴾ .

- وقوله تعالى : ﴿ إن مع العسر يسراً ﴾ .

فالظرف والجار متعلقان بالخبر المحذوف غير أنه يجب أن يقدر متأخراً عن الاسم ؛ إذ لا يجوز تقديمه عليه ، وليس الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر ، وإنما هما معمولان للخبر المحذوف ؛ لأنهما متعلقان به .

ويجب تقديم معمول الخبر إن كان ظرفاً أو مجروراً في موضعين :

[١] أن يلزم من تأخير عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ذلك ممنوع

نحو : إن في الدار صاحبها

فلا يجوز أن يقال : إن صاحبها في الدار

لأن " ها " عائدة على الدار ، وهي متأخرة لفظاً ، وكذلك هي متأخرة رتبة ؛ لأن معمول الخبر رتبته التأخير كالخبر تماماً .

[٢] أن يكون الاسم مقترناً بلام التأكيد كقوله تعالى : ﴿ وإن لنا للأخرة والأولى ﴾

، وقوله تعالى : ﴿ إن في ذلك لعلوة لأولى الأبصار ﴾ .

أما تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه ، بحيث يتوسط بين الاسم والخبر فحائز سواء أكان معموله ظرفاً أو مجروراً أم غيرهما .

فالأول ، نحو : إنك عندنا مقيم .

والثاني ، نحو : إنك في المدرسة تتعلم .

والثالث ، نحو : إن سعيداً درسه يكتب .

وإذا دخلت " ما " على هذه الحروف كفتها عن العمل ، ولذا سميت " ما الكافة " والسبب فى إبطال العمل أن هذه الحروف تخرج بـ " ما " عن الاختصاص بالجملة الاسمية ، فتدخل عليها وعلى الفعلية ، نحو : ﴿ وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ وإنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ﴾ ^(٢) .

ولهذا السبب - أى الاختصاص - لم تكف " ليت " عن العمل ؛ لأنها عندما تقترب بها تخرجها عن الاختصاص بالأسماء ، ولم يوجد شاهد على دخول " ليتما " على جملة فعلية .

ورواية النصب فى قول الشاعر :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

هى التى استحسنها سيبويه ، فقال بصدها هذا البيت " وأما ليتما زيدا منطلق ، فإن الإلغاء فيه أحسن " ^(٣) ، أى : إلغاء " ما " وكأنها غير موجودة فلا تكف " ليت " .

يقول الخليل : " إنما " لا تعمل فيما بعدها كما أن " أرى " إذا كانت لغواً لم تعمل ، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل ، كما أن تطير " إن " من الفعل ما يعمن " ^(٤) .

والخليل هنا يريد أن يوفق بين الأشياء رغم الخلاف بين طبائعها ، فهو بعد أن رأى أن " إن " تعمل كنظيرها من الفعل ، يأبى إلا أن يأتى بفعل لا يعمل حتى يكون نظيراً بـ " إنما " فلا يرى أن فعل لا يعمل إلا إذا كان " لغواً " أى زائداً

(١) سورة البقرة : ١١ .

(٢) سورة الممتحنة : ٩ .

(٣) سيبويه : الكتاب ١/ ٢٨٢ .

(٤) السابق : ١/ ٢٧٣ .

فيأتي به ويقول : " جعلوا " أرى مثل " إنما " ، ولا يقول لنا من هؤلاء الذين جعلوا ؟ هل هم العرب ؟ والعربي عندما كان يرفع بعد " إنما " فهل كان في ذهنه أن ذلك نظير للفعل " أرى الزائد " ؟

والظاهر أن صحة القاعدة القائلة بأن " إن " نظير للفعل قد أغرت الخليل على أن يختلف شبهها بين " إنما " وبين " أفعل " عندما لا يعمل .

ويرى د/ السيد يعقوب بكر : أن السبب في أن " ما " تكف عن " إن " العمل وتعيثها للدخول على الجملة الفعلية هو أن القوة الإشارية في " إن " تنصب كلها على " ما " فتكون الجملة بعدها كأنها بدل منها .

وهنا يستوى أن تكون اسمية أو فعلية ، فإذا كانت اسمية ظل مبتدؤها بطبيعة الحال على حالة الرفع ، فقولنا :

" إنما زيد قائم " معناه : انظر هذا زيد قائم .

و " إنما يقوم زيد " معناه : انظر هذا . يقوم زيد .

" ما " هذه كما هو واضح إشارية أضيفت لتزيد القوة الإشارية ^(١) .

وواضح ما في هذا للرأى من البعد ، فهو يرى أن القوة الإشارية في " إن " منصبة على " ما " أى أن ما مشار إليه ، ثم يناقض ذلك بقوله أن " ما " هذه إشارية .

هذا إلى أن اجتماع دائرتي إشارة غير مستساغ ، كما أن قول ابن درستويه ^(٢) أنها فكرة مسهمة بمنزلة ضمير الشأن فتكون اسماً ، والجملة بعدها خبرها غير مقبول ، وذلك لأن " ما " لا تصلح للابتداء بها بخلاف ضمير الشأن . فإنه يصح الابتداء به ولا يصح كذلك أيضاً أن يدخل على ناسخ غير " إن " وأخواتها " بخلاف ضمير الشأن فإنه يصح دخول سائر النواسخ عليه ^(٣) .

(١) د/ السيد يعقوب بكر : دراسات في قه اللغة ص ١٤١ .

(٢) شرح الكافية : ٣٤٨/٢ .

(٣) حاشية المسوقي على المغنى : ٤٧/١ .

ويرى W-Wright^(١) أن الأداة "إنما" من أهم حروف الحصر في اللغة وتقع في أول الجملة ، وهي تأكيد للكلمة أو جزء الجملة المتأثرة بها .

قال أبو على الفارسي في الشيرازيات^(٢) ما معناه أن ناساً من النحويين يقولون أن معنى قوله تعالى : ﴿ قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ﴾^(٣) ، ما حرم ربي إلا الفواحش ، وعليه فتكون
إن + ما بمنزلة ما + إلا

وتكون "إنما" للحصر ، فقولنا : "إنما زيد قائم" إثبات القيام لزيد ، ونفي غير القيام عنه ، وعليه فتكون "إن" للإثبات و "ما" للنفي .

واستدل أبو على الفارسي على صحة هذا الرأي ، يقول الشاعر :

أنا الزائد الحامي النمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

فلو لم يكن المعنى ما يدافع عن أحسابهم إلا أن لم يجز التعبير لأننا لا نقول

يدافع أنا ، أو يقاتل أنا ، بل نقول : أدافع وأقاتل ، دون فصل الضمير مع "أنا" فلما فصل عنها كان المعنى على "ما إلا" .

وينكر أبو حيان قول أبي على ويرى : أنه لا يجوز فصل الضمير بعد "

إنما" ويستدل بالآيات :

- ﴿ إنما أشكو بثي وحزني إلى الله ﴾^(٤) .

- وقوله تعالى : ﴿ قل إنما أعظكم بواحدة ﴾^(٥) .

- وقوله تعالى : ﴿ إنما توفون أجوركم يوم القيامة ﴾^(٦) .

(١) . W.wright Agrammar of Arabic language P. ٣٦٢ V. ١١ .

(٢) ابن هشام : مغني اللبيب ص ٣٠٩ . عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ص ٢٥٢ .

(٣) سورة الأعراف : ٣٣ .

(٤) سورة يوسف : ٨٦ .

(٥) سورة سبا : ٤٦ .

(٦) سورة آل عمران : ١٨٥ .

ويرى أن الفصل في البيت ضرورة ، ولكن لا ضرورة في البيت ألجأت
الفرزدق إلى هذا التعبير ، فقد كان في مقدوره أن يقول :
..... وإنما أدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

وتكون " أنا " تأكيداً للضمير المستتر وجوباً في " أدافع " ، إلا أنه لجأ إلى
هذا التعبير ليقتصر الدفاع عليه هو أو مثله دون غيرهما بعكس الآية القرآنية .
فالشكوى فيها وبث الحزن مقصور على توجيههما إلى الله سبحانه وتعالى
من العنكلم وغيره وليس من العنكلم فقط ، وكذلك في الآيتين الأخريين .

والذين يدل على " إنما " تماوى الحرفين " ما " و " إلا " في التعبير أن الله
سبحانه وتعالى قال : ﴿ وما الحياة الدنيا إلا لعب ولهو ﴾ ^(١) ، ثم كررت هذه الآية
مرة أخرى بألفاظها بعد استبدال ﴿ إنما الحياة الدنيا لعب ولهو ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى
: ﴿ اعلموا إنما الحياة الدنيا لعب ولهو ﴾ ^(٣) .

وأيضاً في سورة العنكبوت يستعمل القرآن " ما " و " إلا " في نفي المعنى
، حيث يقول سبحانه وتعالى : ﴿ وما هذه الحياة الدنيا إلا لعب ولهو ﴾ ^(٤) .
فتوالى استعمال " ما " و " إلا " مكان إنما في نفس المعنى والسياق يدل
على اتفاقهما في التعبير .

وينكر ابن هشام ^(٥) أيضاً قول أبي على الفارسي ووجه خطئه عنده :
[١] أن " إن " ليست للإثبات فقط ، بل تجيء لتوكيد النفي مثل : ﴿ إن الله لا يظلم
الناس شيئاً ﴾ ^(٦) .

(١) سورة الأنعام : ٣٢ .

(٢) سورة الأنفال : ٣٦ .

(٣) سورة الحديد : ٢٠ .

(٤) سورة العنكبوت : ٦٤ .

(٥) ابن هشام : معنى اللبيب ٣٠٩/١ .

(٦) سورة يونس : ٤٤ .

[٢] وليست " ما " للنفي ، بل هي بمنزلتها في أخواتها " ليتما - لعلمًا - لكنما - كأنما " .

والرد على الاعتراض الأول : أن أصحاب هذا الرأي القائل بأن " إنما " للحصر وتساوى : " ما + لا " حددوا حكمهم عندما تكون " إن " للإثبات لا عندما يجيء معها حرف نفي مثل " لا " هذا بالإضافة إلى أن " ما " لا تجيء مع إن إلا مثبتة ، وتصبح " إنما " ولا تجيء مع " إن " ومعها " لا " .

والرد على الاعتراض الثانى أنهم حددوا حكمهم بأن تكون ما مع " أن " دون باقى أخواتها . وإذا كان هناك تعديل فى قولهم فهو أن يقولوا أن " ما " بمنزلة النفي بدلاً من قولهم إن " ما " هذه نافية .

ويوافق عبد القاهر الجرجاني أبا على الفارسي فى قوله : ألا إنه يلاحظ أن هناك فرقاً فى التعبير بين " إنما " وبين " ما ... إلا " وهذا الفرق بلاغى ولا يتصل بموضوع البحث -

ضمير الشأن :

هذا الضمير يكثر استعماله فى بابى " كان " و " إن " عندما لا نجد المعمول الأول لأحدهما ، فتقدر ضمير شأن أو قصته راجعاً إلى متأخر وهو الجملة بعده . وتكون هذه الجملة المعمول الثانى للناسخ ، بينما يكون المعمول الأول هو ضمير الشأن .. هذا ملخص الدراسات النحوية التى قامت حول ضمير الشأن

ومن هنا يتضح لنا أنه كان مفتاحاً فى يد النحويين القدامى لحل كثير من المشاكل الناشئة عن نظرية العامل عندهم ، أن لكل معمول عاملاً ، ولكل عامل معمولاً . فعندما يفتقدون المعمول الأول للناسخ ، فليس أسهل عندهم من تقدير ضمير للشأن أو القصة حتى تستقيم نظريتهم .

ومن ثم يتضح لنا أن ضمير الشأن هذا كان عبئاً على الدراسات النحوية ، ومنفذاً للهروب من بعض المسائل النحوية التى كانت تستحق منهم دراسة أوسع وعناية أكثر .

فمن هذه المشاكل قول العجير الملولى :

إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مئن بالذى كنت أصنع
فالإضمار بعد " كان " حتى تعمل فيه الرفع ، والجملة بعد الضمير فى
محل نصب خبرها ، وقول الأخطل :

إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جانراً وظباء

فـ " من " هنا شرطية بدليل أنها جزمت فعلين ، فيكون لها الصدارة ولا
يعمل فيها ما قبلها ، وعلى ذلك فهي مبتدأ ، وأما المعمول الأول للناسخ فهو
ضمير الشأن المقدر أى " أنه " وكذلك ما ورد فى كتاب سيبويه : ليس خلق
الله مثله : " فلولا أن فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل ولم عمله فى اسم " (١) .

وهكذا وجد النحويون فى تقدير ضمير الشأن ضالتهم المنشودة عندما
تتكسر قاعدتهم على صخرة الاستعمال .

ويست الأخطل فإبنى قد وجدت شواهد أخرى تؤيد دخول " إن وأخواتها "
على من الشرطية كقول الأعشى :

إن من لام فى بنى بنت حسا ن ألمه وأعصه فى الخطوب (٢)

وقول أمية بن أبى الصلت :

ولكن من لا يلق أمراً ينوبه بعدته ينزل به وهو أعزل (٣)

والظاهر أن الضرورة الشعرية هى التى ألجأت الشعارين إلى عدم
استعمال ضمير الشأن .

الذى كان لابد أن يستعمل ، بدليل أن مثل هذا الأسلوب قد ورد فى القرآن
الكريم مستعملاً فيه ضمير الشأن ، قال تعالى : ﴿ إنه من يأت ربه مجرمًا . فإن

(١) سيبويه : الكتاب ٣٥/١ .

(٢) السابق : ٤٣٩/١ .

(٣) السابق .

له جهنم لا يموت فيها ولا يحيا» ^(١) ، وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ إِحَادِثِ اللَّهِ وَرَسُولُهُ فَأِنْ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مِنْ يَتَقَ وَيَصْبِرُ فَأِنْ اللَّهِ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ^(٣) .

وأما بين : " كان الناس صنفان " ، فلم أجد له نظيراً فيما اطلعت عليه من النصوص ، والشاهد الوحيد لا يرقى إلى مستوى الأخذ به حتى نقدر فيه ضمير الشأن ، والذي أخذ به ههنا هو ما رآه الدكتور/ حسن ظاظا من أن اللغة العربية : " كانت لغة مقدسة أى غير شعبية خاصة بالصفوة من المتحدثين بلسان قبائلهم ، وبالكنهة والعرافين ، والأطباء والخطباء ، والشعراء ، وأن هؤلاء فيما عدا قرشاً وبعض القائل التي حافظت على هذه اللغة المقدسة كانت لهم لكانات ورطانات ، وعاميات فى أفواههم ، فليس عجيباً أن يقفز بعض هذا على ألسنتهم ، وهم يتكلمون الفصحى ، فتقبله بمرونتها المعهودة ، ثم ينتقل مع الزمن صحيحاً ، أو محرفاً ليصبح شواهد فى النحو والصرف ^(٤) .

هذا وجه من وجوه المشكلة فى ضمير الشأن ، وهناك وجه آخر وهو إدخال الناسخ على الجملة الفعلية ، ومعروف أن الناسخ يدخل على الاسمية ، إلا أن ضمير الشأن كان له من الخصائص التركيبية بحيث مكن للناسخ من الدخول على الفعلية . وهذا ما لاحظته برجستراسر فهو يرى أن من خصائص العربية جواز بدء الجملة الاسمية المركبة يقصد بالمركبة تلك التى يكون فيها الخبر جملة اسمية أو فعلية بضمير للغائب لا علاقة له بالجملة الخبرية بعده ، ولا راجع إليها فيها . وهذا ما سماه النحويون ضمير الشأن، نحو : ﴿ إِنَّهُ لَا يَفْلَحُ الظَّالِمُونَ ﴾ ^(٥) .

(١) سورة طه : ٧٤ .

(٢) سورة التوبة : ٦٣ .

(٣) سورة يوسف : ٩٠ .

(٤) د/ حسن ظاظا : كلام العرب من قضايا اللغة العربية ص ١٥٨ .

(٥) سورة الأنعام : ٢١ .

وأكثر ذلك بعد "إن" كما هو المثال - يقصد الآية - أو بعد "إن" وفائدة هذا التركيب أنه يمكن الناطق من إدخال "إن" و "أن" على الجملة الفعلية نحو ﴿ لا يفلح الظالمون ﴾ ^(١) ، فهذا مما يشهد بمزية العربية شهادة مبينة ^(٢) .

وعلى ذلك فإن ضمير الشأن في مثل هذا الاستعمال لم يوت به عبثاً ، ولكن كان له التأثير الظاهر - معنوياً وبلاغياً في التركيب الإسنادى ، ففي مثل ﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ﴾ الأصل فيها : " أن الأبصار لا تعمى " فلما تقدم الفعل " لا تعمى " لغرض بلاغى مع إرادة بقاء التأكيد بـ " إن " ، ولم يجز القول : " إن لا تعمى الأبصار " جيء بضمير الشأن ليكون صلة بين " إن " وبين الفعل بعدها ، وعلى هذا جاء كثير من كلام العرب كقول الشاعر :

على أنها تعفو اللوم وإنما توكل بالأدنى وإن جل ما يمضى ^(٣)

وإذا اعترض على برجستراسر بأن ضمير الشأن يدخل على الفعلية والاسمية أيضاً - أجيب على هذا الاعتراض بأن ضمير الشأن يدخل فعلاً على الجملتين إلا أن الأمر يختلف في حالة وجود " إن " مبدوءاً بها ، ففي هذه الحالة تكون الجملة بعده فعلية ، وإلا فلا لزوم لضمير الشأن ، وكان من الممكن دخول الناسخ على المبتدأ مباشرة .

ولا يوجد شاهد تكون الجملة فيه اسمية مبدوءة بإن وبعدها ضمير الشأن أى على نمط المثال الذى أتى به سيبويه : " إنه أمة الله ذاهبة " ^(٤) ، هذه هي الوظيفة التركيبية لضمير الشأن في الجملة .

ويرى القزوينى ^(٥) أن الإتيان فى أول الجملة دون أن يتقدم عليه مرجعه من شأنه أن يجعل السامع متشوقاً لعقبى الكلام كيف يكون فيتمكن المسامع بعده

(١) سورة الأنعام : ٢١ .

(٢) برجستراسر : التطور اللغوى ص ٩١ .

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ١١٧/٣ .

(٤) سيبويه : الكتاب ٣٥/١ .

(٥) الإيضاح فى علوم البلاغة : القزوينى ١٢٥/٢ .

فى ذهنه فضل تمكن، كقوله تعالى : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى :
﴿ إنه لا يفلح الكافرون ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ﴾ ^(٣) .

ويرى عبد القاهر الجرجاني ^(٤) إن الشيء إذا أضمر ، ثم فسر كان ذلك
أفخم له من أن يذكر من غير تقدم إضمار ثم بين وجوه الفرق بين : " فإنها لا
تعمى الأبصار ، و " فإن الأبصار لا تعمى " .

فيرى أن فى التعبير الأول فخامة وشرفاً وروعة لا تجد منها شيئاً فى
التعبير الثانى ، وكذلك السبيل أيضاً فى كل كلام كان فيه ضمير قصّة ، فقوله
تعالى : ﴿ إنه لا يفلح الكافرون ﴾ ^(٥) تفيد من القوة من نفى الفلاح عن الكافرين ما
لو قيل : " إن الكافرين لا يفلحون " لم تقد ذلك .

ولم يكن كذلك إلا لأنك تعلمه إياه من بعد تقدمه وتنبه أنت به فى حكم من
بدأ وأعاد ووطد ، ثم بين ولوح ثم صرح ، ولا يخفى مكان المزية فيما طريقه هذا
الطريق ^(٦) .

وابن يعيش ^(٧) يرى أنه يستعمل عند تغخيم الأمر وتعظيمه وأكثر ما يقع
ذلك فى الخطب وتساواعت لما فيها من الوعد والوعيد ، فعلى هذا لا بد أن يكون
مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يعتنى به، فلا يقال مثلاً: هو الذباب يطير ^(٨) .

(١) سورة الإخلاص : ١ .

(٢) سورة المؤمنون : ١١٧ .

(٣) سورة الحج : ٤٦ .

(٤) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ص ١٠٢ ، دار المنار ١٣٦٦هـ .

(٥) سورة المؤمنون : ١١٧ .

(٦) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ص ١٠٢ .

(٧) ابن يعيش : شرح المفصل ١٠١/٧ .

(٨) شرح الكافية : ٢٧/١ .

همزة - إن - كسراً وفتحاً :

عند فتح همزة " إن " تعدّ من الحروف المصدرية في التركيب النحوي ،
مثل : أن ، وما ، وغيرهما .

ويستكون هذا المصدر من " أن " ومعمولها ، وعليه نقول اختصاراً : إن
همزة إن تفتح إذا أمكن استنتاج مصدر منها مع معمولها ، أي : مع اسمها
وخبرها ، وعندما يمكن تقدير الوظائف الإعرابية المختلفة من هذا المصدر فيكون
فاعلاً ، أو نائب فاعل ، أو مفعولاً به ، أو مبتدأ أو خبر ، أو مجروراً .

وإذا لم يصح التقدير أو استنتاج المصدر تكسر الهمزة ، وفي حالات قليلة
يجوز الفتح والكسر اختياراً إن صح تأويل المصدر وعدم تأويله .

ويجب أن تكسر همزة " إن " حيث لا يصح أن يقوم مقامها ومقام معمولها
مصدر ، ويجب فتحها ، حيث يجوز أن يقوم مصدر مقامها ومقام معمولها .

ويجوز الأمران الفتح والكسر ، يحث يصح الاعتباران فإن وجب أن يؤول
ما بعدها بمصدر مرفوع أو منصوب أو مجرور ، بحيث تضطر إلى تغيير
تركيب الجملة ، فهمزتها مفتوحة وجوباً :

نحو : يعجبني أنك مجتهد ، والتأويل : يعجبني اجتهادك

ونحو : علمت أن الله رحيم ، والتأويل : علمت رحمة الله .

ونحو : شعرت بأنك قادم ، والتأويل : شعرت بقدمك .

وإنما وجب تأويل ما بعد " أن " هنا بمصدر ؛ لأننا لو لم نؤوله لكانت
" يعجبني " بلا فاعل ، و " علمت " بلا مفعول ، والباء بلا مجرور فالمصدر
المؤول : فاعل في المثال الأول ، ومفعول في المثال الثاني ، ومجرور بالباء في
المثال الثالث .

وإن كان لا يصح أن يؤول ما بعدها بمصدر " بمعنى أنه لا يصح تغيير
التركيب الذي هي فيه " وجب كسر همزتها على أنها هي وما بعدها جملة ، نحو :
" إن الله رحيم " ، وإنما لا يصح التأويل بالمصدر هنا ؛ لأنك لو قلت : رحمة الله ،

لكان المعنى ناقصاً ، وإن جاز تأويل ما بعدها بمصدر ، وجاز ترك تأويله به ، جاز الأمران ، فتحها وكسرها ، نحو : " أحسن إلى على ، أنه كريم " ، فالكسر هنا على أنها مع ما بعدها جملة تعليلية ، والفتح على تقدير لام الجر ، فما بعدها مؤول بمصدر ، وللتأويل : أحسن إليه لكرمه .

وحيث جاز الأمران فالكسر أولى والأكثر ؛ لأنه الأصل ، ولأنه لا يحتاج معه إلى تكلف التأويل .

مواضع " إن " المكسورة الهمزة وجوباً :

تكسر همزة " إن " وجوباً ، حيث لا يصح أن يؤول ما بعدها بمصدر ، وذلك في اثني عشر موضعاً ، فتكسر همزة " إن " وجوباً في حالة عدم جواز تأويلها مع اسمها وخبرها بمصدر ، وذلك في المواضع التالية :

[١] أن تقع في أول الجملة ، أو في ابتداء الكلام ، قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَا الْكَوْثَرَ ﴾ ^(١) ، وقال الشاعر :-

يُخْفِي صَنَائِعَهُ وَاللَّهُ يَظْهَرُهَا
إِنْ الْجَمِيلَ إِذَا أَخْفَيْتَهُ ظَهَرَ

[٢] هناك بعض الحروف في اللغة العربية تدل على "الاستفتاح" وهو الحرف الذي يدل على بدء الكلام واستعمال جملة جديدة ، ولا بد من كسر همزة " إن " إذا وقعت بعد حرف منها .

ومن ذلك " ألا " وهو حرف استفتاح مبني على السكون ، وقد ورد في قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ^(٣) .

و " أما " وهو حرف استفتاح مبني على السكون ، ومن ذلك : أمّا إن الأمانة خلق طيب .

(١) الكوثر : ١ .

(٢) سورة البقرة : ١٣ .

(٣) سورة يونس : ٦٢ .

و "كلاً" : وهو حرف استفتاح مبنى على السكون فى قوله تعالى : ﴿ كلاً
إِنْ الْإِنْسَانُ لِرَيطَى ﴾ (١) .

[٢] أَنْ تَقَعَ فِى صَدْرِ جُمْلَةِ الصَّلَةِ ، وَمِنْ ذَلِكَ :

أَحَبُّ الَّذِى إِنَّهُ مُخْلِصٌ فِى عَمَلِهِ :

الَّذِى : اسم موصول مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به .

إنه : إِنْ : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح ، والهاء : ضمير متصل
مبنى على الضم فى محل نصب اسم إِنْ .

مخلص : خبر " إِنْ " مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، والجمله من " إِنْ "
واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وقوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنْ مِفَاتِحُهُ لِنُتُوءٍ بِالْعَصْبَةِ ﴾ (٢) .

إِنْ : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح .

مفاته : مفاتح : اسم إِنْ منصوب وعلامة نصبه الفتحة ، وهو مضاف .

والهاء : ضمير متصل مبنى على الضم فى محل جر مضاف إليه .

لنتوء : اللام المرحلة : حرف مبنى على الفتح .

نتوء : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، والفاعل ضمير مستتر

جوازاً تقديره " هـ " ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر " إِنْ " ،

والجمله من " إِنْ " واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ،

وهو " ما " السابقة على الجمله .

[٤] أَنْ تَقَعَ فِى صَدْرِ جُمْلَةٍ تُكَونُ " إِنْ " واسمها وخبرها فى محل نصب حال :

قال تعالى : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنْ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ

لَكَارِهُونَ ﴾ (٣) .

(١) سورة العلق : ٦ .

(٢) سورة القصص : ٧٦ .

(٣) سورة الأنفال : ٥ .

وإن : السواو واو الحال حرف مبني على الفتح ، " إن " حرف توكيد ونصب مبني على الفتح .

فريقاً : اسم " إن " منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

لكارهون : اللام المزحلقة وتفيد التوكيد حرف مبني على الفتح .

كارهون : خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الواو ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

والجملة من " إن " واسمها وخبرها في محل نصب حال

ونقول : أَجَلَ الطالبِ إِنَّهُ يحترمُ والديه :

فالجملة من " إن " واسمها وخبرها في محل نصب حال من الطالب .

[٥] أن تقع في صدر جملة تكون " إن " واسمها وخبرها صفة ، ومن ذلك :

جاء طالبٌ إنه مجتهد :

إنه : إن : حرف توكيد ونصب مبني على الفتح .

الهاء : ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب اسم " إن " .

مجتهد : خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، والجملة من " إن " واسمها

وخبرها في محل رفع صفة لـ " الطالب " .

[٦] أن تقع في صدر جملة القسم وفي خبرها اللام ، وتكون " إن " واسمها

وخبرها جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب .

قوله تعالى : ﴿ يس . والقرآن الحكيم . إنك لمن المرسلين ﴾ ^(١) .

إنك : إن : حرف توكيد ونصب مبني على الفتح .

الكاف : ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب اسم " إن " .

لمن : اللام المزحلقة وتفيد التوكيد حرف مبني على الفتح .

من : حرف جر مبني على السكون الذي حرك إلى الفتح منعاً من النقاء

الساكنين .

(١) سورة يس : ١ ، ٢ ، ٣ .

المرسلين : اسم مجرور بـ " من " وعلامة جره الياء ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر " إن " والجملة من " إن " واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب القسم .

[٧] أن تقع بعد القول :

قال تعالى : ﴿ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَمَهَا عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ (١) .

إن : حرف توكيد ونصب مبني على الفتح .

الله : لفظ الجلالة اسم " إن " منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

حرمها : حَرَّمَ : فعل ماض مبني على الفتح ، والفاعل : ضمير مستتر

جوازاً تقديره " هو " والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر " إن " .

هما : ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به .

والجملة من " إن " واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول .

وقول الشاعر :

تُعَيِّرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيْبُنَا فَقُلْتُ لَهَا : إِنَّ الْكَرَامَ قَلِيلٌ

[٨] أن تقع " إن " بعد فعل من أفعال القلوب وقد عُلِّقَ عن العمل لوجود اللام في

خبرها :

نحو : علمت إن الطالب لمجتهد ، وأصل هذه الجملة هو : علمت للطالب مجتهد .

وقد علقت اللام الفعل " علم " عن نصب المفعولين ، وحين دخلت " إن " على

الجملة زحلت اللام إلى الخبر ، فصارت : علمت إن الطالب لمجتهد .

وقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولُهُ ﴾ (٢)

إنك : إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير متصل في محل نصب

اسم " إن " .

(١) سورة الأعراف : ٥٠ .

(٢) سورة المناقون : ١ .

لرسوله : اللام المزلحقة حرفاً مبني على الفتح ، رسول : خبر إن مرفوع
وعلامة رفعه الضمة ، وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم
في محل جر مضاف إليه .

والجملـة من " إن " واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولي
" يعلم " .

[٩] أن تقع " إن " واسمها وخبرها جملة في محل رفع خبر لمبتدأ اسم ذات :
نحو : الشجرة إنها مثمرة :

الشجرة : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة .
إنها : " إن " حرف توكيد ونصل .

ها : ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم " إن " .
مثمرة : خبر " إن " مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

والجملـة من " إن " واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ " الشجرة "
الذي هو اسم ذات .

جواز كسر همزة " إن " وفتحها :

هناك مواضع يجوز فيها كسر همزة " إن " وفتحها :

[١] إذا وقعت بعد " إذا " للدالة على المفاجأة ، أي : هجوم الشيء ووقعه بغتة :
نحو : خرجت فإذا إن المطر منهمر

إذا : حرف دال على المفاجأة مبني على السكون .
إن : حرف توكيد ونصب مبني على الفتح .

المطر : اسم " إن " منصوب وعلامة نصبه الفتحة .
منهمر : خبر " إن " مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

ونقول حين فتح الهمزة : " خرجت فإذا أن المطر منهمر "

إذا : ظرف زمان أو مكان مبني على السكون في محل نصب وهو متعلق
بمحذوف خبر مقدم .

والمصدر المؤول من " أن " واسمها وخبرها في محل رفع مبتدأ مؤخر .
والتقدير : ففي الوقتِ انهمار المطر : للزمان .
ففي المكان انهمار المطر : للمكان .

[٢] أن تقع في صدر جملة جواب القسم ، وليس في خبرها اللام تقول حين كسر
الهمزة :

لعمرك إنَّ القناعةَ كنزٌ لا يفنى

إنَّ : حرف توكيد ونصب مبني على الفتح .

القناعة : اسم إنَّ منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

كنز : خبر " إن " مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

والجملة من " إن " واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب القسم .

وتقول حين فتح الهمزة : " لعمرك أنَّ القناعة كنز لا يفنى " ، وذلك على اعتبار " أن " ليست في صدر الجملة ، وهناك حرف جر مقدر قبلها :

أن : حرف توكيد ونصب مبني على الفتح .

القناعة : اسم " أن " منصوب وعلامة رفعه للضمة .

و " أنَّ " واسمها وخبرها في تأويل مصدر في محل جر بحرف جر مقدر .

والجار والمجرور متعلق بمحذوف سُدَّ مسد جواب القسم .

والتقدير : لعمرك قسَمي على عدم فناء كنز القناعة .

[٣] أن تقع بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط :

تقول حين كسر همزة " إن " قولك : إنَّ تجتهد فإنك ناجح :

فإنك : الفاء واقعة في جواب القسم ، حرف مبني على الفتح .

إنَّ : حرف توكيد ونصب مبني على الفتح ، والكاف : ضمير متصل مبني

على الفتح في محل نصب اسم " إنَّ " .

ناجح : خبر " إن " مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

والجملة من " إن " واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

ونقول حين فتح همزة " أن " : أن تجتهد فإنك ناجح :

فإنك ناجح : أن واسمها وخبرها في تأويل مصدر في محل رفع على أنه:

- مبتدأ مرفوع محذوف الخبر ، والتقدير : فالنجاح حاصل .

- خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فالحاصل النجاح .

- وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط .

ولقد قرأ بعض القراء بكسر همزة " إن " :

قوله تعالى : ﴿ من عمل منكم سوءاً بجهالة ، ثم تاب من بعده وأصلح فإنه

غفور رحيم ﴾ (١) :

فإنه : الفاء واقعة في جواب الشرط ، حرف مبنى على الفتح .

و " أن " حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح ، والهاء : ضمير متصل

مبنى على الضم في محل نصب اسم " أن " .

غفور : خبر أول لـ " أن " مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

رحيم : خبر ثان مرفوع وعلامة رفعه للضمة .

والجملة من " أن " واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

و " فإنه غفور رحيم " وهو في الكتاب العزيز بفتح الهمزة .

" أن " واسمها وخبرها في تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير :

فالفقران جزاؤه .

أن : واسمها وخبرها في تأويل مصدر خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير :

فجزاؤه الغفران .

وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط .

(١) سورة الأنعام : ٥٤ .

[٤] أن تقع بعد مبتدأ هو قول ، أو في معنى القول ، وخبرها قول أو في معناه أيضاً :

والقائل واحد ، نحو : خير القول إني أحمد الله .

خير : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف .

القول : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة .

إني : إن حرف تأكيد ونصب مبني على الفتح المقدر ، والياء : ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم " إن " .

أحمد : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره " أنا " .

والجمله من الفعل والفاعل في محل رفع خبر " إن " والجملة من " إن " واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ .

وبفتح الهمزة : خير القول إني أحمد الله .

" أن " واسمها وخبرها في تأويل مصدر خبر المبتدأ ، والتقدير : خير القول حمد الله .

[٥] أن تقع في موضع التعليلات ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾ ^(١) .

وقرئ بفتح الهمزة : أنه هو البر الرحيم .

إنه هو البر الرحيم : جملة استئنافية دالة على التعليل .

أنه هو البر الرحيم : أن واسمها وخبرها في تأويل مصدر في محل جر بلام مقدرة . أي : لأنه هو البر الرحيم ، وتلك اللام دالة على التعليل .

وقوله تعالى : ﴿ وَصَلْ عَلَيْهِمْ إِن صِلَاتُكَ سَكَنَ لَهُمْ ﴾ ^(٢) .

(١) سورة الطور : ٢٨ .

(٢) سورة التوبة : ١٠٣ .

وَقَرَأْ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ : " أَنْ صَلَاتُكَ سَكَنَ لَهُمْ " .

إِنْ صَلَاتُكَ سَكَنَ لَهُمْ - جُمْلَةٌ تَعْلِيلِيَّةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ .

أَنْ صَلَاتُكَ سَكَنَ لَهُمْ : الْمَصْدَرُ الْمَوْضُوعُ فِي مَحَلِّ جَرِّ بِلَامٍ مُقَدَّرَةٍ .

تَخْفِيفٌ إِنَّ :

يَجُوزُ فِي " إِنَّ " التَّخْفِيفُ عَنْ طَرِيقِ حَذْفِ النُّونِ الثَّانِيَةِ ، فَتَصْبِحُ " إِنَّ " بِسُكُونِ النُّونِ ، وَتَسْمَى فِي تِلْكَ الْحَالِ الْمَخْفُفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَتُصَلِّحُ لِلدُّخُولِ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ .

وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى جُمْلَةٍ أَسْمِيَّةٍ يَجُوزُ الْإِعْمَالُ وَالْإِهْمَالُ :

فَنَقُولُ حِينَ الْإِعْمَالِ : إِنَّ خَائِدًا لِقَائِدٌ عَظِيمٌ .

وَنَقُولُ حِينَ الْإِهْمَالِ : إِنَّ خَائِدٌ لِقَائِدٌ عَظِيمٌ .

وَنُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْإِهْمَالَ هُوَ الْمَشْهُورُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ ، وَالْأَكْثَرُ تَدَاوُلًا ، وَيَجِبُ الْحَقُّ اللَّامَ بِخَبَرِهَا وَيُسَمُّونَهَا " اللَّامُ الْفَارَقَةُ " ؛ لِأَنَّهَا تَفَرِّقُ بَيْنَ الْمَخْفُفَةِ وَالنَّافِيَةِ ، نَحْوُ : إِنَّ عَلَى لَنَا جِحَ :

إِنَّ : مَخْفُفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ حَرْفُ مَبْنًى عَلَى السُّكُونِ .

عَلَى : مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةٌ رَفَعَهُ الضَّمَّةُ .

لَنَا جِحَ : اللَّامُ : هِيَ اللَّامُ الْفَارَقَةُ حَرْفُ مَبْنًى عَلَى الْفَتْحِ .

نَا جِحَ : خَبَرٌ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةٌ رَفَعَهُ الضَّمَّةُ .

وَقَدْ قَرَأَ بَعْضُ الْقُرَّاءِ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ ذَلُمًا لِيُوفِينَهِمْ رِبْكَ أَعْمَالِهِمْ ﴾

بِتَخْفِيفِ إِنَّ - لَمَّا - فِي تِلْكَ الْقِرَاءَةِ وَجْهَانِ إِعْرَابِيَانِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : إِنَّ : مَخْفُفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، حَرْفُ مَبْنًى عَلَى السُّكُونِ تَفِيدُ التَّوَكِيدَ .

كَلَّا : اِسْمٌ " إِنَّ " مَنْصُوبٌ وَعَلَامَةٌ نَصَبِهِ الْفَتْحَةُ .

لَمَّا : اللَّامُ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، حَرْفُ مَبْنًى عَلَى الْفَتْحِ .

مَا : زَائِدَةٌ حَرْفُ مَبْنًى عَلَى السُّكُونِ .

ليوفينهم : اللام مؤكدة للأولى : حرف مبنى على الفتح .

يوفى : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة التى هى حرف مبنى على الفتح .

هم : ضمير متصل مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به أول .
ربك : رب : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، وهو : مضاف والكاف : ضمير متصل مبنى على الفتح فى محل جر مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر " إن " المؤكدة المخففة من الثقيلة .
أعمالهم : أعمال : مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف هم : ضمير متصل مبنى على السكون فى محل جر مضاف إليه .

الوجه الثانى :

إن : مخففة من الثقيلة : حرف مبنى على السكون تفيد التوكيد .

كلأ : اسم " إن " منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

لما : اللام لام الابتداء . ما : اسم موصول بمعنى " الذين " مبنى على السكون فى محل رفع خبر " إن " المؤكدة المخففة .

ليوفينهم : اللام واقعة فى جواب قسم مقدر .

يوفى : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة مباشرة ، والنون للتوكيد . هم : ضمير متصل فى محل نصب مفعول به أول .

ربك : رب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، وهو : مضاف ، والكاف : ضمير متصل فى محل جر مضاف إليه .

والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم المقدر ، وتقدير الكلام : وإن كلأ للذين والله ليوفينهم ربك أعمالهم ، وجملة القسم لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

أعمالهم : أعمال : مفعول به ثان منصوب ، وهو مضاف ، وهم : ضمير متصل وهو مضاف إليه .

وإذا دخلت " إن " على جملة فعلية وجب الإهمال ، وأن يكون الفعل بعدها ناسخاً .

قال تعالى : ﴿ وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله ﴾ (١) .

وإن : الواو حسب ما قبلها .

إن : مخففة من الثقيلة حرف مبنى على السكون وهى مهملة .

كانت : كان : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح ، والتاء للتأنيث حرف مبنى على السكون ، واسم كان ضمير مستتر جوازاً تقديره " هى " يعود على التولية المفهومة من السياق الكريم . أى : وإن كانت التولية من بيت المقدس إلى الكعبة لكبيرة .

لكبيرة : اللام الفارقة : حرف مبنى على الفتح .

كبيرة : خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

تخفيف أن :

إذا خففت " أن " تصبح " أن " وتدخل على الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية للدلالة على التوكيد .

وتكون تلك الجملة خبراً لها ، أما اسمها فيكون ضميراً محذوفاً ، والأغلب أن يكون ضمير الشأن كما فى : علمت أن المجتهد ناجح

أن : مخففة من الثقيلة حرف مبنى على السكون الذى حُرِّك إلى الكسر منعاً لالتقاء الساكنين واسمها ضمير شأن محذوف والتقدير " أنه " .

المجتهد : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

ناجح : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر " أن " .

(١) سورة البقرة : ٤٣١ .

والمصدر المؤول من " أن " واسمها وخبرها في محل نصب سد مسد مفعولي " علم " .

وأشار علماء النحو إلى أن خبر " أن " إذا كان جملة فعلية فلا بد أن يكون مفصلاً بما يأتي :

قد : ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ونعلم أن قد صدقتنا ﴾ (١) .

أن : مخففة من الثقيلة ، حرف مبني على السكون ، واسمها : ضمير شأن محذوف والتقدير " أنه " .

[١] قد : حرف تحقيق مبني على السكون .

صدقتنا : فعل ماض مبني على السكون ، والتاء : ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل .

نا : ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به .

والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر " أن " المخففة من الثقيلة .

وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر في محل نصب سد مسد مفعولي نعلم .

وقول الشاعر :

شهدت بأن قد خط ما هو كائن وأنت تمحو ما نشاء وتثبت

[٢] السين : أو سوف :

قوله تعالى : ﴿ علم أن سيكون منكم مرضى ﴾ .

أن : مخففة من الثقيلة حرف مبني على السكون ، واسمها ضمير الشأن محذوف والتقدير " أنه " .

سيكون : للسين حرف استقبال مبني على الفتح .

يكون : فعل مضارع ناقص مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

(١) سورة المائدة : ١١٣ .

منكم : من : حرف جر مبني على السكون .

وكـم : ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بـ " من " والجار
والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم لـ " يكون " .

مرضـى : اسم يكون مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر .
والجملة من " يكون " واسمها وخبرها في محل رفع خبر " أن " المخففة
من الثقيلة .

وقول الشاعر :

وإذا رأيت من الهلال نموّه أيقنت أن سيصير بدرًا كاملاً

وقول الشاعر :

واعلم - فعلم المرء ينفعه - أن سوف يأتي كل ما قدرا

الشاهد : أن سوف يأتي : حيث أتى بخبر " أن " المخففة من الثقيلة جملة فعلية
وليس فعلها دعاء ، وقد فصل بين أن وخبرها بحرف التنفيس وهو سوف .

الإعراب : اعلم : فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : أنت .

فعلم : مبتدأ وعلم مضاف ، والمرء : مضاف إليه .

ينفعه : ينفع : فعل مضارع ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو

يعود على " علم " ، والهاء مفعول به لينفع .

والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ " أن " .

أن : مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف وجوباً .

سوف : حرف تنفيس ، يأتي : فعل مضارع ، كل : فاعل يأتي .

والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر " أن " .

كل : مضاف . ما : اسم موصول مضاف إليه .

قدراً : قدر : فعل ماض مبني للمجهول .

نائب الفاعل : ضمير مستتر تقديره هو يعود على " ما " .

والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

[٣] أحد حروف النفي الثلاثة : " لا - لن - لم " :

فتقول : أعلم أن لا يضيع المعروف بين الناس .

لا : حرف نفى مبنى على السكون .

يضيع : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

المعروف : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر " أن " المخففة من الثقيلة .

وقوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾ ^(٢) .

أن : مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف ، والتقدير " أنه " .

لن : حرف نفى ونصب واستقبال مبنى على السكون .

يقدر : فعل مضارع منصوب بـ " لن " ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

على آخره .

أحد : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر " أن " المخففة من الثقيلة .

وقوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٣)

لم : حرف نفى وجزم وقلب مبنى على السكون .

يراه : يَر : فعل مضارع مجزوم بـ " لم " وعلامة جزمه حذف حرف

العلّة ، والهاء ضمير متصل مبنى على الضم في محل نصب مفعول به .

أحد : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر " أن " المخففة من الثقيلة .

(١) سورة القيامة : ٣ .

(٢) سورة البلد : ٥ .

(٣) سورة البلد : ٧ .

[4] لو :

قوله تعالى : ﴿ وَأَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا ﴾ ^(١) .

لو : حرف امتناع لامتناع مبنى على السكون .

استقاموا : فعل ماض مبنى على الضم .

وواو الجماعة : ضمير متصل مبنى على السكون فى محل رفع فاعل .

والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر " أن " المخففة من الثقلية .

ملاحظة :

ورد فى الشعر القديم " أن " المخففة من الثقلية ، واسمها : ضمير بارز ،
وليس محذوفاً ، وخبرها : جملة فعلية أو اسم مفرد .

قال الشاعر :

فلو أنك فى يوم الرخاء سألتنى طلاقك ، لم أبخل وأنت صديق

الشاهد :

قوله " أنك " حيث خففت " أن " المفتوحة الهمزة وبرز اسمها وهو الكاف ،
وذلك قليل والكثير عند ابن الحاجب أن يكون اسمها ضمير الشأن ولجب الاستتار ،
، وخبرها : جملة .

الإعراب :

فلو : لو : شرطية غير جازمة .

أنك : أن : مخففة من الثقلية ، الكاف : اسمها .

فى يوم : جار ومجرور متعلق بقوله : سألتنى .

ويوم : مضاف ، الرخاء : مضاف إليه .

سألتنى : فعل وفاعل ، والنون للوقاية .

(١) سورة الجن : ١٦ .

والباء : مفعول أول ، فراقك : فراق : مفعول ثانٍ لسأل ، وفراق : مضاف
والكاف مضاف إليه .

لم : حرف نفى وجزم وقلب .

أبخل: فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره "أنا" .
والجملة : جواب الشرط غير الجازم ، فلا محل لها من الإعراب .
وأنت : الواو واو الحال ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ .

صديق : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب .

تخفيف كان :

وتخفف " كان " فتصبح كان بسكون النون ، ويكون اسمها ضميراً للشأن
وخبرها جملة اسمية أو فعلية .

وإذا كان الخبر جملة اسمية فلا تحتاج إلى فاصل بينها وبين " كان " .

ومن ذلك قول الشاعر :

وصدر مشرق النحر كان ثدياه حقان

كان : حرف تشبيه ونصب ، وهى مخففة من الثقيلة مبنية على السكون ،
واسمها : ضمير الشأن محذوف ، والتقدير " كأنه " .

ثدياه : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه مثنى .

والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر كان .

وإذا كان الخبر جملة فعلية فلا بد من الفصل بينها وبين " كان " ويمكن
الفصل بـ " لم " كما فى قوله تعالى : ﴿ كان لم تعن بالأمس ﴾ ^(١) .

كان : مخففة من الثقيلة ، وهى حرف تشبيه ونصب ، واسمها : ضمير
الشأن محذوف والتقدير " كأنه " .

لم : حرف نفى وجزم وقلب مبنى على السكون .

(١) سورة يونس : ٢٤ .

تغن : فعل مضارع مجزوم بـ " لم " وعلامة جزمه حذف حرف العلة ،
والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره " هي " .

والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر " كان " .

وقول الشاعر :

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر

وقول الشاعر :

لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كأن قد ألما

تخفيف لكن :

وتخفف " لكن " فتصبح " لكن " بسكون النون ، وتتدخل على الجملة الاسمية
والجملة الفعلية .

تقول : المجتهد ناجح ، لكن المهمل راسب .

لكن : حرف استدراك مهمل وجوباً مبني على السكون .

الذي : حرك إلى الكسر حتى لا يلتقي ساكنان .

المهمل : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

راسب : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

وقول الشاعر :

ولست أجازي المعتدى باعتدائه ولكن بصفح القادر المتعلم

الباب الرابع

لا النافية للجنس

تمهيد :

عرفت العربية في أساليبها لاءات متعددة تفيد النفي وغيره :

فمنها : لا النافية المشبهة بليس ، لا النافية للجنس ، لا النافية المهملة من حيث التأثير الإعرابي ، لا الناهية ، لا العاطفة .

والأوليان من اللاءات المذكورة تختصان بالدخول على تركيب جملة المبتدأ والخبر ، أى : تختص كل منهما بالدخول على الجملة الاسمية .

وكلاهما تعدان من النواسخ ، حيث تحدث كل منهما تأثيراً إعرابياً في إحدى ركني الجملة النحوية الاسمية الأساسيين ، فضلاً عن دلالة النفي التي تفيدها كل أداة منهما ، وإذا اختلفت مدى الدلالة بين الأداتين وتسمى لا المشبهة بليس - في المصطلح النحوي - لا النافية للوحدة .

معنى البناء

البناء حالة لا موجب فيها لحركات الإعراب أصلاً ، وهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة أو صورة واحدة بلا تغيير ، والبناء من خصائص الحروف .

وهناك من الأسماء ما هو مبنى وهو قليل ، ومن الأفعال ما هو مبنى وهو الكثير ، وعلة البناء في ما يذكر علماء العربية ما يطلقون عليه شبه الحرف ، وقد أفاضوا في ذلك شرحاً وتفصيلاً في بناء الأسماء ولكنهم لم يعرضوا لعلة البناء في الأفعال إلا لمأماً ؛ ذلك لأن الفعل يغلب فيه البناء فهو أصل فيه لأنه يلزم في أغلب أحواله موقعاً واحداً من الكلام وهو موقع المسند .

أما الأسماء المبنية فهي شبيهة بالحرف في الأغلب ، أو شبيهة بالفعل في بعض أحوالها ، وأصل شبه الأسماء المثبتة بالحروف دلالتها على ما تكل عليه حروف المعاني .

البناء العارض :

لاشك أن موضوع الإعراب والبناء هو من الموضوعات الأساسية التي يوليها النحويون مزيد عناية واهتمام، فيفسحون له صدور كتبهم ومصنفاتهم ، وينزلونه منزلة سامية رفيعة منها ، ومن الأدلة البارزة على أهمية هذا الموضوع أنه لا يمكن بحث موضع للكلمة في الجملة ، ولا النظر في أحوال آخرها دون التطرف إليه .

ومن المعروف أن علم العربية يقوم في معظمه على معرفة حركات أواخر الألفاظ وعوامل تلك الحركات وعللها ، ولا يمكن أن تقوم لعلم العربية قائمة دون النظر في مثل هذه الموضوعات .

وكان العرب قد لاحظوا أن الألفاظ العربية ليست سواء في هذا السبيل ، فمنها ما تتغير حركة آخره بتغير موقعه في الجملة أو بتغير العامل الداخل عليه ، وقد أطلقوا عليه اسم : المعرب ، ومنها ما يلزم آخره حالة واحدة ، بفض النظر عن موقعه في الجملة ونوع العامل الداخل عليه ، وقد أطلقوا عليه اسم : المبنى . وكان من حق النحويين الذين شغلوا أنفسهم بدراسة العربية وشؤونها أن يلاحظوا هذا الفرق بين نمط من الأسماء تتغير أواخره وفقاً لموقعه في الجملة ، ونمط آخر تلزم أواخره حالة واحدة ، وكان لابد أن ينشأ عن هذه الملاحظة ما يطلق عليه اسم : الإعراب والبناء .

ظهور الأثر الإعرابي يقتضى المحل القابل له ، الصالح لأن يظهر عليه ذلك الأثر ، وهذا يعنى أن يكون " اسماً معرباً " فإن كان " اسماً مبنياً " لم يظهر عليه الأثر الإعرابي ، بل يستكن في البنية العميقة، وصفة البناء قد تكون أصيلة في الاسم ، وقد تكون عارضة .

أولاً : البناء الأصلي :

وهو ما أشار إليه النحاة بمشابهة الاسم للحرف فقسموها للأشوااع التالية :

[أ] الشبه الوضعى :

ويقصدون المشابهة فى عدد الحروف التى وُضع عليها الاسم والحرف ، والأصل فى الاسم أن يرد على ثلاثة أحرف فصاعداً ، فإذا خرج عن هذا الأصل ونقصت حروفه فجاء على حرف أو حرفين من حروف المباني أشبه الحرف الذى هو من حروف المعانى ، والأصل فى حرف المعنى أن يرد على حرف أو حرفين من حروف المباني ، فإذا زاد على ذلك أشبه الاسم ، وبِم أن حكم الحرف البناء ، فإن الاسم الذى يشبهه يأخذ حكم البناء .

فمن الأسماء المبنية { مَن ، كَمْ ، تاء الفاعل } ولا يظهر الأثر الإعرابى عليها لشبهها بالحروف فى عدد حروفها ، وهو ما يسميه النحاة " الشبه الوضعى " .

[ب] الشبه المعنوى :

ويقصدون بذلك تضمن الاسم معنى من معانى الحروف ، فمن ذلك ما يشبه حرفاً موجوداً مثل " متى " وهو اسم استفهام مثل : { هل ، وهمزة الاستفهام } ، وكذلك يستعمل للشرط فهو يشبه حرف الشرط " إن " ، ومن أمثلة ذلك :
- متى جئت من الخارج ؟ - ومتى تجتهد تنل المراد .

ومما يشبه حرفاً مقدراً مثل " هنا " ، " لدى " ، " ما " التعجبية ، فهنا اسم يتضمن معنى الإشارة ولم تضع العرب له لفظاً يدل عليه ، وكذلك " لدى " الدالة على الملاصقة والقرب والظرفية ، فالملاصقة والقرب لم يوضع لفظ عند العرب يدل على ذلك ، وكذلك " ما " التعجبية " ، حيث لم يضع العرب حرفاً خاصاً به ، فكان هذه الأسماء أشبهت حرفاً مقدراً ومن ثم بنيت .

[ج] الشبه الاستعمالى :

وهو ملازمة الاسم لطريقة من طرائق الحروف :

[١] النيباء عن الفعل :

وذلك مثل أسماء الأفعال ، مثل : " هيهات ، صه ... " ، فهي لا تدخل عليها العوامل ، وهي نائبة عن أفعالها ، فأشبهت الحروف التي تتوب عن أفعالها مثل " ليت " التي تتوب عن أتمنى ، و " لعل " التي تتوب عن أرجو .

[٢] الافتقار اللازم :

والمقصود بذلك أن يفقر الاسم افتقاراً متأصلاً إلى جملة ، مثل الموصولات ، ومثل بعض الظروف التي تلزم إضافتها للجملة ، مثل : إذ ، وإذا ، وحيث ..
والبناء العارض هذا هو الذى يثير الإشكال والالتباس ، ذلك لأن العروض يناقئ اللزوم ، فإذا كان البناء اللازم هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة ، فإن البناء العارض الذى لا يلزم حالة واحدة هو ليس بناء ، أو هو على الأقل ليس بناء أصيلاً مادام عرضة للتغير وعدم الثبات .

- ولسنا نحن من يقول هذا الكلام ولا من يتخيله تخيلاً ، فكل من يتبع كلام السحابة حول هذا الموضوع يجد فيه كثيراً من الحيرة والتردد وعدم القدرة على الحسم فى موضوع إطلاق التسمية على مثل هذا النوع من الألفاظ أهو إعراب أم بناء ، فنراهم تارة يميلون إلى تسميته إعراباً لما يطرأ عليه من تغير الصورة واختلاف الحال .

ويختلف البناء العارض عن البناء الأصلي فى عدم ثبوت البناء فى الكلمة المبنية ؛ إذ إنه يختلف باختلاف دلالة الكلمة على التعريف أو التأكيد ، فدلالة الكلمة على معنى التعريف بمواصفات خاصة يكون سبباً فى بناء الكلمة ، فإذا زال التعريف عادت للكلمة إلى الإعراب ، على العكس من البناء الأصلي الذى لا تتغير معه الكلمة لا تعريفاً ولا بناءً ، فالكلمة تعطى معنى التعريف فى كل أحوالها ، ولذلك تظل مبنية دائماً ، كما لوحظ ذلك فى الضمير واسم الإشارة واسم الموصول ، ويشترط البناء الأصلي شروط هي :

١- أن تكن الكلمة مفردة .

٢- أن تكون الكلمة معرفة تعريفاً أصلياً .

٣- أن يكون تعريفها بلا واسطة .

٤- أن يكون تعريفها قوياً .

فلسو كانت الكلمة معرفة بواسطة لا تقع تحت نطاق البناء الأصلي ؛ لأنها تكون في حالة من اثنتين : إما أن تكون معربة ، وإما تكون مبنية بناءً عارضاً ، فالكلمات المعرفة بـ"ال" والمعرفة بالإضافة هي معربة ، وهناك كلمات يكون البناء فيها بناءً عارضاً يقول عنها ابن يعيش : " وأما عروض البناء فإن المبنى من الأسماء يكون على ضربين : ضرب له حالة يكون معرباً فيها ، وإنما يعرض له البناء في بعض الأحوال ، نحو : يا زيد في النداء ، وما كان مثله فإنه يكون في غير النداء معرباً ، وإنما عرض البناء في النداء ، ومثله " لا رجل " في النفي ، فإن البناء عرض له في حال النفي ، وفي غير النفي يكون معرباً ، نحو : هذا رجلٌ ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجلٍ ، وكذلك ﴿ الله الأمرُ من قبل ومن بعد ﴾ (١) ... إلخ (٢) .

اسم لا النافية للجنس بين الإعراب والبناء :

من الكلمات المبنية بناءً عارضاً اسم " لا " النافية للجنس العاملة عمل إن ، وهو مثل المنادى المفرد العلم في بنائه بناءً عارضاً لوجود سبب ما ، فإن زال هذا السبب رجع إلى أصله وهو الإعراب ، وإذا كان المنادى قد بني للتعين والتحديد كما أكد النحاة ، فما هو المر إن في بناء اسم " لا " هذا البناء العارض؟
اختلف النحاة في علة البناء على النحو التالي (٣) :

ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أن علة ذلك تركب " لا " مع اسمها تركيب الأعداد ، واستدلوا على ذلك بزوال البناء وإهمال " لا " إذا فصل بينها وبين اسمها ، كما في قوله تعالى : ﴿ لا فيها غول ﴾ (٤) .

(١) سورة الروم : ٤ .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٨٣/٣ .

(٣) ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٣/٢ - ١٤ .

(٤) سورة الصافات : ٤٧ .

ذهب ابن عصفور إلى أن علة البناء تضمن معنى " من " بدليل ظهورها
في قول الشاعر :

فَقَامَ يَنْوُدُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ

وقد ظهرت في هذا الشاهد " من " بعد " لا " واستدل من ذلك ابن عصفور
على أن الاسم إذا لم تذكر معه " من " فهو يتضمنها ، ورد قول سيبويه والجمهور
بأن تركيب الحرف مع الاسم قليل ، وأن البناء لتضمن معنى الحرف كثير ، فالحرف
" من " يدل على الشمول والاستغراق ، وهو ما تفيد النكرة في سياق النفي .
الاستغراق وذلك في بناء اسم " لا " النافية للجنس ، وذلك نحو : لا رادَّ لقضاء الله .
ومما يلفت النظر أن السبب الوحيد الذي حمل النحاة على القول بأن اسم
" لا " النافية للجنس مبنى هو خلوة من التتوين الذي هو من علامات الأصالة في
الاسم المتمكن الأمكن ، وهو السبب نفسه الذي حملهم على القول بأن المنادى
للمفرد المعرفة في نحو : يا زيد ، يا رجل ، هو مبنى أيضاً .

ويسدو أن هذا القول في كلا الحالين غير مقنع ، وأنه هو السبب الذي جر
كل هذه الخلافات والإشكالات التي مازلنا نعاني منها في الدرس النحوي ، ومهما
يكن فإن القضية مازالت بحاجة إلى مزيد من التأمل وإمعان النظر .

شروط عمل لا النافية للجنس :

الشروط الستة وضعها النحاة لها لكي تكون عاملة لفظاً ومعنى ، هذه
الشروط هي ^(١) :

- ١- أن تكون نافية ، فإن زينت أو جاءت بمعنى " غير " في تعمل .
- ٢- أن يكون منفيها الجنس ، أي يكون الحكم المنفي بها شاملاً لجنس اسمها
كله " أي منصباً على كل فرد من أفراد ذلك الجنس " .
- ٣- أن يكون النفي بها على سبيل التتصيص لا الاحتمال .

(١) انظر هذه الشروط في شرح الأسموني ٤٠٣/٢ ، حاشية الصبان : ٤٠٣/٢ ، النحو الوافي
: ٦٨٨/١ ، ٦٨٩ .

٤- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين .

٥- ألا يدخل عليها حرف جر .

٦- عدم وجود فاصل بينها وبين اسمها .

وإذا كان اسم " لا " قد تحدث دلالاته ، فلا بد أن يشترط تنكيره ؛ إذ لو كان معرفة فإنه لا يمكن تحويله للجنس ، لعدم إمكانية تحويل دلالة الاسم المعرف أن يكون للجنس ، ويكون الاسم المعرف نفسه داخلاً تحت هذا الإطار بالقوة ، وعندما لا يتمكن من هذا فلا بد أن يكون الاسم نكرة .

يؤكد هذا " الرضى " عندما يقول عن " لا " : " إنما لم تعمل في المعرفة ؛ لأن وجه المشابهة ، وهو كونها لنفى الجنس ، لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة ؛ إذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفى الجنس بانتفائها " (١) .

ويبدو أن ضعف التعريف فى العلم يجعله قريباً من النكرة ، حيث يؤول بالنكرة فى هذا الموضع ، ويشير إلى ذلك بعض النحاة فى قولهم : " قد يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة فيعامل معاملتها ، بعد نزاع ما فيه أو فيما أضيف إليه من ألف ولام " (٢) .

وبهذا المفهوم يمكن أن نفهم قول الشاعر : لا هيثمَ الليلة للمطى (٣)

وقول الشاعر :

أرى الحاجات عند أبى خبيب نَكْنَنَ ولا أمية فى البلاد (٤)

فقد جاءت كلمات " هيثم " و " أمية " اسمين لـ " لا " النافية للجنس ، وهما معرفتان شكلاً ، لكنهما نكرتان معنى ، وفى هذه الحالة لا يقصد هيثم معين ، ولا

(١) الرضى : شرح الكافية ٢٥٧/١ - ٢٥٨ .

(٢) حاشية يس العلوى على التصريح : ٢٣٦/١ .

(٣) ابن عيش : شرح المفصل ١٠٣/٢ ، شرح الأشموني ٤/٢ .

(٤) ابن عيش : شرح المفصل ١٠٣/٢ .

أمية معين ، حيث حكم النحاة بأن العلم هنا يؤول بالنكرة ، بل إن ابن يعيش يشير إلى أن هذه الأسماء " ظاهرها التعريف والمراد بها التذكير " (١) .

والملاحظ أنه عندما تحول في سياق " لا " النافية للجنس بنى ؛ لأن دلالاته أصبحت محددة ، وأصبح هيثم المقصود ، وكذا أمية من الذين يندرجون تحت الحكم ، وهما لا يقصدان بذاتهما ، بل كان من فيه للمعنى المقصود ، وأصبح تعرف الكلمة قائماً بشكل آخر ، فبنى على الفتح لتعريفه لا لكونه علماً ؛ إذ العلم لا يبني ، بل لكونه اسم " لا " الدال على التعريف الشامل ، والدليل على ذلك أن اسم " لا " إن جاء مثلى لا يقصد به ما ورد من معنى التثنية ، ففي قول الشاعر:

تعزّ فلا إلفين بالعيش متعاً ولكن لو رآد المنون تتابع (٢)

جاء اسم " لا " مثلى " إلفين " ومع هذا فقد بنى ، والسبب في ذلك نستطيع أن نقف عليه من كلام ابن هشام الذى حدد بوضوح أنه مبنى عندما قال: " إن (لا) إذا كانت للنفى ، وكان المراد بذلك النفى استغرق الجنس بأسره ، بحيث لا يخرج عنه واحد من أفراده ، وكان الاسم مفرداً - ونعنى بالمفرد هنا وفى باب النداء : ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، ولو كان مثلى أو مجموعاً - فإنه حينئذ يستحق البناء على الفتح " (٣) .

وهذا كلام صريح ومباشر من ابن هشام ، يؤكد فيه أن دلالة اسم " لا " المفرد عندما تكون لنفى الجنس دلالة شاملة ، بحيث لا يخرج عنه واحد من أفراده ، يكون مبنياً في حالة المفرد والمثلى والمجموع ، وإذا طبق هذا المفهوم على البيت السابق سيكون المقصود كل من أو ما يمكن أن يتصف بأنهما إلفان ، وعلى هذا يندرج كل إلفين تحت هذا المعنى ، فيكون المقصود كل جنس الآلاف ، فأصبح الجنس معرفة هنا ، وهذا هو المقصود باسم " لا " فى هذا الموطن .

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ١٠٣/٢ .

(٢) شرح الصبان على الألفية ٧/٢ ، وشرح التصريح ٢٣٩/١ ، وشرح الشذور ص ٨٣ .

(٣) شرح شذور الذهب : ص ٨٣ .

وما قيل عن المثني يمكن أن يقال عن جمع المذكر والمجموع بالآلف والتاء وملحقتهما إذا توفرت دلالة نفى الجنس ، ويصبح ذلك سرّاً بناء اسم " لا " الذي اتسم بسمّة الأفراد .

ومن هنا نقول إن " لا " النافية دخلت على العلم بعد مراعاة معنى التذكير فيه ، فالسيوطي يؤكد أن " الأعلام لا تفيد معنى ؛ لأنها تقع على الشيء ومخالفة نوعاً واحداً ، نحو " زيد " فإنه يقع على الأسود ، كما يقع على الأبيض ، وعلى القصير كما يقع على الطويل " ^(١) ، بل إنه يمكن أن يقع على كل من سمى بزيد في وقت واحد ، وهم كثر ، أما اسم " لا " النافية حينما يفيد الجنس والاسم الدال على الجنس المقترن بآل الجنسية ، فإنه ليس في دلالة العلم الذي لا يفيد معنى .

يشير إلى ذلك السيوطي عندما يكمل حديثه السابق مقارناً بين العلم واسم الجنس قائلاً : " وليست أسماء الأجناس كذلك ، لأنها مفيدة ، ألا ترى أن رجلاً يفيد صنيعةً مخصوصة ؛ ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيداً ، و " زيد " يصلح أن يكون علماً على الرجل والمرأة ، ولذلك قال النحويون العلم ما يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة ، فإنه يجوز أن تتقل اسم ولدك ، أو عبدك من خالد إلى جعفر ، ومن بكر إلى محمد ، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة وليس كذلك اسم الجنس ، فإنك لو سميت الرجل فرساً ، أو الفرس جملًا كان تغيير اللغة " ^(٢) ، وهذا دليل على أن اسم " لا " قد تحدد منلوله من خلال وقوعه على كل الأفراد المندرجين تحته ، عكس العلم الذي لم يتحدد دلالاته بشكل قاطع ، واسم " لا " وإن كان نكرة في شكله إلا أنه معرفة في معناه ؛ لأنه لدى التعميم أيضاً يوجد عنصر تعيين ، ويرى " النحاة العرب " أن خاصية عنصر التعيين تتجلى في أن التعبير عن التعيين لا يرجع إلى شيء منفرد ، بل يرجع إلى صنف كامل من الأشياء ، أي : لا يرجع إلى الأشخاص بل الجنس كله .

(١) السيوطي : الإشباه والنظائر ٥٣/٢ .

(٢) السابق نفسه .

ومما يضمن من الأسماء معنى الحرف الاسم الواقع مبنياً بعد " لا " التبرئة
التي يقال فيها النافية للجنس نفياً يستغرق أفرادها على سبيل التنصيص ، نحو قوله
تعالى : ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾ ^(١) ، ونحو قولك : لا رجل في الدار .

فإن معنى الاستغراق وهو معنى حرف الجر " من " مضمن في الاسم
المنفى بـ " لا " فيستحق البناء من أجل ذلك .

تعريفها :

معنى " لا النافية للجنس الدلالة على نفى الحكم عن جنس اسمها نصباً ،
أى بغير احتمال لأكثر من معنى واحد .

أو معناها استغراق حكم النفي لجنس اسمها كله نصاً لذلك يسميها النحاة "
لا " النافية للجنس ، أى التى يقصد بها النفس على استغراق النفي لأفراد الجنس
كله دون ترك أحد .

الاستغراق : والمقصود بالاستغراق الشمول الكامل الذى يتناول أفراد
الجنس كله دون ترك أحد .

مثال للتوضيح : لا كتاب فى الحقيقة

لا : حرف نفى مبنى على السكون يعمل عمل ليس .

كتاب : اسم " لا " مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

فى : حرف جر مبنى على السكون .

الحقيقة : اسم مجرور بـ " فى " وعلامة جره الكسرة .

والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر " لا " العاملة عمل ليس .

إن إخال " لا " على الجملة الاسمية السابقة ورفع كلمة " كتاب " التى

للمفرد يجعل معنى التركيب محتملاً أمرين :

(١) سورة البقرة : ٢ .

١- نفى وجود كتاب واحد فى الحقيقة مع جواز وجود كتابين فى الحقيقة أو أكثر .

٢- نفى وجود كتاب واحد وما زاد على الواحد فليس بها شيء من الكتب مطلقاً .

فالتركيب محتمل للأمرين ولا دليل فيه يعين أحدهما ويمنع الاحتمال ، أى : أن " لا " تدل على نفى يحتمل وقوعه على فرد واحد فقط أو على فرد واحد وما زاد عليه .

فإذا أردنا أن يدل المثال السابق على النفى الصريح العام وجب أن تضبط كلمة " كتاب " ضبطاً آخر يودى إلى هذا الغرض فنقول : لا كتاب فى الحقيقة لا : نافية للجنس حرف مبنى على السكون .

كتاب : اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب .

فيه : حرف جر مبنى على السكون .

الحقيقة : اسم مجرور بـ " فى " وعلامة جره الكسرة .

والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر " لا " .

إن الضبط الجديد لكلمة " كتاب " وهو البناء على الفتح ورفع الخبر يجعل النفى صريحاً فى غرض واحد ، لا احتمال معه لغيره ، كما يجعله عاماً ينتصب على فرد ، فيقع على الواحد وعلى الاثنين وعلى الثلاثة وما فوقها ولا يسمح لفرد أو أكثر بالخروج من دائرته (١) .

ويطلق القماء من النحاة العرب على " لا " النافية للجنس اسم " لا " التى للتبرئة ؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى الخبر فعندما نقول : لا إنسان مخلد .

أنت " لا " وظيفة معنوية محددة ، هى نفى الخلود عن جنس اسمها وهو "إنسان" .

(١) عباس حسن : النحو الوافى ، ١/ ٦٨٥ .

و " لا " النافية للجنس إنما تدل على نفي الجنس نصاً ، إذا كان اسمها واحداً فإن كان متثني أو جمعاً ، نحو : لا رجلين في الدار - ولا رجال فيها لحتمل أن تكون لنفي الجنس ، واحتمل أن تكون لنفي وجود اثنين فقط أو جماعة فقط ، فيجوز أن يكون فيها اثنان أو واحد إن نفيتم الجمع ، وأن يكون فيها جماعة أو واحد إن نفيتم الاثنين ، ولذا يجوز أن نقول :

" لا رجلين فيها ، بل رجل أو رجال "

و " لا رجال فيها بل رجل أو رجلان . "

وكذلك " لا " العاملة عمل " ليس " و " لا " المهيمة ، فإنما يصح أن يراد بها نفي الجنس إن كان المنفي واحداً ، فإن كان اثنين أو جماعة جاز أن يراد بهما نفي الجنس أو نفي الاثنين فقط أو نفي الجماعة فقط ، فيجوز مع نفي الاثنين أن يكون هناك واحد أو اثنان ، فالفرق بين النافية للجنس والعاملة عمل ليس أو المهيمة ، إنما هو إذا كان المنفي واحداً .

فالأولى لا يجوز أن يراد بها نفي الجنس ونفي الواحد ، والأول أكثر ومنه قول الشاعر :

تعزّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقعياً

وإنما صح أن يراد بها نفي الجنس ؛ لأن النكرة في سياق النفي تدل على العموم لهذا يحسن أن أريد عدم إرادة العموم أن يؤتى بعدهما بما يزيل اللبس ، كأن يقال مثلاً : لا رجل مسافراً ، بل رجلان أو رجال ، فإن أطلق الكلام بعدهما ترجح أن تكونا لنفي الجنس على سبيل الاحتمال . ولا النافية للجنس أثرها أقوى وأشد حتى أنهم يقولون إن الاسم بعدهما يبنى على الفتح إذا لم يضاف وفي كلامهم عليها نستطيع أن نلمح طرفاً من هذا المعنى فهم يقولون : إنها تتركب مع اسمها وتصبح وإياه كالكلمة الواحدة ولذلك يكون محلها كليهما عندهم رفع ، ويجيزون الابتاع عليهما بالرفع :

فاذا قلنا : لا رجل حاضر

فقد ركبنا " لا " وهى - كما يقولون - نص فى نفى الجنس على سبيل الاستغراق مع الاسم الذى بعدها ، حتى كأنه معناه قد تغير وأصبح يدل فى سياقها على الجنس كله منفياً ، بعد أن كان قبل دخولها لا يدل إلا على فرد شائع فى الجنس كله .

ومن خلال كلام النحاة فى " لا " النافية للجنس نستطيع أن نبين أن المسند إليه بعدها وبعد أخواتها - فى الأثر لا فى المعنى - إنما يفارق استقلاله وانفراده بالإسناد ويعتمد على ذلك الحرف فى وقوعه موقع المسند إليه ، وفى أداء وظيفته فى الكلام ، وهو بذلك شبيه بالمسند فى باب كان وأخواتها .

وهناك طائفة من الأسماء ينسبونها إلى البناء ويصفونها بأنها مبنية ، تلك أسماء حملها الاستعمال أو يحملها الاستعمال معنى أكثر من معناها فيجعل لها فى بعض الأحوال دلالات خاصة ، قد يصح أن يقال إنها تختلف عن دلالاتها الأولى ، ومثال ذلك اسم " لا " التى لنفى الجنس فى نحو قولنا : لا رجل فى الدار

فكلمة " رجل " اسم نكرة يدل على كل فرد تنطبق عليه هذه الدلالة ، ولكنه إذا استعمل هذا الاستعمال أصبح معناه بعد " لا " النافية للجنس شيئاً آخر ، إنه أصبح يدل على الجنس المنفى ، فقولنا " لا رجل " لا يعنى نفى رجل مفرد ، وإنما يعنى جنس الرجال منفياً على سبيل الاستغراق .

وهذا يخرج عن نطاق معناه ، ويحمله معنى أزيد منه ومختلفاً عنه بعض الاختلاف ، وينتج عن ازدحام اللفظ بالمعنى أن تزايله المرونة وتفاقه قابلية التصرف فيجمد ويتحدد ويستقر على ذلك المعنى الجديد .

خصائص لا النافية للجنس :

- ١- تنفي مطلق الجنس .
- ٢- لا يجوز العطف عليها بالحرف بل .
- ٣- اسمها فى محل نصب أو منصوب عند جميع العرب .
- ٤- تشبه فى الوظيفة النحوية أخوات " إن " .
- ٥- اسمها مفرد ، أو مضاف أو شبيه بالمضاف .
- ٦- يحذف خبرها كثيراً .

من شروط إعمالها :

- التزام ترتيبها طرفى جملتها .
- الطرفين نكرتان .
- أن يستغرق نفيها الجنس كله ، وأن يكون المنفى وهو ما يراد به النفى العام .
- وأن يكون المنفى نصاً ولا تسبق الأداة بحرف ولا تنفصل عن اسمها .

تفسير النصب فى باب " لا " النافية للجنس :

ذهب النحويون إلى أن هناك فى باب النفى ما هو ظاهر فى الاستغراق ، وما هو نص فيه ، فقولك : ما جاءنى رجل - لا رجل فى الدار ظاهر فى الاستغراق ، ويجوز عليه :

ما جاءنى رجل بل رجلان - لا رجل فى الدار بل رجلان

أما قولك : ما جاءنى من رجل - لا رجل فى الدار .

فهو نص فى الاستغراق ولا يجوز أن يقال :

ما جاءنى من رجل بل رجلان - لا رجل فى الدار بل رجلان

أى أن اسم " لا ، إن " انفتح فهو نص فى الاستغراق ^(١) ، فقولك : لا رجل بالفتح نص فى نفي الجنس بمنزلة لا من رجل .

فلما أرادوا التخصيص على الاستغراق ضمّوا النكرة معنى " من " فبنوها ، وإنما بنيت على ما تنصب به ، ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة فى الأصل قبل البناء ، ولم يبين المضاف ولا المضارع له ؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية ، فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه فى الأصل وهو الإعراب .

وإذا دخل الجار على " لا " منع من بناء المنفى بعدها ، نحو :

كنت بلا مال - غضبت من لا شيء

وذلك لتعذر تقدير " من " بعدها ؛ إذ لا يجوز : كنت بلا من مال ^(٢)

فهنا معادلة طرفاها : لا من رجل - ولا رجل .

والفتح فى " لا لرجل " بديل " لا من رجل " أو على تضمن معنى " من "

وهذا شبه حرفى من وجوه الشبه التى يستحق الاسم بسببها البناء .

ولعدم تحقق هذا الشبه فى المضاف أو شبهه ، أى عدم تضمنهما معنى " من " أعربا ونصبا كذلك إذا دخل الجار على " لا " لم يبين المنفى بعدها لتعذر تقدير " من " ، وهذه محاولة طيبة لتفسير بناء اسم " لا " عامة ، وسر بنائه على الفتح خاصة ، وسبب إعراب اسمها غير المفرد .

وهناك وجهة نظر أخرى جديرة بالنظر ترى أن لا ركبت مع ما بعدها تركيب خمسة عشر ، وهذا التركيب أمكن مع الاسم المفرد ، فبنى على فتح الجزأين ، ولم يكن مع غير المفرد ؛ لأن " لا " مع اسمها المضاف أو الشبيه به عبارة عن ثلاثة أشياء . و " لا " تركيب ثلاثة عناصر .

فبناء اسم " لا " النافية للجنس إما أن يفسر فى ضوء فكرة التبادل بين النصب والجر ، أو فى ضوء فكرة التركيب وتداخل العناصر وما يستتبعه من بناء

(١) شرح الكافية : ١١٢/١ ، ٢٥٦ .

(٢) شرح الكافية : ٢٥٧/١ - ٢٥٨ .

على الفتح ، والمنزعان صحيحان ولهما أمثلة كثيرة والذهاب إلى أن اسم " لا " النافية للجنس بنى على الفتح لتضمنه معنى " من " ليس بالأمد .

صور الجملة المنسوخة بلا النافية للجنس :

[١] لا : نافية للجنس واسمها مفرد منصوب بفتحة واحدة وخبرها شبه جملة في محل رفع .

قوله تعالى: ﴿ من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ﴾^(١) في قراءة ابن كثير وأبى عمرو .

[٢] لا : النافية للجنس واسمها مفرد: منصوب بكسرة واحدة ، وخبرها: شبه جملة . قول الشاعر :

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب

[٣] لا : النافية للجنس واسمها مثنى منصوب بالباء ، وخبرها : جملة فعلية .

قول الشاعر :

تعر فلا إلفين بالعيش متعاً ولكن لوراد المنون تتابع

[٤] لا : النافية للجنس واسمها مفرد منصوب بفتحة واحدة ولا خبر لها "محذوف"

قوله تعالى : ﴿ ولو ترى إذ فرعوا فلا فوت ﴾^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ يا أهل يثرب لا مقام لكم ﴾^(٣) .

[٥] لا : نافية للجنس واسمها ملحق بجمع المذكر السالم منصوب بالباء ولا خبر لها " محذوف " .

قول الشاعر :

يحشر الناس لا بنين ولا آباء إلا وقد عنتهم سنون^(٤)

(١) سورة البقرة : ٢٥٤ .

(٢) سورة سبا : ٥١ .

(٣) سورة الأحزاب : ١٣ .

(٤) أوضح المسالك : ص ٦٦ .

[٦] لا : نافية للجنس واسمها مضاف منصوب ، وخبرها مفرد مرفوع .

قولك : لا صائمٌ نقل مطيعٌ ليليس

[٧] لا : نافية للجنس واسمها شبيه بالمضاف منصوب وخبرها شبه جملة .

قولك : لا خبراً من الرسول عندنا

[٨] لا : نافية للجنس واسمها مفرد منصوب بفتحة واحدة ، ويعدها لا : مكررة

تحتل نفى الجنس وغيره والخبر محذوف .

لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

[٩] لا : نافية للجنس واسمها مفرد منصوب بفتحة واحدة ويعدها معطوف منصوب

، ويجوز رفعه والخبر مفرد مرفوع وقع مضافاً .

قول الشاعر :

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزر

حيث أجازوا " فلا أب وابنٌ "

[١٠] لا : نافية للجنس ، واسمها مفرد نصب بفتحة واحدة ويعده نعت نصب

بفتحة واحدة كذلك وخبرها مفرد مرفوع .

- لا سيف ماضٍ أقطع من الحق

- وأجازوا : لا سيف ماضياً .

- وأجازوا : لا سيف ماضٍ . [برفع التابع على محل " لا " واسمها]

[١١] همزة استفهام بعد لا : نافية للجنس أفادت التوبيخ والإنكار واسمها مفرد

والخبر محذوف .

قول الشاعر :

ألا ارعوا لمن ولت شبيبته وأننت بمشيب بعده هرم

[١٢] همزة استفهام بعدها لا : نافية للجنس أفادت الاستفهام المنفى بعدها اسمها

مفرد والخبر محذوف .

قول الشاعر :

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى

[١٣] همزة استفهام بعدها لا : نافية للجنس " أفادت التمنى " واسمها مفرد ولا خبر لها .

قول الشاعر :

ألا عُمَرَ وَلِيَّ مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات

[١٤] لا : نافية للجنس ، اتصل بها خبر شبه جملة بعدها المبتدأ مرفوع ، حيث فقدت العمل لفقدان الترتيب الأصلي فتكررت وجوباً بعدها المبتدأ والخبر .
كما فى قوله تعالى : ﴿ لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ﴾ ^(١) .

[١٥] لا : نافية للجنس ، اتصل بها نعت منفي : مفرد مجرور تابع لما قبله .
فتكررت وجوباً مسبوقه بواو العطف .

قوله تعالى : ﴿ تَوَدَّ من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية ﴾ ^(٢) .

[١٦] لا : نافية للجنس ، اتصل بها حال ، فتكررت وجوباً مسبوقه بواو العطف .
كما فى قولك : وضمن المتسابق لا هادئاً ولا مستريحاً

[١٧] ألا : مفيدة للتبسيه والاستفتاح كما لو دخلت على جملة اسمية وبعدها إن ومعمولها .

قوله تعالى : ﴿ ألا إنَّ أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ ^(٣) .

[١٨] ألا : مفيدة للعرض ، وبعدها : جملة فعلية .

قوله تعالى : ﴿ ألا تحبون أن يغفر الله لكم ﴾ ^(٤) .

(١) سورة الصافات : ٤٧ .

(٢) سورة النور : ٣٥ .

(٣) سورة يونس : ٦٢ .

(٤) سورة النور : ٢٢ .

[١٩] ألا : مفيدة للتخصيص وبعدها جملة فعلية .

قوله تعالى : ﴿ أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا عَهْدَهُمْ ﴾ (١) .

[٢٠] لا : نافية للجنس بعدها اسمها مفرد منصوب بفتحة واحدة نكرة عامة بعدها

الخبر مذكوراً وجوباً لعدم وجود القرينة السياقية التي تغني عن ذكره .

قول الرسول ﷺ : " لا أحد أغيرُ من الله عز وجل " .

وقولك : لا أحد أفضلُ من رسول الله ﷺ .

شروط عمل " لا " النافية للجنس وعملها :

اشترط النحاة في الجملة المنسوخة بها ، أن تحتفظ بترتيبها الأصلي :
الناسخ فاسمه " المبتدأ " فخبيره " الخبر " .

وأن يكون طرفاها نكرتين ، وأن يكون نفيها لمطلق الجنس ، وألا تسبق
بحرف الجر ، وإن فقدت شرطاً منها ، فقدت العمل وإن سبقت بحرف جر كان ما
بعدها مجروراً . ~ --- قولك : الله واحد بلا شك

فـ " لا " النافية للجنس حرف ناسخ ، يعمل عمل " إن " وأخواتها " ، حيث
تنصب المبتدأ ويسمى اسمها ، وترفع الخبر ويسمى خبرها .

شروط لا النافية للجنس :

[١] أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، لذلك إذا جاء بعدها معرفة تكرر " لا "

وتهمل أى تكون غير عاملة ، وذلك نحو : لا خالداً في البيت ولا على

لا : حرف نفي مهمل مبني على السكون .

خالد : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

في : حرف جر مبني على السكون .

البيت : اسم مجرور بـ " في " وعلامة جره الكسرة .

والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر .

(١) سورة التوبة : ١٣ .

ولا : الواو حرف عطف مبنى على الفتح . لا : زائدة لتوكيد النفي حرف مبنى على السكون .

على : اسم معطوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

وقول الشاعر :

لا القومُ قومي ولا الأعوانُ أعواني إذا ونا يوم تحصيل العلا واني
ولو كان اسم " لا " معرفة لأدى ذلك إلى تحديده وخروجه عن الدلالة على
استغراق الجنس ، فى حين أن النكرة فيها الدلالة على الشيوع والعموم اللذين
يناسبان سياق النفي ، لذلك قلنا أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، لذلك إن كان
المسند إليه بعدها معرفة أهملت ووجب تكرارها، نحو: لا سعيد فى الدار ولا خليل
وقد يقع اسمها معرفة مؤولة بنكرة يراد بها الجنس ، كأن يكون الاسم علماً
مشتهراً بصفة كـ " حاتم " المشتهر بالجود ، و " عنتره " المشتهر بالشجاعة ، و
" سحبان " المشتهر بالفصاحة ، ونحوهم . فيجعل العلم اسم جنس لكل من اتصف
بالمعنى الذى اشتهر به ذلك العلم .

كما قالوا : لكل فرعون موسى

بتتوين العلمين مراداً بهما الجنس ، أى : لكل جبار قهارٌ

وذلك نحو : لا حاتم اليوم ولا عنتره ولا سحبان

والتأول : لا جواد كحاتم ، ولا شجاع كعنتره ، ولا فصيح كسحبان

وقول الشاعر :

لا هيثم الليلة للمطى ولا فتى إلا ابن خبيرى

أى : لا حادى حسن الحذاء كهيثم

ومنه قول عمر فى على : رضى الله عنهما : قضية ولا أبا حسن لها

أى : هذه قضية ولا فيصل لها بفصلها .

وقد يراد بالعلم واحد ما سمي به ، نحو قول الشاعر :

ونبكى على زيد ولا زيد مثله برئ من الحمى سليم الجوانح

[٢] ألا يفصل بينها وبين اسمها بفواصل : فإذا فصل بينهما وبين اسمها بفواصل ولو

بالخبر أهملت ، ووجب تكرارها .

نحو : لا فى الدار رجل ولا امرأة

لا عندك زيد ولا خالد .

لا فى الحديقة عامل ولا عاملة .

وكان ما بعدها مبتدأ وخبر .

ونحو قوله تعالى : ﴿ لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ﴾ ^(١) .

[٣] أن لا يدخل عليها حرف جر :

فإن سبقها حرف جر كانت مهملة وكان ما بعدها مجروراً به ، نحو :

- سافرت بلا زاد .

- فلان يخاف من لا شيء .

--- وقول الشاعر ---

متاركة السفية بلا جواب أشد على السفية من الجواب

[٤] أن تكون نصاً على نفى الجنس : بأن يراد بها نفى الجنس نفيّاً عاماً لا على

سبيل الاحتمال .

فإن لم تكن لنفى الجنس على سبيل التخصيص بأن أريد بها نفى الواحد ،

أو نفى الجنس على سبيل الاحتمال ، فهي مهملة وما بعدها مبتدأ وخبر .

نحو : لا رجل مسافر .

لا : مهملة مبنى على السكون .

رجل : مبتدأ مرفوع . مسافر : خبر .

ولك أن تعملها عمل ليس : نحو : لا رجل مسافراً .

(١) سورة الصافات : ٤٧ .

وإرادة نفى الواحد أو الجنس بها هو أمر راجع إلى المتكلم ، أما السامع فله أن يفهم أحد الأمرين .

فإن قلت : لا صديقاً واحداً كافياً : كانت عاملة عمل " ليس " لأن كلمة واحد تدل على فرد واحد فصحب .

أحوال اسمها وخبرها :

وقد يحذف اسم " لا " النافية للجنس ، نحو : لا عليك ، أى : لا بأس ، أو : لا جناح عليك وذلك نادر .

والخبر إن جهل وجب ذكره كحديث : لا أحد أغير من الله ، وإذا علم فحذفه كثير ، نحو : لا بأس ، أى : لا بأس عليك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قالوا لا ضير إننا إلى ربنا منقلبون ﴾ ، أى : لا ضير علينا .

وقوله : ﴿ ولو نرى إذ فرعوا فلا فوت ﴾ ، أى : فلا فوت لهم .

وبنو تميم والطائيون من العرب يلتزمون حذفه إذا علم ، والحجازيون يجيزون إثباته وحذفه عندهم أكثر .

ومن حذفه قوله تعالى : ﴿ لا إله إلا الله ﴾ ، أى : لا إله موجود .

ويكون خبر " لا " مفرداً ، أى : نيس جملة ولا شبهها ، كحديث : " لا فقر أشد من الجهل ، ولا مال أعز من العقل ، ولا وحشة أشد من العجب " .

وجملة فعلية ، نحو : لا رجل سوء يعاشر

وجملة اسمية ، نحو : لا وضيع نفس خلقه محمود .

وشبه جملة بأن يكون محذوفاً مدلولاً عليه بظرف أو مجرور بحرف جر

يتعلقان به فيغنيان عنه ، كحديث : " لا عقل كالنتبير ، ولا ورع كالكف ، ولا حسب كحسن الخلق " .

والسحاة اعتبروا أن " لا " النافية للجنس واسمها في محل رفع بالابتداء ،

فأجازوا رفع التابع ، نحو : لا رجل في الدار وامرأة - لا رجل سفيه عندنا .

فالمعطوف والنعت رفعاً على أنهما تابعان لمحل " ولا واسمها " ؛ لأن محلهاما الرفع بالابتداء ، وقد اضطرهم إلى هذا التكلف أنه سمع من العرب رفع التابع بعد اسمها فتأولوا رفعه .

حالات اسم " لا " وأحكامه :

اسم " لا " النافية للجنس على ثلاثة أقسام :

مفرد - مضاف - شبيه بالمضاف .

[١] أن يكن مفرداً ، والمفرد : ما كان غير مضاف ولا شبيه بالمضاف وضابطه أن لا يكون عاملاً فيما بعده ، كقوله تعالى : ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾ ، ويدخل فيه المثني والجمع .

حكمه : البناء على ما ينصب به من فتحة أو ياء أو كسرة غير منون ، نحو : - لا رجل في الدار . - لا رجال في الدار . - لا رجلين في الدار .
.. لا منومين في المدرسة . .. لا منومات في المدرسة ..

ويجوز في جمع المؤنث السالم بناؤه على الفتح ، نحو :

- لا مهملات محبوبات . - لا مجتهدات منومات .

وقد روى بالوجهين قول الشاعر :

لا سابغات ، ولا جأواء بأملة نقي المنون لدى استيفاء آجال

وقد بني لتركيبه مع " لا " تركيب خمسة عشر

- لا مهملين في الكلية .

لا : نافية للجنس مبني على الياء ؛ لأنه مثني في محل نصب .

في : حرف جر مبني على السكون .

الكلية : اسم مجرور بـ " في " وعلامة جره الكسرة . والجار والمجرور

متعلق بمحذوف خبر " لا " .

قال الشاعر :

إنَّ الشبابَ الذي عواقبه فيه نلذ ولا لذاتٍ للشيب

لا : نافية للجنس ، حرف مبني على السكون .
 لذات : اسم " لا " النافية للجنس مبني على الكسر في محل نصب .
 للشيب : اللام : حرف جر مبني على الكسر .
 الشيب : اسم مجرور باللام وعلامة جره الكسرة . والجار والمجرور متعلق بمحذوف خير " لا " .

[٢] أن يكون مضافاً إلى ما بعده :
 حكمه : يكون معرباً منصوباً .
 نحو : لا رجل سوءٍ عندنا . - ولا رجُلٍ شرٍّ محبوبان .
 - لا مهملي واجباتهم محبوبون . - لا أبا جهلٍ مكرمٌ .
 - لا تاركاتٍ واجبٍ مكرّماتٍ .
 - لا طالبٍ علمٍ مهملاً .

لا : نافية للجنس حرف مبني على السكون .
 طالب : اسم " لا " منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف .
 علم : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة .
 مهمل : خبر " لا " مرفوع وعلامة رفعه الضمة .
 لا طالبى علم مهملان

لا : نافية للجنس حرف مبني على السكون .
 طالبى : اسم " لا " النافية للجنس منصوب وعلامة نصبه الياء ؛ لأنه متنى وهو مضاف .
 علم : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة .
 مهملان : خبر " لا " مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه متنى .
 [٣] أن يكون شبيه بالمضاف :
 والشبيه بالمضاف : هو ما اتصل به شيء من تمام معناه .

وضابطه : أن يكون عاملاً فيما بعده بأن يكون ما بعده فاعلاً له .
نحو : لا قبيحاً خلقه حاضرٌ .

أو نائب فاعل ، نحو : لا منموماً فعله عندنا .

أو مفعولاً ، نحو : لا فاعلاً شراً معدوح .

أو ظرفاً يتعلق به ، نحو : لا مسافراً اليوم حاضرٌ .

أو جاراً ومجروراً يتعلقان به ، نحو : لا راغباً في الشر بيننا .

أو تمييزاً له ، نحو : لا عشرين درهماً لك .

حكمه : معرب منصوب .

لا طالباً علماً مهملٌ .

لا : نافية للجنس حرف مبنى على السكون .

طالباً : اسم " لا " منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

علماً : مفعول به باسم الفاعل منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحة .

مهمل : خبر " لا " مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

حذف خبر لا النافية للجنس :

يكثر حذف خبر " لا " إذا كان هناك دليل على المحذوف ، فإذا قيل : هل

رجل في الدار ؟

فتجيب : لا رجلٌ ، أى : لا رجلٌ في الدار .

ومن الحذف أن تقول : لا بأس ، أى : لا بأس عليك .

وربما يقولون : لا عليك ، بحذف الاسم ، والتقدير : لا بأس عليك .

فإذا لم يوجد دليل فقد يؤدي الحذف إلى غموض المعنى لا يجوز حذفه .

ومن أمثلة الحذف : لا ضرر ولا ضرار

والتقدير : لا ضرر في ذلك ولا ضرار فيه .

ومثله : لا بأس ، لا تمك
|

وعلى ذلك فحذف خبر " لا " النافية للجنس إذا دل عليه دليل جائز ، وذلك
 مثل أن يقال : من المسافرين ؟ ، فيجواب : لا أحد . أى : لا أحد مسافر .
 وكان نقول المريض : لا بأس ، أى : لا بأس عليك .
 وعند بنى تميم الحذف ولجب إن دل الدليل .
 وعند الحجازيين : الحذف كثير . وأما إذا لم يدل على الخبر دليل فيمتنع
 حذفه ويجب ذكره ، مثل : لا أحد أغير من الله .
 وقول الشاعر :

إذا اللقاح غدت ملقى أصرتُها ولا كريم من الولدان مصبوح
 الشاهد : فى مصبوح فإنه وقع خبراً لـ " لا " النافية للجنس ولا يجوز
 حذفه لعدم الدليل .

حكم المعطوف على اسم " لا " إذا تكررت :
 ————— المعطوف الذى تكرر معه " لا " له ثلاثة أحوال : لأنه إما أن يكون نكرة
 مفردة ، وإما أن يكون نكرة مضافة ، أو شبيهة بالمضاف ، وإما أن يكون معرفة .
 [١] تكرار لا والمعطوفان مفردان :

إذا أتى بعد اسم " لا " بعاطف وتكررت " لا " وكان المعطوف نكرة مفردة ،
 والمعطوف عليه كذلك ، أى : المعطوف هو اسم " لا " الثانية والمعطوف عليه هو
 اسم " لا " الأولى .

مثل : لا نهر فى الصحراء ولا بحر .
 ومثل : لا حول ولا قوة إلا بالله .

جاز فيه خمسة أوجه ؛ وذلك لأنه يجوز فى الاسم الأول " المعطوف عليه "
 الفتح على أن " لا " عاملة عمل " إن " ، والرفع على أن " لا " عاملة عمل ليس .
 فإن فتح اسم " لا " الأولى جاز فى الاسم الثانى " المعطوف " ثلاثة أوجه :
 الفتح - النصب - الرفع .

أما الفتح فى الثانى ، مثل : " لا حول ولا قوة "

كالأولى ، أما النصب فى الثانى ، مثل : " لا حول ولا قوة " بتتوين قوة ونصبه " ، فعلى اعتبار أنه معطوف على محل اسم " لا " الأولى ؛ لأنه مبنى على الفتح فى محل نصب ، وحينئذ تكون " لا " الثانية زائدة .

وقد جاء على هذا الوجه قول الشاعر :

لا نسب اليوم ولا خلَّة اتسع الخرقُ على الرافع

الشاهد : جواز نصب " خلَّة " عطفاً على محل اسم " لا " الأولى ، و " لا " الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف ، وأما الرفع فى الثانى ، مثل : لا حول ولا قوة برفع " قوة " ، فيخرج على ثلاثة أوجه :

الأول : أنه معطوف على محل " لا " مع اسمها ؛ لأن محلها الرفع بالابتداء ، كما قال سيبويه ، وحينئذ تكون " لا " الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف .

الثانى : على أن " لا " الثانية عاملة عمل ليس .

الثالث : على أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف و " لا " ملغاة لا عمل لها .

وقد جاء على رفع الثانى قوله تعالى : ﴿ لا بيع فيها ولا خلَّة ﴾ برفع خلَّة فى قراءة بعضهم ، كما فى قول الشاعر :

هذا - لعمركم - الصغارُ بعينه لا أملى - إن كان ذاك - ولا أب

الشاهد : تكرار " لا " ورفع المعطوف وهو الاسم الثانى ، وفتح الأول ، و " لا " الأولى عاملة عمل " إن " ، والثانية عاملة عمل ليس .

[٢] وأن رفع اسم " لا " الأولى ، بأن كانت " لا " عاملة عمل ليس يجوز فى الثانى وجهان :

الرفع - البناء على الفتح ، ويمتنع النصب .

أما الرفع : فعلى الأوجه الثلاثة المتقدمة ، أى على أن " لا " الثانية عاملة عمل " ليس " أو على العطف على محل " لا " مع اسمها .

أو على الابتداء ، فنقول : " لا حول ولا قوة " برفع الاسمين معاً وتتوينهما .

وأما الفتح فعلى أن " لا " الثانية عاملة عمل " إن " واسمها مبنى على الفتح ، فنقول : " لا حول ولا قوة " برفع الأول وبناء الثاني على الفتح .
ومنه قول الشاعر :

فلا لغو ولا تأتيم فيها وماقا هوا به أبداً مقيم

الشاهد : فتح المعطوف وهو اسم " لا " الثانية على أنها عاملة عمل " إن " وأما " لا " الأولى فيجوز إلغاؤها أو إعمالها عمل ليس .

ولا يجوز النصب فى الثانى مع رفع الأول ؛ لأن النصب إنما جاز مع فتح الأول ، للعطف على محل اسم " لا " وهنا " لا " عاملة عمل " ليس " واسمها مرفوع اللفظ والمحل ، فلا يجوز العطف عليه بالنصب .

ويستلخص : إن مثل : " لا حول ولا قوة " يجوز فى الاسمين خمسة أوجه رفعهما أو فتحهما ، أو فتح الأول ورفع الثانى ، أو العكس ، أو فتح الأول ونصب الثانى .

[٢] تكرار " لا " والمعطوف مضاف :

وأما المعطوف : إذا كان نكرة مضافة أو شبيهة بالمضاف ، فيجوز فيه وجهان فقط : النصب - الرفع ، مثل :

- لا كتاب فى الحقيقة ولا قلم رصاص . " بنصب قلم ورفع فقط "

فالنصب على أن " لا " الثانية عاملة عمل " إن " والرفع على أنها عاملة عمل ليس ، أو على العطف على محل " لا " مع اسمها ، ويمتنع الفتح ؛ لأنه لا يكون فى المضاف .

[٣] وإذا كان المعطوف الذى تكررت معه " لا " معرفة تعين فيه الرفع فقط ، مثل :

- لا طالب فى البيت ولا على .

يرفع " على " فقط على الابتداء والخبر محذوف ، أو على العطف على محل " لا " مع اسمها ، ويمتنع النصب والفتح ؛ لأن " لا " غير صالحة للعمل فى المعرفة .

المعطوف على اسم " لا " إن تكررت معه " لا " :

[١] إن كان المعطوف نكرة مفردة ، أى غير مضافة ، جاز فيه ثلاثة أوجه :

الرفع - النصب - الفتح :

إن فتحت الاسم الأول وجاز فيه وجهان : الرفع والفتح :

إن رفعت الأول ، وذلك مثل : لا حول ولا قوة .

ومثل : لا نهر فى الصحراء ولا بحراً .

[٢] إن كان المعطوف مضافاً جاز فيها وجهان فقط : الرفع والنصب

[٣] إن كان المعطوف معرفة تعين فيه الرفع فقط .

حكم نعت اسم " لا " :

[١] إذا كان اسم " لا " مفرداً ، ونعت بمفرد ، ولم يفصل بينهما :

مثل : - لا رجل ظريف فيها .

- لا طالب كسلان ناجح .

جاز فى النعت ثلاثة أوجه : البناء على الفتح - الرفع - النصب .

أما البناء على الفتح أو ما ينوب عنه ، فعلى اعتبار أن النعت مركب مع اسم " لا

" تركيب خمسة عشر ، فنقول :

- لا طالب كسلان ناجح .

- لا رجل ظريف . "بناء النعت على الفتح"

لتركبه مع اسم " لا " أى المنعوت .

وإن قلت : لا طالبين نشيطين كان البناء على الياء نيابة عن الفتح .

أما النصب فمراعاة لمحل اسم " لا "

مثل : - لا طالب كسلاناً ناجح

- ولا رجل ظريف فيها

أما الرفع : فمراعاة لمحل " لا " مع اسمها ؛ لأن محلها الرفع بالابتداء عند
سببويه ، فتقول :

- لا طالب كسلان ناجح . - لا رجل ظريف فيها

برفع " كسلان وظريف " .

[٢] وإذا فقد شرط من الشروط الثلاثة : بأن فصل بين الاسم والنعته أو كان
أحدهما غير مفرد : امتنع في النعت البناء على الفتح وجاز فيه النصب أو
الرفع فقط فمثلاً :

- إذا فصل بين الاسم " لا " المفرد وبين النعت المفرد بفواصل امتنع الفتح
في النعت : فلا تقول : - لا رجل فيها ظريف . " ببناء ظريف "

بل يجوز فيه : الرفع والنصب فقط ، فتقول : لا رجل فيها ظريف أو
ظريفاً " بنصب ظريف أو رفعه " ، فالنصب على محل اسم " لا " والرفع على
محل " لا " مع اسمها ؛ لأن محلها الرفع بالابتداء .

وإنما امتنع الفتح ؛ لأن سببه تركيب النعت مع الاسم ومع الفصل يتعذر
التركيب بين ثلاث كلمات .

[٢] إذا كان اسم " لا " المنعوت " غير مفرد " كأن يكون مضافاً امتنع في النعت ،
وجاز فيه النصب والرفع فقط :

مثل : لا طالب علم كسلاناً أو كسلان . " بنصب كسلان ورفعته "

فالنصب على لفظ " لا " والرفع على محل " لا " مع اسمها ، ويمتنع الفتح
لتعذر التركيب بين ثلاث كلمات .

[٣] إذا كان النعت غير مفرد بأن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف جاز فيه :
النصب والرفع فقط ، وامتنع الفتح :

مثل : لا رجل صاحب خلق منموم . برفع " صاحب " ونصبه فقط .

- إذا كان " لا " مفرداً ونعت بمفرد ولم يفصل بينهما جاز فى النعت الفتح والنصب والرفع .

- وإذا اختل شرط بأن فصل بينها أو كان اسم " لا " المنعوت غير مفرد أو كان النعت غير مفرد جاز فى النعت النصب والرفع فقط ، وامتنع الفتح لتعذر تركيب المنعوت والنعت مع الفصل أو الإضافة .

حكم المعطوف على اسم " لا " بغير تكرارها :

حكم المعطوف على اسم " لا " بدون تكرار " لا ط وكان المعطوف نكرة ، فإنه يجوز فى المعطوف ما جاز فى النعت المنفصل ، أى : يجوز فيه الرفع والنصب فقط ، ويمتنع البناء على الفتح ، سواء أكان المعطوف مفرداً أم مضافاً :
- لا رجل وامرأة - أو امرأة .

- لا كتاب وقلماً فى الحقيقة أو لا كتاب وقلم فى الحقيقة
" بنصب المعطوف أو رفعه " .

- لا كتاب وقلم رصاص فى الحقيقة .

برفع " قلم " أو نصبه ، فالرفع على العطف على محل " لا " مع اسمها والنصب على محل اسم " لا " .

ويمتنع البناء على الفتح : فلا نقول : لا كتاب وقلم فى الحقيقة . بفتح قلم
لامتناع تركيب المعطوف والمعطوف عليه لوجود الفصل بالواو .

وإن كان الأخفش قد أجاز الفتح على تقدير تكرار " لا " ، فكأنه قال : لا كتاب ولا قلم ثم حذفت " لا " .

هذا كله إن كان المعطوف نكرة مفردة أو مضافة ، فإن كان المعطوف معرفة فإنه لا يجوز إلا الرفع فقط حتى لو تكررت " لا " فنقول :

- لا طالب وعلى فى البيت .

- ولا طالب فى البيت ولا على . برفع " على " فقط فى المثالين .

دخول همزة الاستفهام على " لا " النافية للجنس :

إذا دخلت همزة الاستفهام على " لا " النافية للجنس ، بقى لها ما كان من عمل ولم يتغير شيئاً من أحكامها السابقة ، فتقول :

- ألا زائرٌ عندنا . بفتح زائر لأنه مفرد .
- ألا طالبٌ علمٍ حاضرٌ . ونصب " طالب علم " لأنه مضاف .
- ألا طالباً جليلاً ظاهر . ونصب " طالباً " لشبهه بالمضاف .

وكذلك يبقى حكم المعطوف على اسمها ، وإن نعت كحكمها قبل دخول الهمزة وسواء قصد بالاستفهام التوبيخ ، أو الاستفهام عن النفي أو التمني وذلك بأنها يقصد بـ " ألا " أمور منها :

[١] التوبيخ والإتكاف ، مثل :

- ألا رجوعٌ إلى الحق وقد ثبت .

~~— ألا إجماعٌ منك ولأنت غنى —~~

ومنه قول الشاعر :

ألا ارعوا لمن ولت شبيبته وأنت بمشيبٍ بعده هزم

للشاهد : " ألا " حيث قصد بها التوبيخ وبقيت على عملها .

[٢] الاستفهام الصريح ، أى : الاستفهام عن النفي دون قصد توبيخ أو غيره ، مثل :

- ألا كتابٌ معك ؟

- ألا رجلٌ حاضر ؟

وقول الشاعر :

ألا اصطبارٌ لسلمى لم لها جلد إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى .

الشاهد : " ألا اصطبار " ، حيث قصد بالهمزة الاستفهام عن النفي وبقيت

على عملها .

[٣] والتمنى ، مثل : - ألا مال فأُسعد المحتاج .

- ألا سلام للعالم فيها .

- ألا ماء بارد .

وقول الشاعر :

ألا عُمْرَ ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات

الشاهد : ألا : حيث استعملت فى التمنى فبقى لها أحكامها عند المازنى
وبقى لها نصب الاسم فقط عند سيبويه .

الفهرست

الصفحة	الموضوع
٦	الباب الأول : العمل والفكر النحوى .
٧	الفصل الأول : نظرية العامل والعمل النحوى .
٧	- العوامل اللفظية .
٧	- العوامل المعنوية .
٨	- العامل اللفظى والعامل المعنوى .
١١	- خلافاً حول العامل .
١١	- رأى أبى القاسم الزجاجى .
١٢	- رأى ابن مضاء القرطبى .
١٣	- رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى .
١٦	- رأى ابن قيم الجوزية .
٢٢	- مذهبان فى العامل .
٢٣	- جعل الحروف أسماء .
٢٦	الباب الثانى : النواسخ المشبهة بليس .
٢٧	الفصل الأول : معنى الابتداء والإخبار .
٢٨	- صورة رفع ونصب مع النفى .
٢٩	- النفى وأدواته .
٣١	الفصل الثانى : المشبهات بليس .
٣١	- ما

- ٣٣ - ما النافية في القرآن الكريم .
- ٣٤ - أمثلة قرآنية على ما الحجازية .
- ٣٥ - شروط عمل ما الحجازية .
- ٣٧ - حكم المعطوف على خبر ما .
- ٣٨ - زيادة " باء الخبر " على الأخبار المنفية .
- ٤٠ - آراء العلماء في " ما " وعملها .
- ٤٢ - لا النافية وشروط إعمالها .
- ٤٥ - نتائج الشواهد المختلفة لإعمال " لا " عمل ليس .
- ٤٩ - دراسة " لا " وتطبيقاتها .
- ٤٩ - أولاً : استعمالها نافية للجنس .
- ٤٩ - ثانياً : لا العطف .
- ٥٠ - ثالثاً : نفي الفعل .
- ٥٠ - إن .
- ٥٣ - إن في أسلوب القصر والجملة فعلية .
- ٥٣ - إن في أسلوب غير القصر .
- ٥٣ - لات
- ٥٣ - شروط عملها .
- ٥٩ - المعمول المنصوب ورأى العلماء فيه .
- ٦٠ - الباب الثالث : إن وأخواتها .
- ٦١ - ظاهرة النصب .
- ٦٣ - إن وأخواتها .

- ٦٣ - حكم إن وأخواتها .
- ٦٣ - لماذا سميت إن وأخواتها مشبهة بالفعل .
- ٦٤ - معاني إن وأخواتها ودلالاتها .
- ٦٤ - إن .
- ٦٤ - أن .
- ٦٥ - لكن .
- ٦٥ - كأن .
- ٦٧ - لعل .
- ٦٧ - ليت .
- ٦٨ - دراسة إن وتطبيقاتها .
- ٧٤ - نصب الجزأين مع إن وأخواتها .
- ٧٥ - مذهب الكوفيين فى نصب خبر كان وأخواتها ونصب اسم إن .
- ٧٥ - صور الجملة المنسوخة بإن وأخواتها .
- ٨٢ - ترتيب الجملة المنسوخة بإن .
- ٨٢ - [أ] الترتيب الأصلى .
- ٨٣ - [ب] توسط الخبر بينهما وبين اسمها .
- ٨٣ - وجوب تقديم خبر إن على اسمها .
- ٨٤ - جواز تقديم الخبر على الاسم .
- ٨٥ - وجوب تأخير معمول الخبر على الاسم .
- ٨٥ - الخلاصة .
- ٨٦ - الخبر المفرد والجملة والشبيه بالجملة .

- ٨٦ - حذف خبر هذه الأحرف .
- ٨٧ - الحذف جوازاً .
- ٨٧ - الحذف وجوباً .
- ٨٨ - تقلم خبر هذه الأحرف .
- ٨٩ - ما للكافة .
- ٩٣ - ضمير الشأن .
- ٩٨ - همزة إن كسراً وفتحاً .
- ٩٩ - مواضع إن المكسورة الهمزة وجوباً .
- ١٠٣ - جواز كسر همزة إن وفتحها .
- ١٠٧ - تخفيف إن .
- ١٠٩ - تخفيف أن .
- ١١٤ - تخفيف كأن .
- ١١٥ - تخفيف لكن .
- ١١٦ - الباب الرابع : لا النافية للجنس .
- ١١٧ - تمهيد .
- ١١٧ - معنى البناء .
- ١١٨ - البناء العارض .
- ١١٩ - البناء الأصلي .
- ١٢١ - اسم لا النافية للجنس بين الإعراب والبناء .
- ١٢٢ - شروط عمل لا النافية للجنس .
- ١٢٦ - تعريفها .

- ١٣٠ - خصائص لا النافية للجنس .
- ١٣٠ - تفسير النصب في باب لا النافية للجنس .
- ١٣٢ - صور الجملة المنسوخة بلا النافية للجنس .
- ١٣٥ - شروط عمل لا النافية للجنس وعملها .
- ١٣٨ - أحوال اسمها وخبرها .
- ١٣٩ - حالات اسم لا وأحكامه .
- ١٤١ - حذف خبر النافية للجنس .
- ١٤٢ - حكم المعطوف على اسم " لا " إذا تكررت .
- ١٤٢ - تكرار لا والمعطوفان مفردان .
- ١٤٤ - تكرار لا والمعطوف مضاف .
- ١٤٥ - حكم نعت اسم " لا " .
- ١٤٧ - حكم المعطوف على اسم " لا " بغير تكرارها .
- ١٤٨ - دخول همزة الاستفهام على " لا " النافية للجنس .
- ١٥٠-١٥٥ الفهرست .

كتب للمؤلف - نشر دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية

- [١] المؤثرات الإيقاعية في لغة الشعر .
- [٢] العربية والوظائف النحوية ، دراسة في اتساع النظام والأساليب .
- [٣] منهج السيوطي النحوى ، دراسة في المقاطع .
- [٤] العربية والتطبيقات العروضية .
- [٥] القيمة الوظيفية للصوائت ، دراسة لغوية مقارنة .
- [٦] النحو والفكر والإبداع ، دراسة في تفكيك النص وتوثيقه .
- [٧] العربية والفكر النحوى ، دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية .
- [٨] لسان عربى ونظام نحوى .
- [٩] من أصول التحويل في نحو العربية .
- [١٠] المنظومة النحوية دراسة تحليلية .
- [١١] وظيفة التاء في النظم والرسم والبناء .
- [١٢] النظم والمجتمع ، دراسة في اللغة والقواعد والأوزان .
- [١٣] في التحليل العروضى لأبنية اللغة وتراكيبها .
- [١٤] التوليد العروضى ، بحث في قدرة العربية وكفاءة الأوزان .
- [١٥] القيمة الحضارية للعقلية العربية فى قوانين التوليد العروضى .
- [١٦] اللحن والإيقاع ، دراسة فى تطور لغة الشعر وموسيقاه .
- [١٧] متانة النسيج وجمال التركيب ، بحث فى قيمة الأسلوب الشعرى .
- [١٨] عناصر الإيقاع اللغوية ، المظاهر والوظائف والمستويات .
- [١٩] دراسة متقدمة فى علم العروض .
- [٢٠] دور أنظمة التحليل اللغوى فى درس عروض العربية المعاصر وإيقاعها .

- [٢١] المنخل إلى علم الصرف على ضوء دراسة اللغة والنحو - الجزء الأول (متطلبات التحليل فى النظام الصرفى) .
- [٢٢] خصائص الأفعال وما شابهها من الأسماء .
- [٢٣] الفصائل الصرفية ، النسب والتصغير وتوكيد الفعل والعدد .
- [٢٤] الاشتقاق والمشتقات .
- [٢٥] الإعلال والأسماء المعثلة .
- [٢٦] الإبدال والقلب المكانى وفصيلى الجنس .
- [٢٧] علاقة خصائص الأفعال بتصنيف المصادر وتقسيمها .
- [٢٨] الانحرافات الصوتية والتركييبية والدلالية فى اللهجة السكندرية ، دراسة مبدئية فى استعمالات أهل كرموز لتركييب النداء .
- [٢٩] التغيير اللغوى وعلاقته بما تقدمه وسائل الإعلام من برامج ثقافية واجتماعية .
- [٣٠] علاقة درجة الشيوع ونشاط الوحدات اللغوية بالتلوث السمعى .
- [٣١] معجم ممدوح الألسنى للحقول السياقية والمقامية دراسة تداولية .
- [٣٢] دور الحركة فى عين الفعل الثلاثى المجرد وتصرفه .
- [٣٣] كتب "فعلت وأفعلت" بين نظامى المعجم ونحو الجملة (الزجاج نموذجاً) .
- [٣٤] علاقة الفعل الثلاثى بزوائده فى ضوء علم الصيغ الوظائفى بحث فى النموذج التركيبى والدلالى .
- [٣٥] اسم الفعل فى نحو العربية دراسة فى الخصائص والمصطلح .
- [٣٦] دور حرف الجر فى تحويل التركيب وأثره فى نقل الوظيفة النحوية .
- [٣٧] فى التحليل النحوى وخصائص العربية .
- [٣٨] الإعلال ومظاهره فى استعمالات العربية .
- [٣٩] التعريب والتكثير فى العربية .
- [٤٠] الدرس النحوى بين رصد الظاهرة وحادثة المصطلح الإضافة نموذجاً .

- [٤١] العلاقة بين ظاهرتي النصب والجر في الدرس النحوى والاستعمال .
- [٤٢] التحليل الصرفى للعربية فى إطار منهجى البحث التقابلى والتقارنى .
- [٤٣] الاتجاهات الحديثة فى علم اللغة " اتجاه التحليل الصرفى ووحداته " .
- [٤٤] رتبة النظام الصرفى ومعايير تحليله .
- [٤٥] الجمل والتراكيب والأساليب " دراسة فى نحو العربية الجمالى " .
- [٤٦] الإضافة بين البنيتين النحوية والمنطقية وحذف عناصر المركب نموذجاً .
- [٤٧] نظرية البدائل فى إطار أساليب العربية وقواعدها .
- [٤٨] الجمل الاسمية غير المقيدة .
- [٤٩] الأسنية والتحليل الوظيفى .
- [٥٠] من خصائص الكلمة إلى نحو الجملة .
- [٥١] الفونولوجيا والمعنى والوظيفة ، عرض ونقد وتحليل .
- [٥٢] الظواهر التركيبية بين نحو الجملة ونحو النص .
- [٥٣] مستويات التحليل اللغوى والمعنى والوظيفة .
- [٥٤] الجملة الاسمية المقيدة بالنواسخ الفعلية .
- [٥٥] الجملة الاسمية المقيدة بالنواسخ الحرفية .
- [٥٦] الجملة الاسمية المقيدة بأفعال القلوب .
- [٥٧] التحليل الوظيفى للتراكيب .
- [٥٨] الجملة فى الفكر اللغوى .

5

Biblioteca Alexandrina



0497443

